

عسكرة المجتمع

التأثيرات السياسية و الأمنية

◆ زيد حازم الزلزلي



بسم الله الرحمن الرحيم

عسكرة المجتمع

التأثيرات السياسية والأمنية

عسكرة المجتمع

التأثيرات السياسية والأمنية

زيد حازم الزلزلي

الطبعة الأولى

2018م



دار امجد للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2017/11/5955)

355.4

الزلزلي ، زيد حازم

من وحي الفلسفة، زيد حازم الزلزلي.- عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2017.

() ص

ر.إ: 2017/11/5955

الواصفات: /العمليات العسكرية// الجنود

ردمك : ISBN:978-9957-99-695-6

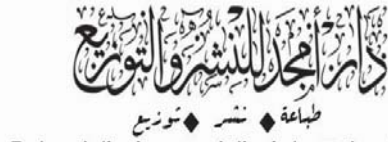
Copyright ©

جميع الحقوق محفوظة: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. NO Part of this book may be reproduced, stored in aretrival system, or transmitted in any form or by any means, without prior permission in writing of the publisher.



ibsarBraillejo ibsarbraillejordan@gmail.com



daramjadbooks amjadbooksdp daramjadbooks
dar.amjad2014dp@yahoo.com daramjadbooks@gmail.com

للتواصل و الإستفسار: +962796803670 +962799291702 +962796914632 Tel:+9624652272 Fax:+9624653372

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ إِنْ تَكُونُوا تَأْلُمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلُمُونَ كَمَا تَأْلُمُونَ وَتَرْجُونَ
مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا)

سورة النساء - الآية (104)

صدق الله العظيم

الإهداء

أهدي جهدي المتواضع هذا الى جناح العالم الذي لايمكن كسره بلدي العراق وشعبه
الكريم كما أهديه الى:

النجم الذي كلما اضعت دربي في الحياة أدلني... والدي

الى من جعل الله الجنة تحت أقدامها... والدتي

الى زوجتي وأطفالي...

الى من اتكأت عليهم في الحياة... اخوتي

الى أمة الجهل وتجار الحرب ممن ارادوا الدمار لبلدي... جبراني

النهر الذي يفيض كلما استقيننا منه استاذي الدكتور خضر عباس عطوان

الى كل من يقرأ هذه الكلمات

القضاء على المظهر لايعني القضاء على الظاهرة

قول مأثور

قائمة المحتويات

11	الملخص
13	مقدمة
15	تقديم
17	معضلة الدراسة
18	أهداف الدراسة
19	أهمية الدراسة
19	منهجية الدراسة
20	هيكلية الدراسة

الفصل الأول

23	العسكرة إطار نظري
25	المبحث الاول: معنى العسكرة والفرق بينها وبين مصطلحات مقاربة
52	المبحث الثاني: مؤشرات العسكرة
80	المبحث الثالث: العسكرة والعنف

الفصل الثاني

105	العسكرة في العراق (الأسباب والمظاهر)
107	المبحث الاول: اسباب العسكرة
132	المبحث الثاني: مظاهر العسكرة النظامية
156	المبحث الثالث: مظاهر العسكرة غير النظامية

الفصل الثالث

187	النتائج السياسية والأمنية للعسكرة
-----	---

المبحث الأول: الوضع الأمني والسياسي في العراق (وصف عام)	189
المبحث الثاني: النتائج السياسية للعسكرة	214
المبحث الثالث: النتائج الأمنية للعسكرة	242
الخاتمة	261
الاستنتاجات	263
الاقتراحات	266
الخلاصة	270
الملاحق	273
المراجع والمصادر	289

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوانه	الصفحة
1	المؤشرات الرقمية للأفراد والمعدات للجيش العراقي قبل عام 2003	54
2	المؤشرات الرقمية للأفراد والمعدات للجيش العراقي عام 2007	56
3	المؤشرات الرقمية لأفراد ومعدات الجيش العراقي عام 2014	59

المُلخَص

تختص هذه الدراسة بموضوع شائك ظهرت تداعياته جلياً في مختلف ربوع الوطن خصوصاً بعد العام 2003 ، في عدم تمكن الجيش والمؤسسات الأمنية الأخرى من قطع السبل على عمليات والإرهاب أمام المجاميع المسلحة التي هي عدو غير تقليدي ، حيث تزايدت الميول نحو السلوكيات العنيفة بشكل واضح بين الأفراد والجماعات ويرجع هذا إلى جوانب عديدة متمثلة بالإرث التاريخي والطويل للعنف في العراق ، إضافة الى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

يمكن أن تفيد هذه الدراسة في التوصل إلى تفسير ظاهرة العسكرية وتحليل الأسباب والدواعي التي تؤدي إليها والوقوف على الأدوات والأساليب لهذه الظاهرة في محاولة لتحقيق التوازنات الطبيعية بين الجماعات داخل المجتمع نفسه من جهة ، وبين المجتمع والدولة من جهة أخرى ، وكذلك لتحقيق الفائدة من جوانبها الإيجابية وتقليل الجوانب السلبية منها.

استدعت طبيعة الدراسة إتباع أكثر من منهج ، فقد استخدمت المنهج التاريخي الوصفي لتتبع الأحداث التاريخية المتعلقة بظاهرة العسكرية في المجتمع ، والمنهج التحليلي للوقوف على كيفية حدوث الظاهرة وأسبابها ومتغيراتها وآثارها على الفرد والمجتمع ومجالاتها الأساسية التي أثرت في قيم المجتمع العراقي.

ان المقترحات التي تم التوصل إليها من خلال مناقشة الفصول الثلاثة، قسماً منها يمكن تطبيقه ضمن الإمكانيات والموارد المتاحة لقواتنا المسلحة وقوى الأمن الداخلي، والقسم الآخر بحاجة إلى تعاون ودعم من قبل جميع الجهات ذات العلاقة إضافة إلى الجهات والمنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومراكز الثقل في المجتمع كالمؤسسات الدينية.

مقدمة



التمهيد.

معضلة البحث.

أهداف البحث.

أهمية البحث.

منهجية البحث.

هيكلية البحث.

تهديد

تشكل العسكرية ظاهرة معروفة في حياة الشعوب ولاسيما الشعب العراقي على وجه التحديد ، حيث لم تكن العسكرية فيه نتاج لما حصل بعد عام 2003 ، بل إن هذه الظاهرة برزت معاملها في المجتمع العراقي من عام 1968 وبقيت ملازمة له طيلة العقود الماضية ، إلا أنها تتصاعد وتنخفض وفقا لمعايير تختلف باختلاف المرحلة ، فحينما ترتبط بقوة السلطة والدولة والعنف السياسي المترتب على ذلك ، وحينما آخر تظهر بسبب ضعف الدولة ومؤسساتها الحكومية الضابطة.

تنامي العنف في المجتمع العراقي كثيرا حتى كاد أن يكون سمة مميزة له ، بعد أن اقترنت الشخصية العراقية بطبائع ذلك العنف واقتربت بصفاته ، وذلك لم يحصل بين عشية وضحاها فالانقطاع الحضاري وغياب الوعي والسياسات الدكتاتورية وأسباب كثيرة أخرى ، أدت بالعراق الى خوض صراعات داخلية وخارجية ، كذلك أسهمت الإدارة السيئة للتعدد العرقي والاثني والديني من قبل الأنظمة المتعاقبة في تحويل الاختلاف الطبيعي الى صراع وعنف جامح.

تعتمد الدولة آليات الضبط الاجتماعي والاهتمام بالتنشئة الاجتماعية بكافة وسائلها وأشكالها وخصوصا السياسية منها لكي يتعرف الفرد على النظام السياسي القائم ، الأمر الذي يحدد مداركه السياسية وردود أفعاله تجاه هذه الظاهرة ، فالبينة تؤثر تأثيرا كبيرا في سلوك الأفراد من خلال أنها تفرض على الأفراد سياق معين من النظم والقيم والعادات الاجتماعية للمضي قدما في تكملة الأدوار الموضوعية والمنطقية.

للعراق خصوصية في الحاجة الى تشكيل قوة عسكرية قوية قادرة لأن تكون قوة ردع ، بسبب الضرورة التي تفرضها حالة الخطر والتحديات المستمرة للدولة العراقية ولاسيما عندما تحولت الصراعات الحديثة من جيوش لدولتين متحاربتين الى استغلال المتطرفين من المجاميع المسلحة وتعزيزها بالوسائل اللازمة لتنفيذ مآربها في الدولة المستهدفة ، فالعراق كدولة زرقاء تتعرض لذلك النوع من التدخلات الحديثة في شانه من قبل الدول الحمراء من خلال إرسال المتطرفين لجعل العراق ساحة لتصفية حساباتهم ، سواء كان ذلك على المستوى الإقليمي أو الدولي.

مما يؤخذ على سياسات الدولة المختلفة هو سياستها الاقتصادية في الموازنة في تقسيم الإنفاق العام على النفقات التشغيلية والنفقات الاستهلاكية ، لكن الأهم من ذلك هو ما يخص موضوع دراستنا فيما يتعلق بالإنفاق العسكري في العراق ، حيث أخذ الإنفاق العسكري يتزايد شيئا فشيئا بشكل مطرد مع التحديات الأمنية التي واجهها العراق بعد العام 2003 ، حيث استنزفت العمليات الإرهابية الكثير من موارد الدولة بشكل عام ولاسيما القوات الأمنية.

عند النظر الى الواقع العراقي بنظرة حيادية مستقلة نرى أن هناك صورة معقدة ومتداخلة من النزاعات ، فالأطراف المعنية والساعية لخلق الاستقرار هي نفسها أطراف منخرطة في هذا النزاع ، فتعددت أوجه مظاهر العسكرية غير النظامية ، فهناك فصائل مسلحة عاملة تحت أوامر الدولة وهناك مجاميع مسلحة إرهابية وهناك الأجنحة العسكرية للأحزاب والتيارات السياسية ، بالإضافة الى المسلحين من العشائر والصحوات. بهذا تجد أن العسكرية في العراق ذات توجهات مختلفة قائمة على الموقف الذي هي عليه تجاه الخصم.

نتيجة لضعف المؤسسات الأمنية للدولة بعد العام 2003 ظهرت قوى أخرى تنافس الدولة في استخدام العنف ، فما عادت الدولة تحتفظ بحقها الشرعي في احتكار العنف لنفسها وضعفت قدرتها في حماية الأفراد والجماعات ، فأصبح المجتمع كما يقال (بين المطرقة والسندان) بين العنف الذي يصدر عن المجاميع المسلحة والخارجة عن القانون وبين العنف المضاد من قبل الدولة تجاه هذه الجماعات ، كون أن العمليات العسكرية تجري في المدن والأحياء السكنية حيث تواجد المتمردين فيها ، لذلك أضحى إنتاج العنف عملية مستمرة ستشهدا الأجيال اللاحقة.

معضلة الدراسة

تتبلور معضلة الدراسة في تحليل أبعاد ظاهرة العسكرية في المجتمع العراقي سواء كانت تلك العسكرية نظامية أو غير نظامية ، وكذلك في أنها تحمل عنوانا مركبا يختص بجانبين هما (التأثيرات السياسية والأمنية لعسكرة المجتمع العراقي) وكيفية الربط بينهما ، لذلك لم يكن بالإمكان التوقف عند حدود تناول ظاهرة العسكرية فقط دون أن نتناول النواحي السياسية والأمنية.

تحاول الدراسة ربط الأسباب بمسبباتها من حيث الوقوف على ما وراء العسكرية لجعلها ظاهرة ملازمة للمجتمع العراقي طوال تلك المدة دون أن تتلاشى رغم تغير الأنظمة المتعاقبة على حكم العراق.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى الإجابة عن هل أن العسكرية في المجتمع العراقي بعد عام 2003 هو حدثا طارئا وانعكاسا لأوضاع آنية ؟ أم هو نتيجة للمهثبات البنائية للعوامل الثلاثة الداخلية والإقليمية والدولية ؟ وكذلك لتعميق الفهم عن هذه الظاهرة ومدى تأصلها في المجتمع العراقي ، بالإضافة الى الأهداف التالية:

- أ. تحديد وتحليل طبيعة العلاقة بين ظاهرة العسكرية والمصطلحات المقاربة.
- ب. رصد وتحديد أشكال ظاهرة العسكرية في المجتمع العراقي وردود الأفعال تجاه هذه الظاهرة.
- ج. تشخيص انعكاسات عسكرية المجتمع العراقي على المتغيرات النفسية المرتبطة بالواقع الاجتماعي العام.
- د. إبراز النتائج السياسية والأمنية لعسكرة المجتمع العراقي فيما يتعلق بحالة عدم الاستقرار السياسي وانقسام المجتمع على أسس سياسية واجتماعية.
- هـ. دراسة أثر البيئتين الداخلية والخارجية على تطورات المشهدين السياسي والأمني في العراق.
- و. اقتراح آليات للحد من عسكرة المجتمع العراقي، وتذويب الانتماءات الفرعية والثانوية في الهوية الوطنية الشاملة مع المحافظة على خصوصية تلك الهويات.

إن الدراسة تهدف الى تعظيم الفصل بين وجوب أن تكون للمؤسسة العسكرية والأمنية في العراق حضورها ، وان يتم التركيز على بنائها وسحب كل ماعداها لاحقا بوصفه منافس لها من حيث الحضور العسكري ، وإنهاء كل عمل يظهر طابعا عسكريا لاتقوم به المؤسسات النظامية (في مرحلة مابعد إنهاء الإرهاب في العراق) ، كذلك نسعى إلى الإجابة على السؤال الأكثر أهمية في هذا البحث لتفسير ظاهرة العسكرية والذي يحتاج

إلى التفسير والتحليل والاستنتاج بين الجانب الأكاديمي في تفسير الظاهرة واهم الظروف والعوامل المؤثرة فيها والجانب التطبيقي في كيفية الحد من هذه الظاهرة في المجتمع العراقي.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في التوصل إلى تفسير ظاهرة العسكرة واثرها وتأثيرها بالواقع السياسي والاجتماعي والانتماءات الثانوية والفرعية والتي تفاقمت بوضوح بعد العام 2003 ، ومحاولة توضيح الإطار الإيديولوجي للدولة وحدود قدرتها على خلق التماسك داخل المجتمع وتعميق الإحساس لدى الأفراد بالولاء والانتماء المشترك ومعرفة الى أي مدى توجد إيديولوجيات بديلة ممكن أن تتبناها النخب والقوى الاجتماعية الأخرى.

اعتمدت الدراسة على أساس الجمع والمزاوجة بين التحليل الكمي والرؤية الكيفية لظاهرة العسكرة لتحديد المفاهيم المستخدمة وصياغة العلاقات الارتباطية بين المتغيرات واختيار المؤشرات التي غالبا ماتكون مضللة ، فحتاج الى تقسيمها الى الجزئيات التي بمجموعها تؤلف ظاهرة العسكرة في المجتمع العراقي.

منهجية الدراسة

بسبب تشعب الموضوع وطبيعته اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي في دراسة مخرجات العسكرة في المجتمع العراقي ، والبحث عن علاقات الارتباط بين العسكرة وعدد من المتغيرات الأخرى ، كالتنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية والتعبئة الاقتصادية.

تعتمد هذه الدراسة بصفة أساسية على منهجية مركبة في الجمع بين الإحصائيات الكمية والأساليب والمقتربات الكيفية ، انطلاقاً من النظرة النقدية للاتجاهات والمقتربات النظرية السائدة في التعريف بمفهوم العسكرية ، وفي تفسير الظاهرة ، واستثناساً ببعض التعريفات لمصطلحات مقارنة ، تم وضع بعض المؤشرات وصياغة علاقات ارتباطية (إيجابية وسلبية) بين ظاهرة العسكرية بعد عام 2003 وعدد من المتغيرات الأخرى.

هيكلية الدراسة

تقع الدراسة الموسومة بعنوان (عسكرة المجتمع العراقي التأثيرات السياسية والأمنية بعد عام 2003م) في ثلاث فصول وكل فصل يحتوي على ثلاث مباحث وكما يلي:

أ. الفصل الأول. العسكرية إطار نظري ، ويتكون من ثلاث مباحث وكما يلي:

أولاً. المبحث الأول. معنى العسكرية والفرق بينها وبين مصطلحات مقارنة.

ثانياً. المبحث الثاني. مؤشرات العسكرية.

ثالثاً. المبحث الثالث. العسكرية والعنف.

ب. الفصل الثاني. العسكرية في العراق (الأسباب والمظاهر)، ويتكون من ثلاث مباحث وكما يلي:

أولاً. المبحث الأول. أسباب العسكرية.

ثانياً. المبحث الثاني. مظاهر العسكرية النظامية.

ثالثاً. المبحث الثالث. مظاهر العسكرية الغير نظامية.

ج. الفصل الثالث. النتائج السياسية والأمنية للعسكرة في العراق، ويتكون من ثلاث مباحث

وكمالي:

أولاً. المبحث الأول. الوضع الأمني والسياسي في العراق (وصف عام).

ثانياً. المبحث الثاني. النتائج السياسية للعسكرة.

ثالثاً. المبحث الثالث. النتائج الأمنية للعسكرة.

الخاتمة تضمنت ملخصاً لاستنتاجات الفصول الثلاثة بشكل مختصر مع بعض المقترحات.

الفصل الأول



العسكرة إطار نظري

المبحث الاول. معنى العسكرة والفرق بينها وبين مصطلحات مقاربة

المبحث الثاني. مؤشرات العسكرة

المبحث الثالث. العسكرة والعنف

المبحث الاول

معنى العسكرية والفرق بينها وبين مصطلحات مقاربة

العسكرة لغة واصطلاحاً

العسكرة لغة. هي مصدر الشدة والجذب والعسكر هم الجمع والجيش الكثير عدداً من كل شيء فيقال (عسكر في رجال وخيل وكلاب) أي حشدهم وهم بهم في مهمة للقيام بها أنياً أو بعد حين وكذلك يقال (عسكر الليل أي تراكمت ظلمته واحلولكت حتى أصبح دامس الظلام) ويقال أيضاً (جاءت خيل بين العجاج كأنها عسكر ليل داج) لكثرتها وتزاحمها وضجيج وقع الحوافر على الأرض⁽¹⁾ ، والعسكرة لفظ مرتبط بالقوة والشدة والعزم.

العسكرة اصطلاحاً. هي عملية إلباس المجتمع لباس العسكر وتحويل وتنميط سلوكه إلى سلوك عسكري يختلف عن الطابع المدني أو العادي في الغالب وتكون لذلك دوافع وتبريرات تتلخص في ظاهرها بالاستعداد لمواجهة خطر عدوان خارجي يهدد البلد وفي باطنها إحكام السيطرة على أفراد المجتمع وتنظيمهم بهذه الطريقة بغية تحقيق خضوعهم التام وسهولة انقيادهم للفئة الحاكمة⁽²⁾ ، وفيما يلي بعض ما قيل في معنى العسكرية:

⁽¹⁾ أبو الفضل جمال الدين محمد بن منظور. لسان العرب ، المجلد الرابع ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت 1968 ، ص 567 - 568.

⁽²⁾ علي عبد العزيز الياسري. الأمن القومي العراقي (الابعاد الفكرية السياسية لاستراتيجية الأمن القومي العراقي) ، مجلس الأمن الوطني العراقي 2010 ، ص 138.

أ. عرفت العسكرية على أنها واقعة اجتماعية تحمل بين طياتها قيم ومفاهيم العنف ففي المصطلح السياسي الحديث سميت (حرب الشعب) ⁽³⁾ وهذا التعبير جاء من ارتباط العسكرية بالحروب الثورية وحروب التحرير الوطنية حيث تعباً كل طاقات الشعب ضد المستعمر حتى تحقيق الأهداف التي دعت الضرورة لظهور العسكرية من أجلها ، إذن هي منزلة مفروضة وقسرية ذات مضامين أيديولوجية تستخدم قيم الدين والوطن والطائفة وغيرها كي توفر للفرد مرجعية فكرية يبرر من خلالها منزلته القسرية الوهمية على نحو يشعره بالبطولة والتميز.

ب. العسكرية هي ثقافة ونزعة وميلان نحو القوة والسلاح احد رموزها الإجرائية أو الواقعية.

ج. إن العسكرية بمفهومها الفني المحض هي إستراتيجية تعبئة وتدابير احترازية لاغبار عليها التي قد تلجأ إليها بعض الدول في حالة الطوارئ أو لمواجهة عدوان خارجي أو اختلال في الوضع الأمني الداخلي إلا أنها تبقى حالة طارئة تنتج لظهور مؤثر سلبي وتنتهي بزوال وانقشاع هذا المؤثر ، إذن هي حالة ايجابية دعت إليها الضرورة القصوى لحماية المجتمع من خطر داهم لكن مفرق الطرق الذي يؤدي إلى ايجابيتها أو العكس من ذلك هو السيطرة على العسكرية التي تشبع بها المجتمع بعد زوال هذا الخطر حيث أنها ستثقل كاهل الدولة من جهة وتؤثر سلباً على التركيبة الاجتماعية من جهة أخرى.

د. تدل الكلمة على سيطرة العسكر في تسيير السياسة ، وتدلل أيضاً على المكانة الاجتماعية العالية للعسكريين وعلى انتشار القيم والمبادئ العسكرية والانضباط والتراتب

⁽³⁾ منى محمود العينة جي. العنف في المجتمع العراقي في أعمال السلب والنهب عقب أحداث 9 / 4 / 2003.

وحب السلاح وأخيرا تشير العسكرية إلى العقيدة⁽⁴⁾، وان التعريف الليبرالي للعسكرة هو تبعية رجال السياسة للعسكر وليس من الغريب لو اعتبرنا النازية والفاشية كتعايير في صلب العسكرية.

عسكرة المجتمع مفهوم عند تحليله يدل على إن صيرورته لها مقومات فلسفية وفكرية أنتجت نظريات واستراتيجيات واليات وبرامج لتحويل المجتمع إلى كتلة على استعداد دائم للقتال والحرب كخيار أول ورئيسي متميز على خيارات البناء والاهتمام بالتركيب الاجتماعي المدني ، هذا يعني إن العلاقات الاجتماعية محملة بمظاهر العنف والقتال واضمحلال مظاهر الحوار والتفاوض بين الأضداد. عند العودة قليلا للحقب السابقة نجد أن هناك أسس فلسفية لعسكرة المجتمع تتجسد في الأمثلة التالية:

أ. ما أنتجته الماركسية من آراء وأفكار ومعتقدات سادت بعض المجتمعات لتزرع ثقافة العسكرية والتعايش مع السلاح وأساليب القتال على اعتبار أن الصراع مع الأنظمة والمجتمعات الرأسمالية تاريخي وطويل الأمد لاينتهي إلا بعد القضاء عليها ، هنا نجد أن العملية عكسية طردية حيث أن السبب وهو العسكرية لا يظهر إلا بوجود المسبب أو المسوغ وهو السيطرة.

ب. الفاشية عند موسوليني والنازية عند هتلر والاشتراكية القومية المتطرفة عند فرانكو أنتجت أيضا ثقافات عسكرية المجتمعات على اعتبار إن البقاء للأصلح والأقوى وان الأمة هي الدولة والشعب الذي عليه الاستعداد الدائم للتضحية هو أداة الدولة.

⁽⁴⁾ تيري دي منيريال و جان كلين. موسوعة الاستراتيجية ، ترجمة د.علي محمود مقلد ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات ، عمان - الطبعة الاولى 2011 ، ص 828 - 829.

ج. إن الأحزاب اليسارية الشيوعية والقومية وكل الأحزاب والنظريات التي تؤمن بالشرعية الثورية أي باستلام السلطة عن طريق القوة وبعيدا عن خيارات الشعب الحرة في التداول السلمي للسلطة السياسية هي الأخرى روجت لثقافات عسكرية المجتمع حتى بعد استلام السلطة السياسية لغرض الاستعداد الدائم للدفاع عن الثورة.

إن العسكرية تعبر عن حمزة متراكمة ومستمرة ومتأصلة من الأزمات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها ، وتشكل مناخا لتهديد السلم الأهلي وخلق عوامل القمع والعنف والاقتيال وترسيخ ثقافة الإكراه والقهر وتغليب لغة العسكر على المدنية خصوصا إذا تبنتها الأنظمة الديكتاتورية التي تميز بين مواطنيها على أساس الانتماءات الدينية والمذهبية والعرقية والحزبية وغيرها ، والتي تمنح صلاحيات غير محدودة للعسكرة بكل أنواعها حيث تجعلها فوق القانون والدستور مع التغاضي عن الممارسات والانتهاكات غير المشروعة واستنزاف الموارد البشرية والاقتصادية لخدمتها.

لتحليل معنى العسكرية التي تظهر في الشعوب لأسباب عديدة يتبين أن للعسكرة الممنهجة وجهان ، الأول وجه ظاهر تنعكس منه شعارات وخطابات تصف عسكرة المجتمع بأنها إستراتيجية تعبئة احترازية وقائية فرضتها ظروف استثنائية ، أما الوجه الثاني هو باطن تكمن فيه الأهداف والغايات الحقيقية من وراء العسكرية والتي تتلخص في إحكام السيطرة على المجتمع وإخضاعه كليا إلى سلطة الأنظمة القمعية الحاكمة لتغطي على فشلها في خلق سلطة مدنية ومجتمع متمدن ينعم بالسلم والأمان ، يتضح من ذلك أن العسكرية لا يمكن قياسها سلبا أو إيجابا في كل الحالات حيث أن لكل حقبة زمنية أو نظاما معينا أسبابه التي دعت إلى اللجوء لهذا الخيار الذي يعتبر الخيار الأصعب كونه يثقل كاهل الدولة ويستنزف طاقاتها التي لو استثمرت في بناء الدولة لقطعت أشواطاً نحو التطور.

يقصد بالعسكرة هنا غير العسكرية فالأخيرة تعني حكومة العسكر أو سلطة الجند وهي مظهر عسكري للحكم الاستبدادي ، ومن أشكاله الاجتماعية والتاريخية هيمنة الجند على السلطة المركزية دون تحمل مسؤولياتها مباشرة وكذلك سيطرة الجيش على مؤسسات الدولة الأخرى لاسيما التشريعية والقضائية والتنفيذية حيث تقاد هذه السلطات الثلاث بواسطة حكومة ليست مدنية خالصة أو عسكرية بل هي لون ثالث يجمع بين الاثنين ، مثال على ذلك الحكم الاستبدادي لحزب البعث المقبور. ان مفهوم عسكرة المجتمع يثير التحفظ والتوجس من قبل الكثير ممن تتلقى مسامعهم هذه المصطلح وهناك تباين فكري بين الباحثين لما يحمله هذا المفهوم من معاني ذات اتجاهات مختلفة في مضامينه وفي مقدمة هؤلاء الباحثين الدكتور أسامة حامد محمد الذي أوضح العسكرة⁽⁵⁾ بعدة تفسيرات أبرزها مايلي:

أ. تعني طغيان الطابع العسكري على المجتمع المدني بحيث لانجد فرقا بين الواقعين (العسكري والمدني) وذلك بضغط مباشر من السلطة الحاكمة.

ب. العسكرة هي مجموعة من الأعراف والتقاليد التي ألفها مجتمع معين واعتاد عليها في حياته العامة بالرغم من كونها قريبة الشبه من التقاليد العسكرية.

ج. استحواذ وسيطرة العسكر على رأس السلطة الحاكمة للمجتمع أو الشعب.

د. اتساع مساحة أعداد المنتسبين للمؤسسة العسكرية الرسمية على حساب مساحة المدنيين (في ظل الظروف العادية للدولة) بحيث تتجاوز نسبهم الأعداد للحدود

(5) د. إسامة حامد محمد. عسكرة المجتمع العراقي وانعكاساته التربوية والنفسية واستراتيجية الحد منه (دراسة ميدانية) , جامعة الموصل/كلية التربية/قسم العلوم التربوية والنفسية , ص 197-198.

المتوقعة.

٥. هي كل سلوك قسري لقطاع اجتماعي ، مثلا فرض الزي الموحد على المجتمع او الموظفين داخل المؤسسة وكذلك الحشد القسري للجماهير في اقامة المظاهرات المؤيدة او المعارضة لنظام سياسي او اجتماعي معين.

سيكولوجية العسكرية

ان بعض علماء النفس والاجتماع يرون ان موقف العسكر لم ينته عند تنفيذ اوامر السياسيين لتحقيق اهداف محددة فقط ، بل يتعداه في بعض الاحيان الى اغوائهم من قبل السياسيين ولو بشكل غير مباشر وهذا له ارث دفين في الجانب المظلم لدى الفرد العراقي خصوصا حيث ان شخصية الانسان يسهم في تكوينها ثلاث مؤسسات هي (الاسرة ، المدرسة ، السلطة) وان تلك المؤسسات الثلاث ليس لديها رؤية واضحة وعصرية لصناعة جيل جديد تنتزع منه كل الشوائب التي شابت الشخصية العربية من سلبات متراكمة على مدى العصور والازمنة المتعاقبة حيث ان مصادر بناء الشخصية العربية (فكرا وسلوكا) المتمثلة بالاسرة والمدرسة والسلطة والنظام السياسي والاجتماعي مازال في العالم العربي تتقمص الدور التقليدي القديم في تكوين العقل العلمي لدى الفرد العربي وتخشى ان تتخذ الاطر العلمية الحديثة في معالجة مايتعرض له من مشكلات ومواجهة تحديات العصر.

أثر الاسرة على شخصية الفرد.

يولد الطفل العراقي في حضن وبيت يشكلان لديه توجهها نحو التفكير الخرافي وشخصية فيها اختلالات سلوكية⁽⁶⁾ حيث تستعرض الدراسات النفسية والاجتماعية الى نتائج سلبية في مقدمتها ان الاسرة العراقية متهمة في ان اساليب تنشئتها للطفل العراقي تقوم على العقاب الجسدي والترهيب والتهديد والقمع السلطوي وانها تركز على مبدأ الحماية والطاعة والخوف من الاخطار وان الطفل العربي يعيش في عالم من العنف المفروض في داخل الاسرة الذي يجسد اعتبارية السلطة الابوية كما ان الاسرة العربية تعاني من السلطة الابوية الصارمة التي تتمثل في قهر الابناء ووأد حرية الرأي لديه.

ان الهدف الرئيسي للتنشئة الاجتماعية في المجتمع العراقي هو خلق الذات التواصلية التي تحقق تعزيز السلطة الابوية وأن الاسر العراقية المتسلطة تستخدم القمع النفسي بالازدراء والاحتقار والسخرية والتهكم وتوجيه الالفاظ النابية وكذلك القمع الجسدي بالضرب والحرمان والسجن والمنع ، وسلط الباحثون الضوء على ان التنشئة العربية التي تنمي اساليب التخجيل والتنكيل ودور الام التي تلجأ الى التخويف بالاب والحيوانات والجن والعفاريت كي ينام الطفل او يطيع او يهدأ ، ومن ثم ينتقل التخويف الى التهديد بالضرب وان العصا والحيوان والشيطان ادوات لقمع الطفل ومثيرات الرعب لديه التي تؤدي في النهاية الى قتل روح النقد والابداع واغتيال الحرية في نفوس الناشئة.

يرى الباحثون ان الاب يضطهد الصبي فيما تسحق الام شخصيته عن طريق الافراط في حمايته وان هذا الافراط في الحماية والسلطوية في العقاب يؤديان الى شعور الابناء بالعجز

(6) د. قاسم حسين صالح. المجتمع العراقي تحليل سيكوسوسيولوجي لما حدث ويحدث , ص 62.

والاتكالية والتهرب من المسؤولية⁽⁷⁾ ، وفي دراسة أجرتها جامعة الاسكندرية بأن احد الاركان الرئيسية للتنشئة الاجتماعية يتمحور في مبدأ تطبيع الطفل العربي على الخضوع للكبار سواء كان ذلك عن طريق التسلط ام عن طريق الرعاية الزائدة وأن الام العربية تعتمد الاسلوب التقليدي القديم في التربية المتمثل باسلوب الشدة واعتبار حرية الطفل في التعبير والمناقشة بوصفها جرأة شديدة لاتسمح بها ، ان اساليب التنشئة الاسرية العربية تسعى الى ان تخلق الطاعة والادب عند الطفل عن طريق العقاب البدني ، يتبين لنا مما تقدم ان الاسرة العربية بوصفها الحاضنة الاولى للعقل العربي ، تعيش اختلالات واستلابات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية ونفسية تضطرها الى اللجوء الى العرافين والسحرة والدجالين والمسيئين لاستخدام الدين للتخفيف من حالتها المأزقية.

تأثير المدرسة على شخصية الفرد.

ان المدرسة من اهم واخطر مصادر بناء شخصية الانسان كونها تغذي العقل بالعلم والمعرفة وتهذب السلوك ولانها اداة الدولة والمجتمع في التطور والحضارة وهي النواة لتشكيل العقل البشري ، تشير الدراسات الى ان النظم المدرسية العربية تسعى الى الضبط الاجتماعي بدلا من تكريس الحرية المترتبة على المعرفة والى توليد المسايرة والانصياع لمعايير الجماعة للمحافظة على ماهو قائم⁽⁸⁾ ، ويرى الباحثون ان مايتعرض له الاطفال من قهر وتسلط تربوي يضعهم في دائرة استلاب شاملة تكرر مظاهر القصور والسلبية في الشخصية الانسانية ، فلم تعد مهمة التربية هي تعليم المعارف والمعلومات والحقائق بل ان المهمة الرئيسية هي تمكين الفرد من تغيير حياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

⁽⁷⁾ المصدر نفسه ، ص 64.

⁽⁸⁾ المصدر نفسه ، ص 66.

والسياسية والبيئية نحو الافضل ، ومن الجدير بالذكر ان مؤسساتنا التربوية العربية غير مؤهلة تماماً لإنجاز هذه المهمة التي تمتاز بها المؤسسات التربوية في العالم المتقدم.

أثر السلطة على الفرد العربي.

هناك اشكاليات معقدة عديدة بين السلطة والفرد العراقي وان اهم هذه الاشكاليات هي (الاغتراب عن السلطة وتعدد الرؤى وضبابية المستقبل) ، ففيما يخص الاغتراب عن السلطة يرى الباحثون ان السلطة حاصرت الانسان العربي واضطرتّه للاشتغال بتدبير شؤونه الخاصة وتحسين اوضاعه المعيشية وعمدت الى تهيمشه وافقاره وسحق قدراته الابداعية ، وان الاوضاع العربية حالت الانسان العربي الى كائن مغترّب عن نفسه ومجتمعه ومؤسساته وان السلطة العربية جعلت من المواطن كائن يعمل لخدمتها دون ان تلبّي احتياجاته وتحسين اوضاعه المادية والانسانية وانها جعلته عاجزاً عن خدمة مجتمعه ، ان مايهمنا في تأثير السلطة على الفرد هو الاثار النفسية الناجمة عن الاغتراب التي من اخطرها شعور الفرد بالعجز واحساسه بانه لايمكّن السيطرة على مصيره الامر الذي يدفعه الى فقدان المعنى والهدف من الحياة والابتعاد عن القيم الاساسية في المجتمع⁽⁹⁾.

عند النظر من زاوية اخرى نجد ان الفرد العربي يعيش حالة من الصراع في مقارنة تاريخه المليء بالامجاد والملاحم البطولية وبين الواقع الحالي الذي يعيشه والصورة السلبية التي هو عليها وبين هاتين الصورتين يعيش حالة مأزقية فتاريخه يحدثه عن الامجاد والزهو فيما حاضره يصفعه بالانكسارات والهزائم والضعف والتفرقة ، وان مايفاقم هذه المحنة ان الانظمة العربية تعمق احساس الفرد بمشاعر الاحباط بأن تتنصل من مسؤوليتها وترمي

⁽⁹⁾ المصدر نفسه ، ص 68.

فشلها على قوى خارجية ، بالإضافة لما تقدم ان العامل المهم في هذه الدائرة هو تعدد الرؤى التي لا يستطيع ان يجمعها جامع ومايزيد تعقيدها هو اجهزة الاعلام العربي التي اوصلت الفرد العربي الى حالة من اليأس من خلال ترددها لاكثر من خمسين سنة مقولة ان الامة العربية تمر بأزمة خطيرة لمؤامرات خارجية بالرغم من تعاقب الازمنة وتنوع السلطات وكأنها مبرمجة لزرع اليأس في الفرد العربي من امته ومستقبلها لأن تكرار ذلك ولزمن طويل هو كفيلا بأن يولد سيكولوجيا حالة الاقتناع بان الازمة لاخلص للامة منها.

عندما يتحدث السيكلوجيون عن العسكرية سيبدو للمتلقى وكأنهم يغردون خارج السرب لأنهم لايتناولون ابراز الشرعية من عدمها لهذه الظاهرة بل يركزون على الاسباب النفسية الداخلية والمحيطه التي تدفع الفرد الى التوجه نحو الابتعاد عن الحياة المدنية ، وكذلك الاسباب التي ادت الى ظهور الظاهرة والعوامل التي جعلت منها ان تكون بحجم ظاهرة دولية ذات ابعاد وعناوين متعددة (سياسية ودينية واجتماعية ونفسية واخلاقية واقتصادية)⁽¹⁰⁾ فأن الذي يقف على اسباب اية ظاهرة يمكنه من اقتراح سبل واساليب علاجها وهو الهدف الاسمى والاهم في دراسة أي ظاهرة قد تطرأ على المجتمعات.

يرى علماء النفس الى انه توجد في داخل أي انسان (منظومة قيم) تحرك سلوك الفرد وتوجهه نحو اهداف محددة لذلك فأن اختلاف الناس (رجل الدين عن رجل السياسة عن الفنان عن الارهابي) اغما يعود الى المنظومة القيمية والثقافية التي تكون شخصية الفرد

⁽¹⁰⁾ المصدر نفسه , ص45.

حيث تختلف فيما بينهم نوعياً وكمياً وتراتبياً وتفاعلياً ، وان المتفحص للمنظومات القيمية (محركات السلوك ومحددات الاهداف) ⁽¹¹⁾ يجد انها نتاج المصادر الثلاثة (الاسرة والمدرسة والسلطة) فيرى علماء النفس ان المنحرفين والمجرمين والمتمردين على القانون هم من بين الذين عاشوا طفولة اسرية مبنية على السخرية والقمع النفسي والفكري والتي تكون لديه اسلوب عصابي في التعامل مع الآخرين الامر الذي يدفعه الى رد اعتباره من بدايات شبابه ، لذلك نجد ان الافراد الميالون الى العسكرية هم اشخاص عصابيون أي يفقدون المرونة في التعامل مع الامور ولا يجدون الا حلا واحدا ويكون هذا الحل قسريا.

ان الميل الى العسكرية يقتزن فعليا اليوم ممارسات فوضوية غير منضبطة ويمكن التعامل مع هذا الواقع المستجد بمنطق يسمى على الخلافات الجانبية المتراكمة بين المكون الواحد فما بالك بالخلافات الحادة بين المكونات نفسها التي يتكون منها هذا الشعب ، لقد تفاقمت العسكرية بين ليلة وضحاها لتؤلف جيشا رديفا للجيش العراقي فرضته الظروف الطارئة التي يمر بها العراق فكانت هناك حاجة ماسة لتحشيد طاقات الشعب لدفع الخطر الذي التهم اجزاء كبيرة من الاراضي العراقية وكذلك للحفاظ على التركيبة الاجتماعية للبلد التي تعرضت لهجمة شرسة اعادت اعرافا وتقاليد تستهجن وتبيد أي دين او طائفة لاتقر بمشروعية الافكار المنحرفة التي جاء بها هؤلاء.

ان العمود الفقري للعسكرة هو العامل السيكولوجي أي ان تخلق المعطيات لدى القائمين على السلطة حالة من الخوف والترقب لما قد يحدث في المستقبل وكذلك يبقى المجتمع بانتظار الخوف والهلع الذي قد يطاله ، وكنتيجة طبيعية للعسكرة والعمليات

(11) د. قاسم حسين صالح. المجتمع العراقي تحليل سيكوسوسيولوجي لما حدث ويحدث ، ص 46.

العسكرية تصدر بعض الحريات التي يتمتع بها المواطن وبعد حرمان الافراد من هذه الحريات الاساسية السياسية منها والدينية تدفعهم الى اللجوء الى العنف المسلح الذي هو فعل عكسي لرد الفعل والذي يؤمن به الافراد بوصفه المعبر عن طموحاتهم وافكارهم لتحقيق غايتهم الرئيسية.

لقد اشارت دراسات علم النفس الاجتماعي الى ان التنظيمات الاجتماعية التي تمر بكوارث او ازمات تضعف المسؤولية الاجتماعية لافرادها وبالتالي فان شبكة العلاقات داخل هذه التنظيمات تتأثر هي الاخرى بالازمة او الكارثة ، والتي تنتج عن ذلك الفوضى وعدم الاحساس بالامان وتفشي انماط من السلوك لاتنسجم مع طبيعة التنظيم الاجتماعي الامر الذي يتيح للفئة المنحرفة ان تتخذ من الازمة المجتمعية فرصة مناسبة لتحقيق رغباتها التي لم تشبعها في احوال الاستقرار⁽¹²⁾ ، ولقد اظهرت العسكرة التي شاعت في المجتمع ضعفا واضحا لمعيار المسؤولية الاجتماعية وقد ترتب على ذلك اشاعة انماط سلوكية من قبيل التحايل على الاخرين وضعف الالتزام بالانظمة والقوانين والانحراف بين صفوف الافراد.

⁽¹²⁾ إيمان شاكر عبدالله ، العسكرة واثارها على قيم المجتمع العراقي 1970-2003 ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية / الجامعة المستنصرية 2005 ، ص 129.

العسكرة كظاهرة اجتماعية سياسية

لمعرفة مضمون ظاهرة العسكرة بشكل دقيق يجب الوقوف على الجوانب المرتبطة بها بشكل مباشر فنجد انها تشترك بثلاث عناصر اساسية وهي (الفرد ، المجتمع ، السلطة السياسية) ويتميز كل مفهوم برؤية خاصة لطبيعة واسس علاقات التفاعل بين هذه العناصر وهو مايقودنا الى توضيح معنى المجتمع المدني الذي عرف على انه (هو ذلك المجتمع المتمتع بحرية التنظيم الذاتي وفق انساق من التشكيلات المؤسساتية الطوعية المتنوعة ذات الصفة والهدف السياسي والاجتماعي والثقافي والفكري والقيمي بعيدا عن هيمنة الدولة والملتزم بالانظمة الدستورية والقانونية في البلاد)⁽¹³⁾ ، اما السلطة السياسية فهي (المؤسسات والاليات المختصة بالاحتكار الشرعي والقانوني لممارسة وظيفة حكم المجتمع وحق ادارة شؤونه العامة وتنظيم علاقاته)⁽¹⁴⁾ ، ومن هذا المنظار يكون المجتمع المدني هو المؤسسات والاليات الاجتماعية المستقلة وجوديا ووظيفيا عن مؤسسات السلطة السياسية وآلياتها والعاملة لحماية مصالح اعضائها وتحقيق اهدافهم خارج نطاق هذه السلطة.

تعد العسكرة احد اوجه الانظمة الشمولية حيث تبدا عسكرة المجتمع في كل مرافق الحياة فيختزل وجود المجتمع والايديولوجيا والتاريخ والمصير بشخصية القائد الذي تركزت الامور كلها حول شخصه فصار الآخرون يتماهون رمزيا به في كل تصرفاته ، وقد عبر (هس)(1) نائب (هتلر) اكثر من مرة عن هذا التلازم بين العسكرة وشخص القائد

⁽¹³⁾ حسين درويش العادلي ، نحو عراق جديد ، الطبعة الاولى بغداد 2004 ، ص 193.

⁽¹⁴⁾ د.علي عباس مراد ، ديمقراطية عصر العولمة ، ص 73.

حينما يقول للامان (هتلر هو الحزب والحزب هو الشعب والشعب هو المانيا)⁽¹⁵⁾ ، وبهذا فان العسكرية هنا هي نسف للديمقراطية ومناقضة لها على اعتبار القيود التي تفرض طبيعيا ومصادرة الحريات التي هي نتيجة طبيعية للعسكرة.

عند الحديث عن العسكرية فان من الجدير بالذكر الاشارة الى القوة العسكرية على اعتبار ان العسكرية مرتبطة وملازمة للقوة العسكرية التي عرفت على انها الاداة النهائية لحسم الصراع بين الخصوم في اطار قوتها الشاملة⁽¹⁶⁾ ، وكذلك هي مجموعة الامكانيات والموارد العسكرية المادية والبشرية المتاحة للدولة حيث ان الاساس للقوة العسكرية يتمثل بالثروة والمعرفة والتكنولوجية للدولة الامر الذي جعلها ترتبط بصورتها المعاصرة معبرة عن الابعاد الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية للدولة في ان واحد وهذا يظهر من خلال التعاون المتبادل للاقتصاد والتكنولوجيا وماتقدمه من نتائج للقوة العسكرية التي تمثل الجانب الوظيفي والتنفيذي لتلك الابعاد من خلال الادوار التالية:

أ. الالتزام بمجموعة من المبادئ والتوجيهات والاهداف المحددة والتي يعبر عنها دوما بالعقيدة العسكرية.

ب. الدفاع عن الدولة ضد اعدائها الخارجيين والذين يهددون امنها الداخلي.

ج. منع حدوث الحرب الشاملة عن طريق قوة الردع التي تمثلها القوة العسكرية.

د. تأمين الحماية الفعلية لمصادر القوة القومية باشكالها المختلفة وحماية موارد البلد

⁽¹⁵⁾ حميد الهاشمي. عسكرة المجتمع العراقي رؤيا انثروبولوجية في مظاهرها واثارها السلبية ، مجلة علوم انسانية ، العدد 7 عام 2004 ، ص 6.

⁽¹⁶⁾ محمد علي العويني. العلاقات الدولية المعاصرة ، مكتبة الانكلو المصرية ، القاهرة 1982 ، ص 46.

من أي اعتداء.

ترتبط العسكرة من ناحية اتساع رقعتها ارتباطاً جذرياً بمدى توفر الامن حيث ان كل الانظمة تكون من اولوياتها توفير او المحافظة على الامن وعليه فأن الامن في المجتمع يقسم الى ثلاث مستويات هي⁽¹⁷⁾:

أ. الامن الوطني. وهو مايعبر عنه باعتبارات الامن العام لاحترام القوانين والانظمة وهو يختص بجهه معينة لتحقيق هدف محدد.

ب. الامن الشامل. ان للوظيفة الامنية مجالات متعددة مكمله لدورها التقليدي في فرض النظام والاستقرار حيث لابد من ضمان اسباب الحفاظ على مقدرات ومقومات الدولة وعوامل بقائها في المجتمع الدولي وهذا لاتقوم به الاجهزة الامنية لوحدها بل تتظافر جميع المؤسسات والاجهزة في جميع المؤسسات الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لمنع كافة اشكال الخطر الذي يهددها وتقوية مرتكزاتها لتأمين استقرارها دون الحاجة الى زيادة اعداد العسكر لتامين تلك الغاية.

ج. الامن القومي. يقصد به حماية المصالح الحيوية للدولة من اخطار محتملة قد تهددها من الخارج وقد يكون حماية المصالح المشتركة لمجموعة من الدول التي ترتبط بصلات وثيقة تجمعها تلك المصلحة.

ان عسكرة المجتمع هي سياسة تقود المجتمع وتحوله من حالة المدنية الى حالة وضع

⁽¹⁷⁾ عامر مخيف العمر. مربع الارهاب الاجهزة الامنية في العراق خلال الفترة من عام 1968 - 2003 , دار الحامد للنشر , ص 330 - 331.

الافراد تحت ثقافة السلاح عبر وسائل متعددة تشمل جميع مفاصل الدولة المدنية وكذلك تسخير موارد الدولة الى دعم السياسة المتبعة نحو العسكرية وهذا ما تتميز به الانظمة الشمولية للحكم للمحافظة على السلطة الذي تجد بين اروقته قيم ومبادئ العنف التي يتطبع بها المجتمع مع مرور الوقت ، وهناك تفسيرات اخرى لظاهرة العسكرية التي ترتقي بها كظاهرة طبيعية في المجتمع الذي يتعرض للعدوان والتهديد ومما لاشك فيه فان القرارات والتوصيات الدولية قد ايدت حق الشعوب لحمل السلاح ضد التهديد الذي قد يطالهم ، اضافة الى دور العقائد الدينية التي تحض على الجهاد مع تباين الاراء الفقهية بشأن اسسه ومتطلباته.

بدات ظاهرة عسكرية المجتمع العراقي منذ بدايات القرن الحادي والعشرون حيث تحولت المؤسسات العاملة في الميدان العراقي وبحسب سياسة الانظمة التي توالى على حكم العراق الى توجهات حثيثة لبناء المجتمع العسكري المحارب وساعد على ذلك الترسبات والثقافات والظروف المحيطة لتهيئة الاجواء المناسبة لتفاقم العسكرية ، وبدأت ظواهر العسكرية كتدريب المدنيين والطلبة والاساتذة وجميع شرائح المجتمع على السلاح وتعميم الثقافة والزي العسكري في كل قطاعات المجتمع ، بالاضافة الى ذلك ايجاد اوسع المسميات والمصايد لسياسة العسكرية تمثلت بتشكيلات غير دستورية الى جانب المؤسسة العسكرية الرسمية وقسم منها يتعالى على تشكيلات الجيش الرسمية وهي (الجيش الشعبي ، جيش القدس ، النخوة فدائيو صدام).

ان المجتمع المدني هو المجتمع الراض ثقافيا ومعرفيا لشرعية القوة والاحتكار السياسي للحياة العامة فينظر الى الدولة على انها هيئة وظيفية تقوم على خدمته ولا تملك التفرعن عليه من خلال اجراءاتها التعسفية وتوظيفها السيء للسلطة ، وهنا تكمن

ايجابيات المجتمع المدني برفضه تمركز السلطة بيد جهاز واحد وهو ينادي بالعمل بمبدأ الفصل بين السلطات الاساسية فالسلطة المطلقة مفسدة وهو الفارق مع الانظمة الشمولية التي تختزل السلطة وتبتلع المجتمع والحياة ، لذا فالمجتمع المدني هو المجتمع المتفاهم ذاتيا والمنظم في اهدافه لاقرار المصالح العامة التي تعود على مؤسساته وافراده بالنفع المباشر فعندما يكون المجتمع ينبع بشرائحه الاصيلية والواعية لذاتها ودورها ومسؤولياتها يصبح حينذاك هو المنتج للدولة والسلطة ويكون المراقب المشرف لادائها بواسطة مايمتلك من قوة فكرية مؤثرة ومؤسساته وتنظيماته الفاعلة والمتخصصة بالوان العمل المدني للمجتمع⁽¹⁸⁾.

ادت العسكرية الى ازدياد معدلات الجريمة واشرت حالة عدم الامان والاستقرار في المجتمع العراقي ولاسيما لدى الافراد الذين يعيشون حالة من التفكك والاضطراب الاسري حيث يتوقع من الفرد الذي يعيش في مناخ متوتر ومضطرب ان يصبح خارجا على معايير النظام الاجتماعي مما يؤدي الى انتشار الجريمة التي تدفع اليها احيانا ضغوط الحياة التي تفرضها العسكرية ذلك يعني ان العسكرية التي شاعت في المجتمع ادت الى ازدياد حالات العدوان لدى الافراد.

بالرغم من التباين في اتجاهات معاني عسكرية المجتمع الا انها (كل مايعبر عن حالة المجتمع الذي يتعايش مع ازمة الاعراف العسكرية حينما تغلب عليها مظاهرها المادية والمعنوية في ظل ظريفي الحرب والسلم لأجل ادامة قيمة الصراع والعنف في سلوكه وفكره

⁽¹⁸⁾ حسين درويش العادلي , نحو عراق جديد , الطبعة الاولى بغداد 2004 , ص194.

ووجدانه فيتحول حينئذ واقعه الى أنموذج لثكنة عسكرية كبيرة مهيأة للحرب⁽¹⁹⁾ ، وان ظاهرة عسكرية المجتمع في العراق برزت معالمها وآثارها بشكل جلي ومؤثر منذ بدايات القرن الماضي حيث تحولت المؤسسات المدنية العاملة في الميدان العراقي وبحسب سياسات النظام السابق وترسبات الثقافات والاضاع المحيطة الى توجهات مدروسة لبناء المجتمع الحربي او المحارب⁽²⁰⁾ ، وبدأت مفاهيم ومظاهر العسكرية ببعديها الفكري الثقافي والمادي كتدريب المدنيين والطلبة والاساتذة على السلاح وتعميم الثقافة والزي والمصطلحات العسكرية في كل قطاعات المجتمع ، فضلا عن ايجاد مسميات عسكرية لتشكيلات غير دستورية الى جانب المؤسسة العسكرية الرسمية مثل (جيش القدس ، الجيش الشعبي و فدائيو صدام... الخ).

تطور عسكرية المجتمع العراقي تاريخيا

من طرائف العسكرية العراقية ان التجنيد الالزامي اول من بدأ العمل به هو العراق وكان ذلك في عهد حمورابي حيث كانت الحملات العسكرية تسمى بحملات الملك تجند الجند ويساقون الى المعارك وفق نظام موحد ، وعند الحديث عن الانقلابات فأن اول انقلاب عسكري في المنطقة حدث في العراق وهو انقلاب بكر صدقي سنة 1936 ، بل وتم تصدير هذه البدعة الى البلدان العربية كما فعل الضابط العراقي (جمال جميل)(2) الذي اعدم في العاصمة اليمنية صنعاء عام 1948 على أثر فشل محاولة الانقلاب التي قادها بعد اغتيال الامام يحيى في شباط 1948 ، فكانت معاناة المجتمع العراقي من ظاهرة

(19) د. إسامة حامد محمد ، عسكرية المجتمع العراقي وانعكاساته التربوية والنفسية واستراتيجية الحد منه - دراسة ميدانية ، جامعة الموصل/كلية التربية/قسم العلوم التربوية والنفسية ، ص219.

(20) اللواء الركن عباس عبد الحسن يسر ، الامن الوطني العراقي بين النظرية والتطبيق ، اطروحة مقدمة الى كلية الحرب/جامعة الدفاع الوطني ، ص119.

العسكرة منذ بدأت ارهاصاتھا مع الرغبة في تحول حكم العراق الى الحكم العسكري⁽²¹⁾.

قد يعجب المتابع للتحوّلات السياسية في المشهد العراقي الى الاستعداد الدائم للتحوّل السريع عند العراقي من التمدن الى العسكرة ، ولعلّ التعليل المنطقي لظاهرة التحوّل هذه هو طول الفترة التي سادت فيها ثقافة العسكرة في المجتمع العراقي وكذلك الصراعات المستمرة التي دارت على ارض الرافدين على مرّ العصور ، وهذا يعبر عن النتائج الطبيعية لثقافة العنف والركون للسلاح او لثقافة المجتمع الحربي والاحتراب بكل تداعياته المختلفة التي ستضع حدا للحياة الطبيعية الاعتيادية والتي عرقلت مسيرة دورة البناء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذلك ولدت ضغطا نفسيا للمواطن مما يدفعه الى اتخاذ قرارات صعبة تغير من مخطّ حياته وتحيده والتي قد تقضي على آماله وتطلّعاته⁽²²⁾.

ادى تغلغل الحزب الشيوعي العراقي الى المفاصل المهمة لوظائف الدولة الجديدة ولعب الدور المهم في المراكز الاجتماعية مع تبني فلسفة القوة في استلام السلطة وقيادة الصراع الطبقي الى ظهور العسكرة لاجزاء من المجتمع في المقاومة الشعبية وبعد الانقلاب العسكري في شباط 1963 طرح حزب البعث ثقافة عسكرة المجتمع مستقيا ذلك من فلسفة الشرعية الثورية التي تنتج نظرية حماية الشعب للثورة عن طريق الحرس القومي واعادة الكرة بعد انقلاب عام 1968 حتى عام 2003 بتوسيع رقعة وعمق هذه النظرية التي دفعت العراقيين للانخراط في تنظيمات الجيش الشعبي وجيش القدس بالاضافة الى

⁽²¹⁾ علي عبد العزيز الياسري ، الامن القومي العراقي (الابعاد الفكرية السياسية لاستراتيجية الامن القومي في العراق) ، مجلس الامن الوطني 2010 ، ص 140.

⁽²²⁾ غانم جواد ، السلم الاهلي في العراق بواغث القلق ، مجلة المواطنة والتعايش ، السنة الاولى ، العدد الاول ، آذار 2007 ، ص 38.

الخدمة العسكرية الالزامية.

لعل شخصية الزعيم عبدالكريم قاسم وانقلابه على الحكومة الملكية في 14 تموز عام 1958 من اكثر المواضيع اثارة للجدل في تاريخ العراق الحديث بل مازال الاكاديميين انفسهم منقسمون حول موقفهم من تلك الحقبة بيد ان اكثر الناس وحتى اعداء الزعيم من القوميين والبعثيين يقرون بكونه نزيها ولم تستهويه الاموال والاملاك وانه كان ذو قابلية في الخطابة وكذلك انجاز العديد من المشاريع التي بدورها حدت من مشاكل اجتماعية كثيرة واصدار القانون رقم (80) للحد من النفوذ الغربي في الصناعات النفطية وقرارات هامة اخرى ، الا ان عهده امتاز بمتغيرات واحداث ثقافية واجتماعية وسياسية لم تكن في صالح الشعب العراقي على المدى البعيد منها:

أ. كان قسما كبيرا من المظاهرات في العهد الملكي ضد الحكومة وهي احدى تعبيرات الثقافة الديمقراطية ولكنها اخذت منحاً معاكسا بعد الانقلاب العسكري في عهده فجميع التجمعات الجماهيرية والنقابية والعسكرية واصبحت لتأييد والتصفيق والتهتاف للقائد الاوحد وللنظام الجديد مثلما فعلت البلشفية في روسيا فغيرت ثقافة التظاهر من المطالبة والاعتراض للحكومة الى تأييد الدولة والحكومة ، وبالتالي اصبح التظاهر والخروج ضد الحكومة في عهد الزعيم ومابعدا لحد سقوط نظام البعث في العراق عام 2003 اصبح جرماً يعاقب عليه القانون حيث سنت بعض القوانين بهذا الخصوص احدها في زمن الطاغية صدام حسين انه يعاقب بالاعدام كل من حرض الناس على رئيس الجمهورية سواء بشكل مباشر او غير مباشر.

ب. الغاء قانون الاحزاب والتعويض عنه بميليشيات المقاومة الشعبية التي سيطر عليها الشيوعيين وتحول العراق الى نظام الحزب الواحد بعد ان كان في العراق قبل ثورة

ج. الغاء الدستور الدائم للعراق واستبداله بدستور مؤقت ولازال العراق يأن من هذا القرار بعد مرور اكثر من نصف قرن حيث بدأت في العراق فترة الدساتير المؤقتة من عام 1958 وحتى عام 2005.

د. عسكرة المجتمع العراقي واعطاء دور اكبر للمؤسسة العسكرية لادارة الدولة والسلطة حتى اصبحت المؤسسة العسكرية وسيلة للطامعين في السلطة وقد تطور هذا بشكل جلي في عهد نظام حكم البعث وخصوصا في فترة الحرب العراقية الايرانية فاصبح العراقيون خاضعين للقانون ونظام التجنيد فمن ناحية يحاصر الفرد الفقر فيتطوع للجيش ومن جانب التجنيد الاجباري ومن جانب اخر التشكيلات الغير دستورية كالجيش الشعبي.

ه. عدم وجود برنامج سياسي واضح وتعريف دقيق للمرحلة ابان حكمه فهل كانت تلك المرحلة مرحلة انتقالية الى عهد ديمقراطي انتخابي ودستور دائم ام حالة راكدة يشوبها تثوير الجماهير بالخطب فخلال الاربع سنوات ونصف في الحكم لم يجر أي استفتاء على الدستور ولم تجر انتخابات رئاسية او برلمانية فقد وصف عبدالكريم عهده (بالجمهورية الخالدة) وهي التعبير الذي يجعل من انقلاب قاسم اكثر غموضاً.

ان التسلسل الزمني للعسكرة في العراق كانت على شكل مراحل متعاقبة وكأنها الواحدة مكملة للآخرى حيث بدأت ظاهرة العسكرة في المجتمع العراقي عام 1959 بما يعرف بالمقاومة الشعبية ومروراً بالحرس القومي عام 1963 ثم الجيش الشعبي عام 1970 الذي تم تشكيله ليكون جيشاً رديفاً للجيش العراقي في الحرب العراقية الايرانية

وضم بين فصائله الموظفين والكسبة من المدنيين من جميع فئات الشعب العراقي الذين زج بهم في المعارك دون ان يكتسبوا تلك الخبرة العسكرية التي تؤهلهم للقتال ، بعدها تشكيلات النخوة وجيش القدس عام 1998 وافواج المجادة العراقية عام 2000 ، ثم بعد سقوط نظام البعث في العراق عام 2003 وظهور الميليشيات المسلحة التابعة للحزب السياسية والتي افرزتها ظروف الاحتلال الامريكي للعراق ، وأخيراً وليس آخراً فتوى المرجعية الرشيدة في النجف الاشرف ليتطوع ابناء الشعب للدفاع عن الوطن ضد كيان داعش الارهابي الذي احتل ثلاث من اكبر المحافظات العراقية.

ان التكوينات الاجتماعية في العراق العشائرية منها على وجه التحديد اتخذت من السلاح كشعار فخر وشرف الانسان والرجل لا يكون رجلا مالم يحتفظ بقطعة من السلاح لتتكمّل شخصيته بها اضافة الى العراك الناتج عن الخلافات العشائرية والتي يحاول الرجل فيها الى ابراز شجاعته مستغلا اقتناءه السلاح وظروف مهياة لاستخدامه ، وهذا نتاج عن الحروب الكثيرة التي مرت بالعراق وانتشار الاسلحة وتداولها بين الفتية والشباب والشيوخ وخاصة بعد الحرب العراقية — الايرانية عام 1980 — 1988 والحرب مع الكويت عام 1991 حيث تم تجنيد كل من هو قادر على حمل السلاح لمواجهة المعارضين واحتمالات الحرب القادمة مع قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية حتى غدا العراقيون يتعاملون مع السلاح وكأنه ضرورة من صور الحياة اليومية المفروضة عليهم.

ان المحافظة على الحكم الشمولي كان من اهم السمات في نظام البعث قبل عام 2003 الذي لا بد له ان يوظف كل وسائله لتحقيق اهدافه مع العرض انه لم يغفل عن طبيعة وتركيبية المجتمع العراقي فهو من قوميات ومذاهب وطوائف مختلفة ، وكان الزاما عليه ان

يدخلها في دوامة الصراع ويبعدهم عن طموح السلطة والمشاركة الحقيقية في مؤسسات الدولة علاوة على كونه لا يستند الى واقع جماهيري حقيقي فهو لم يأت للحكم عن طريق الشعب بل من خلال السلاح وترويع المناوئين له ، فشرع بعسكرة المجتمع والتجنيد الالزامي للشباب وزجهم في حرب لايعرف حقها من باطلها طوال ثمان سنوات استهلكت الطاقات البشرية والمادية للبلد.

اما عسكرة المجتمع بعد احداث 9 نيسان 2003 فقد اختلفت صورة العسكرة بعد تغيير النظام الديكتاتوري من حيث التنظيم والتوجيه والاهداف والمسميات وكذلك تبعاتها وآثارها حيث برزت في الساحة العراقية (الميليشيات والشركات الامنية الخاصة والعصابات غير المنظمة) التي لها الدور الكبير في السيطرة على عمل المؤسسات المدنية الرسمية وغير الرسمية بالاضافة الى امتداد نفوذها واثرها على المدن وجمع الاتاوات من التجار والميسورين حيث اخذت تهدد الامن الداخلي بشكل عام وامن المواطن بشكل خاص حتى اصبحت تتفاقم وتاخذ مسارات مؤثرة في نظام الحكم الديموقراطي الجديد وتعرقل مسيرته وتنعكس سلبا على حياة المواطن العراقي⁽²³⁾ ، ان وجود الاسلحة وتسريح واعادة اندماج العسكريين القدامى عملية معقدة تنطوي على ابعاد سياسية وعسكرية وامنية واقتصادية مع غياب واضح للجوانب الانسانية والاجتماعية وخصوصاً في المجتمع العراقي الذي يعاني الان من عسكرة مقنعة وشبه اجبارية ، فبسبب البطالة أما ان يلتحق الشاب بالجيش او الشرطة او ستلقفه الاجنحة المسلحة للكيانات السياسية او الميليشيات الطائفية او التي تفتقر للهوية العقائدية وتكمن خطورتها بأن لديها هوية

⁽²³⁾ علي عبدالعزيز الياسري ، الامن القومي العراقي الابعاد الفكرية السياسية لاستراتيجية الامن القومي في العراق ، ص141.

عقائدية وسياسية كتنظيمات الجريمة المنظمة.

العسكرة والمصطلحات التي تتأثر بها

ظهرت كلمة (العسكرة) كنظام سياسي عماده الجيش وكشعار أكثر مما كانت مفهوما علميا وذلك خلال الستينات من القرن الماضي من أجل التشهير بسيطرة العسكريين الأرستقراطيين في ألمانيا حيث كانت صفة (بروسي) مقرونة لمدة طويلة بكلمة عسكرة ، أما خلال الحرب الباردة تركزت كلمة العسكرة على المقاصد الأمبريالية لدى المركب العسكري — الصناعي من الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتي⁽²⁴⁾ ، أما العسكرة في بلدان العالم الثالث (الدول النامية) والدول المتخلفة فهي تدل على القمع الداخلي لتطلعات الشعوب وعلى الانقلابات ، وأن العسكر لعبوا دورا مهما في تغيير اتجاه حياة المجتمعات حيث تطابق ظهور المصطلح مع ظهور التصنيع ثم مع تصاعد قوة البرجوازية في القرن التاسع عشر ، ثم اعتبرت سيطرت العسكريين على أنه خطأ تاريخي.

المجتمع. أن المجتمع هو الهيئة أو الحالة الحاصلة من اجتماع مجموعة من البشر يعيشون في بيئة واحدة تجمعهم الألفة فيما بينهم من جهة القيم والانظمة والقوانين والتقاليد والآداب والحوائج والاشغال والمصالح المشتركة لتنتج عنها حياة اجتماعية ، أن الحياة الاجتماعية من الأمور الفطرية في كينونة الانسان أي انها صفة خلقية طبيعية لا تتولد عن الاضطراب⁽²⁵⁾ ، للمجتمع اصاله كما للفرد اصاله فأصاله الفرد متحققة بذاته وعلمه وعمله وثقافته... الخ ، واصله المجتمع متحققة بالروح الجماعية والشخصية والادراك

⁽²⁴⁾ تيري دي مونريال وجان كلين ، موسوعة الاستراتيجية ، ص 828.

⁽²⁵⁾ حسين درويش العادلي ، نحو عراق جديد ، الطبعة الاولى - بغداد - 2004 ، ص 187.

والارادة الاجتماعية العامة التي يؤلفها اجتماع الافراد وماينتج عنهم فيكون الحكم على مستوى المجتمعات كون ان له وجوداً اصيلا الى جانب اصابة افراده ومن هنا كان للمجتمعات سننها التاريخية الخاصة رقيا او انحطاطاً مجدداً او ذلة قوة او ضعفاً وأن لها اجلا ومصيراً مشتركاً واحداً.

العنف. يقصد بالعنف هو استخدام القوة بأساليب مختلفة لألحاق الاذى بالاشخاص او الاضرار بالممتلكات او الافكار ويتضمن ذلك ايضا معاني التدخل في حريات الآخرين ، او انه استخدام الضغط او القوة استخداما غير مشروع او غير مطابق للقانون الذي من شأنه التأثير على ارادة الافراد ، وقد يكون العنف مشروع وهو العنف الذي يجب ان تحتكره الدولة ، ويرى بعضهم ان العنف قد يكون ماديا كالضرب او القتل وقد يكون رمزيا مثل النظرات التي تنطوي على احتقار وازدراء والكلمات النابية ، ويرى علماء الاجتماع⁽²⁶⁾ ان العنف قد يكون طارئاً وقد يكون بنوياً بمعنى ان جذوره كامنة ومتجذرة في البناء الاجتماعي وفي هذه الحالة يصبح العنف كامناً لكنه قابلاً للتحويل الى سلوك ظاهر حين تتوفر البيئة او الشروط اللازمة ويحدث ذلك في السلوك الاجتماعي وفي الحروب الاهلية حيث تطفو العداوة والاحقاد التاريخية على السطح ويتحول العنف من حالة الكمون الى حالة الفعل.

الدين والحزب. لعل الدين اكثر العوامل تأثيراً في تنوع المواقف السياسية للافراد في الديمقراطيات والانظمة البرلمانية ، فالدين باعتباره مجموعة من القيم التي تقوم على اساسها المؤسسات والتي تؤثر بقوة على طبيعة العمل السياسي ومع ان ديانة فرد معين تدل

(26) د. إحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت ، مكتبة لبنان ، 1978 ، ص 441.

على سلوكه واسلوب عمله وطموحه وحكمه على الاشياء الا انه يسعنا القول بأن الجماعات الدينية المختلفة ذات هوية سياسية مختلفة ايضا وهذا لا يقتصر على الاحزاب الدينية الاسلامية او المسيحية فقط بل ان كثير من البلدان الاوربية تتأثر بدرجة كبيرة بالدين بالرغم من عدم وجود احزاب دينية في تلك البلدان ، اما المفهوم العلمي للاحزاب فهي منظمات اجتماعية متماسكة وموحدة ينتمي اليها الافراد لتحقيق اهداف الجماعة من خلال العمل والنضال من اجل استلام السلطة والحكم التي تمكن الحزب السياسي من ترجمة افكاره وايدولوجيته الى واقع عمل يستطيع تغيير المجتمع ودفعه للامام.

الدولة. هي من اهم المنظمات السياسية الموجودة في المجتمع وهي نظام كلي يشرف على امور المجتمع برمتها وهي نظام قانوني شمولي كلي الوحيد من نوعه في المجتمع ولهذا النظام احكام وقوانين يطيعها الافراد ويخضع لاوامرها⁽²⁷⁾ نظراً للنقاط التالية:

أ. لسلطتها العليا التي تفرضها على الافراد والمنظمات.

ب. للوظائف المهمة لتي تقدمها لابناء المجتمع.

ج. لقدرتها القيادية والتنظيمية والادارية والقانونية التي تضمن تحقيق الاهداف الكبرى.

د. ان القوانين صممت من اجل المصلحة العامة للمجتمع وتحقيق اهدافهم.

السلطة. هي شكل من اشكال القوة التي توجه وتقود جهود وفعاليات الافراد نحو

(27) د. إحسان محمد الحسن. علم الاجتماع السياسي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ جامعة بغداد/كلية الاداب/ قسم الاجتماع ، مطابع جامعة الموصل ، مديرية مطبعة الجامعة 1984 ، ص127.

تحقيق الاهداف الخاصة والعامة للمجتمع وهي نوع من انواع القوة المنظمة لجهود وفعاليات الاشخاص لتنفيذ الاوامر التي يصدرها قادة المجتمع والتي تتسم بصفة الالتزام والشرعية ، ان الاجهزة التي تستعين بها السلطة لتنفيذ خططها قد تقوى او تضعف تبعا لدرجة اندفاع الافراد لتنفيذ الاوامر الصادرة لهم من هذه السلطة او بسبب عدم وجود المصالح المشتركة بين السلطة والمنفذون او بسبب ضعف العلاقة واتساع الفراغ الطبقي بينهما او بسبب عدم قناعة الطرف التابع للسلطة بأهلية وامكانية وقدرات تلك السلطة ، ان ممارسة السيطرة الجبرية من قبل السلطة الشرعية قد تكون شرعية او غير شرعية احيانا التي بدورها ستخلق متاعب ومشاكل للسلطة او للمؤسسات التي تمارسها لذا تعتمد شرعية السلطة على ارجحية الاسلوب والطريقة التي تمارس بها السلطة والجدارة والكفاءة التي يتمتع بها قائد السلطة.

الارهاب. هو الاستعمال المنهجي للعنف سواء كان من اجل التأثير على الافراد او من اجل الضغط على سكان لاضعاعهم وخلق مناخ غير آمن والارهاب قائم على الترويع الجماعي وتحطيم من يقاومه وان الميزة الاهم للارهاب هي التأثير السيكولوجي المبتغى بلا حدود تتناسب مع الآثار الجسدية او الوسائل المستعملة لذلك⁽²⁸⁾.

⁽²⁸⁾ تيري دي مونيرال وجان كلين ، موسوعة الاستراتيجية ، ترجمة د.علي محمود مقلد ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات ، عمان - الطبعة الاولى 2011، ص65.

المبحث الثاني

مؤشرات العسكرية

المؤشرات الرقمية — العددية

نتناول هنا بؤادر العسكرية وتطورها في الدولة العراقية الحديثة في محاولة لرصد تفاقم هذه الظاهرة وانعكاس الواقع الذي يمر به العراق على المؤشرات الاحصائية لهذه الظاهرة فيما يتعلق بتزايد اعداد العسكريين وكذلك مايتعلق بالتسليح والانفاق عليه ، ليس بالضرورة ان يكون الحديث عن العسكرية خطأ من قدر الجيش او مثلبة عليه مقارنة مع واجبه الرئيس وهو حماية الوطن من العدوان الخارجي ومايتطلبه ذلك من اعداد العدة ولاننسى ان الخدمة العسكرية تأخذ معاني القدسية لخدمة العلم وشرف الوطنية.

تم بناء الجيش العراقي ما بين الحربين العالمية الاولى والثانية وقت الانتداب البريطاني حين عينت بريطانيا الامير فيصل الاول كملك على العراق وعقد معاهدة (الانجلو) (3) لتحديد العلاقة بين البلدين ، في ذلك الوقت كان تعداد الجيش العراقي (3618) مقاتل حيث ان من شروط بريطانيا على العراق ان لايتجاوز عديد الجيش العراقي (4500) مقاتل ، ثم قامت القوات البريطانية بظم (قوات الليفي) (4) الذين يتألفون من (1366) مقاتل الى الجيش العراقي ليصبح تعداد الجيش في ذلك الوقت (4984) مقاتل ، بعد ذلك الوقت بعام ونيف اصبح الجيش العراقي الملكي يتكون من (7500) مقاتل وبقي على هذا العدد من عام 1924 وحتى عام 1933.

عند متابعة المؤشرات الرقمية والعددية للجيش العراقي منذ تأسيسه مروراً

بالانقلابات العسكرية التي حدثت في القرن العشرين وخلال الحروب التي مر بها العراق بما فيها احتلال بغداد من قبل القوات الامريكية وحلفاؤها وحتى دخول داعش وسيطرته على اجزاء كبيرة من الاراضي العراقية نجد ان هذه الاعداد تقتزن بهذه الظروف الغير مستقرة التي عاشها العراق منذ تاسيسه ، فيما يلي توضيح لهذه المؤشرات لأهم الحقب التي مر بها العراق وهي:

المؤشرات الرقمية والعددية قبل عام 2003. كان الجيش العراقي قبل انقلاب 14 تموز 1958 يتكون من اربع فرق عسكرية قوامها (60000) مقاتل وكان عدد السكان عام 1957 نحو خمسة ملايين نسمة اي انه من بين كل الف نسمة نحو (17) عسكريا ، بعدها اخذت الحكومات المتعاقبة تبدي اهتماما متزايدا بالتسليح حيث كان اغلب رؤساء تلك الحكومات من العسكريين ، في عام 1970 شرع البعث بتوسيع القوات المسلحة فكان 3% من القوى العاملة مستخدما في القوات المسلحة وفي عام 1980 ارتفعت هذه النسبة الى 13% ، الجدول رقم (1) ادناه يبين تلك المؤشرات في هذه الفترة⁽²⁹⁾:

⁽²⁹⁾ الشبكة الدولية للانترنت , د.علي العبادي , اخذت بتاريخ 25 تموز 2016.
http://www.janes.com/news/security/jir/jir101104_1_n.shtml

الجدول رقم (1) المؤشرات الرقمية للأفراد والمعدات للجيش العراقي قبل 2003

ت	الأفراد / المعدات	الاعداد عام		
		1980	1991	2002
1	افراد القوات البرية	200000	1000000	424000
2	فرق الجيش والتشكيلات الاخرى	12	68	
3	الدبابات	1740	5800	2200
4	عجلات القتال المدرعة	1600	5100	3700
5	قطع المدفعية	860	3850	2400
6	افراد القوة الجوية	1800		
7	طائرة ميك 21	115	64	24
8	طائرة ميغ 23 بي	80	40	24
9	طائرة سوخوي 22	60	33	12
10	طائرة هوكر هنتر	15	خرجت من الخدمة عام 1982	
12	طائرة تي يو 22	12	خرجت من الخدمة عام 1987	
13	طائرة سوخوي 20	45	27	11
14	طائرة سوخوي 25	40	30	17
15	طائرة سوخوي 24	24	1	—
17	طائرة ميك 25	30	17	6
18	طائرة ميك 29	28	15	3

عند قراءة الجدول اعلاه نجد ان القوات المسلحة العراقية قد تفاوتت قدراتها وامكانياتها نظراً للحروب والازمات مع المجتمع الدولي التي مر بها العراق وخصوصاً أبان حكم البعث للدولة الذي كان يعيش فكرة المؤامرة حيث خدم اعداءه من خلال تحويل المجتمع العراقي الى معسكر كبير وتحديدًا اثناء وبعد الحرب العراقية — الايرانية ففي العام 1988 كانت القوة الجوية تمتلك 24 قاعدة رئيسية محصنة بكونكريت مضاد للأسلحة النووية و 30 شقة نزول ارضية فكانت القوة الجوية العراقية من اكبر القوات الجوية في المنطقة⁽³⁰⁾ .

المؤشرات الرقمية والعديدية عام 2007. بعد احتلال العراق من قبل قوات التحالف في صيف 2003 وقرار الحاكم المدني للعراق (بول بريمر)(5) بحل الجيش العراقي عانى العراق من ولادة جديدة لبناء جيش يمكنه القيام بالمهام الموكلة اليه ومجابهة الازمات التي ستواجهه ، تم استدعاء العسكريين من الضباط والمراتب في الجيش السابق للالتحاق الى مراكز التطوع التي فتحت لتشكيل وحدات من الحرس الوطني حيث تمكنت وزارة الدفاع من تحقيق ارتفاع بنسبة 73% في التحاق الضباط و 69% في ضباط الصف والجنود⁽³¹⁾ رافقه ذلك زيادة المؤشرات في عقود شراء الاسلحة نظرا لحاجة وزارة الدفاع الى اعادة بناء وحدات الجيش ، تماشيا مع الظروف التي يواجهها العراق من تصاعد اعمال العنف في الاعوام التي تلت تغيير النظام عام 2003 حيث بدأت بعض المجاميع المسلحة بالظهور في الساحة العراقية ، فيما يلي الجدول رقم (2) يوضح الاعداد التقريبية لأفراد

⁽³⁰⁾ الرائد الطيار الركن. عمر شاكر حمودي , محاضرات تاريخ القوة الجوية العراقية , كلية الاركمان , دورة 75 , ص 19.

⁽³¹⁾ الشبكة الدولية للانترنت , النور , اطلع عليه بتاريخ 25 تموز 2016.

<http://www.alnoor.se/article.asp?id=264863#sthash.G2fm6K7Q.dpuf>

الجدول رقم (2) المؤشرات الرقمية للأفراد والمعدات للجيش العراقي عام 2007

ت	الأفراد / المعدات	الأعداد
1	افراد القوات البرية	250000
2	الدبابات	140
3	عجلة قتال مدرعة	190
4	عجلة همفي	10000
5	مدرعة بنهاردس	44
6	مدرعة سبارتان	100
7	افراد جهاز مكافحة الارهاب	1440
9	طائرة CH 2000	8
10	طائرة سزنا كرفان	7
11	طائرة سزنا كرفان (تدريبية)	6
12	طائرة كنك أير	3
13	طائرة C 130	3
14	طائرة لاستا	5
15	طائرة T.6	12
16	طائرة سيكر	6
17	طائرة سزنا 172	20

ان التحديات الامنية التي واجهها العراق في السنين التي تلت سقوط نظام البعث قد

⁽³²⁾ الشبكة الدولية للانترنت , د.علي العبادي , المصدر السابق.

فرضت واقعا جديدا لمهام وواجبات الجيش العراقي والتي على ضوئها تم تشكيل وتدريب وحدات الجيش ليتمكن من بسط سيطرته واحلال الامن داخل المدن اضافة الى تسليحه وتجهيزه تم وفقاً لتطورات الحرب الحديثة وهذا ملمسناه في الجدول اعلاه فنجد دعت الحاجة الى ادخال عجلات الـ (همفي)(6) الى وحدات الجيش وكذلك استحداث تشكيل جديد وهو (جهاز مكافحة الارهاب) اضافة الى انواع ووظائف الطائرات التي تم استيرادها للقوة الجوية العراقية نلاحظ ان مذكرناه من انواع الاسلحة والمعدات المستخدمة هي في صميم استخدامها في عمليات مكافحة التمرد.

المؤشرات الرقمية والعددية عام 2014. بتاريخ 10 حزيران 2014 دخلت المجاميع الارهابية المتمثلة بكيان داعش الى مدينة الموصل لتفرض سيطرتها على المحافظة ثم امتد نفوذهم الى محافظة صلاح الدين والانبار واجزاء كبيرة من كركوك وبعض النواحي والقرى لمدينة ديالى ، على ضوء تلك الاحداث وما تخللها من جرائم دموية في تلك المناطق اصدر السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله) فتوى بالجهاد الكفائي ضد هذا التنظيم فاستجاب لتلك الدعوة اكثر من مليون شخص من ضمنهم فصائل المقاومة التابعة للاحزاب والتيارات الدينية جمعتهم الفتوى تحت مسمى (الحشد الشعبي)(7) لينضوون بأمرة وحدات الجيش.

لقد خسر الجيش العراقي اغلب اسلحته ومعداته العسكرية في تلك المناطق التي سقطت بيد المجاميع المسلحة واصبحت تنهار القوى الامنية منطقة تلو الاخرى مما حدى بالحكومة العراقية لعقد صفقات سريعة لشراء الاسلحة وتعزيز وحدات الجيش لأيقاف تمدد كيان داعش ، ففي تموز 2014 ذهب وزير الدفاع العراقي الى روسيا ليجري مباحثات مع نظيره افرجت تلك المباحثات عن شراء اسلحة مختلفة تشمل انواع مختلفة من

المدافع والهاونات مع ذخائرها بالإضافة الى راجمات طراز (TOS.1) (8) وكذلك اسلحة الكورنيت لمقاومة العجلات المفخخة ، من ناحية اخرى تسلم العراق معدات عسكرية من الولايات المتحدة الامريكية بقيمة 14 مليار دولار تضمنت مقاتلات F16 وصواريخ (هيل فاير) وطائرات من نوع (سكان ايغل)⁽³³⁾ ، في الجدول رقم (3) يبين الاعداد والمعدات للجيش العراقي في تلك الفترة⁽³⁴⁾:

⁽³³⁾ الشبكة الدولية للانترنت , النور , المصدر نفسه.

<http://www.alnoor.se/article.asp?id=264863#sthash.G2fm6K7Q.dpuf>

⁽³⁴⁾ الشبكة الدولية للانترنت , د.علي العبادي , المصدر السابق.

<http://en.alforatnews.com/modules/news/article.php?storyid=12454>

الجدول رقم (3) المؤشرات الرقمية لأفراد ومعدات الجيش العراقي عام 2014

ت	الأفراد / المعدات	الأعداد
1	أفراد القوات البرية	300900
2	الدبابات	300
3	عجلة قتال مدرعة	350
4	عجلة همفي	8500
5	مدرعة بنهاردس	44
6	مدرعة سبارتان	100
7	أفراد القوة الجوية	3000
8	طائرة CH 2000	6
9	طائرة سزنا كرفان	10
10	طائرة سزنا كرفان (تدريبية)	6
11	طائرة كنك أير	6
12	طائرة C 130	9
14	طائرة T.6	10
15	طائرة F16	6
16	طائرة سوخوي 25	9
17	طائرة سزنا 172	17
18	طائرة L 159	3

ان هذه المؤشرات خاصة بالقوات المسلحة العراقية ولم نتناول الارقام المتعلقة بفصائل الحشد الشعبي والحشد العشائري وذلك بسبب عدم وجود احصائيات معروفة لدى المعنيين بالامر لهذه التشكيلات ، ناهيك عن العقود المبرمة والتي لم يزود بها العراق لحد الان بسبب تباطئ الدول المصدرة للأسلحة المتعاقد عليها.

المؤشرات النوعية

عسكرة حياة الطفل. مع كل عطلة صيفية تطفو الى السطح ظاهرة لعب الاطفال بالاسلحة المحرصة على العنف وقتل البراءة خصوصاً وان انواعاً متطورة وذلت الوان براقة وجذابة قد غزت الاسواق بالاضافة للمفرقات والادوات الجارحة والقنابل الصوتية والاسلحة التي تقذف الكرات المطاطية المعدنية التي لاتخلو من احداث الاضرار في اعضاء الجسد الطفولي الهش ، و اشار الباحثون الى ان هذه الالعب تكرر النزعة العدوانية لدى الاطفال في مجتمع قد تشبع العسكرة والاحتراب بل واصبح ذلك شعاراً ونهجاً لعمل بعض الكتل والاحزاب التي لها حضور في الساحة العراقية ، والطفل عبارة عن ورقة بيضاء بأمكانك الكتابة عليها سلاماً او حرباً من خلال ماتغرسه في نفسه البيئة الاسرية او المدرسية او مايشاهده من افلام الصور المتحركة التي لها الاثر الاكبر في حياة الطفل.

مما تجدر الاشارة اليه هو مسؤولية وزارة الداخلية تجاه ظاهرة انتشار هذه الالعب حيث استخدمت من قبل المجاميع الارهابية لتفخيخ هذه الالعب ورميها في الشوارع والمناطق القريبة من تجمعات الاطفال لايقاع اكبر الخسائر البشرية والتي خلفت اعداداً من المعاقين من الاطفال نتيجة بتر احد الاطراف ، هذا بالاضافة الى العمليات الانتحارية

التي لاتستثني الاطفال وقت الانفجار حيث هناك صورا كثيرة لخسائر في الاطفال من بين الضحايا التي تطالهم تلك التفجيرات وهو مآدأنته المنظمات الدولية من الحالة المأساوية التي يعيشها اطفال العراق نتيجة للحروب الدموية التي زج بها ونتائجها الاليمة التي حلت على شعب العراق واطفاله ، وشارت المنظمة بانها طالبت السلطة التشريعية بأصدار القوانين الخاصة بحماية الطفولة ومنع استيراد لعب الاطفال التي تنمي عندهم العنف.

لقد قامت المجاميع الارهابية بتجنيد الاطفال لتنفيذ عملياتهم الارهابية بعد اخضاعهم لتدريبات قاسية تؤهلهم للقيام بهكذا اعمال حيث دربهم في معسكرات خاصة على كيفية استعمال اسلحة المسدس والكلاشينكوف والقذائف الصاروخية للقتال في المعارك وتنفيذ عمليات اعدام ميدانية ، يتم تربيتهم بعد تقسيمهم الى مجموعات منفصلة بعضهم يدربون على تنفيذ تفجيرات انتحارية والبعض الاخر للقتال في المعارك عبر تغذية عقولهم بأفكار متطرفة واجرامية وكمثال على ذلك التسميات التالية:

أ. (صليل الطوارق) وهو تنظيم من الاطفال كان يستخدمه تنظيم القاعدة لتنفيذ العمليات.

ب. تنظيم (اشبال داعش او طيور الجنة) وهو الاسم الرسمي الذي يستخدمه داعش في تعريفه

لجنوده الصغار الذين لاتتعدى اعمارهم الـ (15) عاما.

ان دمج الاطفال داخل المنظمات الارهابية المتطرفة او المؤدلجة ليس امراً جديدا ولم يبتكره تنظيم داعش ففي كل الحروب تجند الميليشيات او الثوار الاطفال من سن صغير وصولا الى سن المراهقة سواء كان التجنيد من منطلق ديني او سياسي ، اذ يحب هؤلاء في

مثل هذا العمر السلاح والقوة كما تتم تربيتهم على ذلك وبأستطاعة هذه التنظيمات الارهابية تجنيد هؤلاء الصغار للقيام بعمليات انتحارية اقل صعوبة من غيرهم لان الصغير يقتنع بسرعة وغالبا لايرفضون مايطلب منهم.

تقوم المجاميع الارهابية بتصوير اطفال صغار بتنفيذ احكام اعدام عبر اطلاق الرصاص على رهائن يتخذون ككبش فداء لتدريب هؤلاء الاطفال ، تلجأ المجاميع الارهابية لتجنيد الاطفال دون سن المراهقة غالبا مايكون للأسباب التالية:

أ. لسد النقص من المقاتلين في صفوف التنظيم.

ب. لجمع المعلومات.

ج. لسهولة اقناعهم بتنفيذ عمليات ارهابية.

د. اىصال فكرة للغرب والحكام العرب بأنهم مكروهون ومرفوضون حتى من الصغار والاجيال القادمة.

هـ. يسهل ادلجتهم وتجنيدهم وخصوصاً مايتعلق بالشق الديني.

و. اىصال رسالة الى المناوئين لهم بأن لا مكان لهم هنا وأن القتال سيستمر لفترة طويلة.

ز. ان الطفل يبحث عن هوية واندماج في جماعة لتحميه وبالتالي من السهل التوجه اليه واللعب في عواطفه الدينية والاجتماعية.

فيما يتعلق ببث اشربة فيديو لأطفال يخضعون للتدريب او يقومون باعمال القتل فهذا

ليس بجديد بل موجود تاريخياً وفي حقبات مختلفة تهدف من خلالها التنظيمات الارهابية الى بث الرعب والخوف وثبط ارادة الشعوب وتحمل في طياتها رسائل عدة اهمها:

أ. داخلية. ارسال افكارهم الى الاطفال الموجودين ضمن البيئة الاجتماعية نفسها حيث يتم أظهار هذا الطفل على انه بطل وبمجرد ان يتكرر المشهد نفسه يعتاد الطفل تلقائياً على العنف حتى يصبح جزءاً اعتيادياً من حياته اليومية.

ب. خارجية. هدفها اخافة الانسان العادي الغربي أو العربي الذي يعيش بعيداً عن بيئة هذه التنظيمات وأعلامه بأن الطفل مجرم وقادر على القتل فما بالك بالرجال.

عند النظر الى الاحداث الاخيرة لاحتلال تنظيم داعش لمدينة الموصل نجد ان هناك خطة عسكرية تتخللها خطط سياسية اجتماعية حيث قام هذا التنظيم بهدم الكثير من المدارس في الموصل والرمادي وكذلك في سوريا في غاية منه لدفع الطفل الذي خرج من المدرسة الى البحث عن مدارس وقيم وافكار اخرى لتلتقطه المدارس المؤدلجة وتضلله وتدربه وتحفره بطرق مادية ونفسية ناهيك عن الوعود الجنسية ليكون مستعداً للموت من اجل هذه القضية التي يمثل فيها دور البطل والمخلص للامة.

عسكرة الاسرة. لقد مارس نظام البعث البائد في العراق سياسة العسكرة وتمجيد الموت وتقديس السلاح منذ اوائل الثمانينات وخلال الحرب مع ايران التي تركت بصماتها على صورة المجتمع العراقي ثم تركزت هذه الصورة واصبحت وضعاً عراقياً خالصاً مع غزو الكويت والتبعات التي تلتها لينغمس الواقع العراقي في حالة من الفوضى والضياع السلطوي والعمل على تحويل الشعب بكل شرائحه الى عسكريين في الخدمة وآخرون في الاحتياط اضافة الى ماتلاه بعد سقوط نظام البعث ودخول قوات التحالف ليتحول العراق بمراحل متعاقبة الى ثكنة عسكرية كبيرة حدودها اطراف المدينة.

شرع البعث بعسكرة الاسرة العراقية من خلال الابناء بعد ان ادرك صعوبة اختراق العائلة عن طريق الاب والاخوة الكبار الذين تكونت مفاهيمهم في مراحل سبقت استلام البعث للسلطة فخضعوا لتأثيرات حزبية اخرى غير البعث ، فما كان للبعث الا صغار العائلة الذين تفتحت افكارهم ومعارفهم على وجود الحزب الواحد البعث الشمولي في المدرسة والشارع والتلفاز⁽³⁵⁾ بذلك نشأ جيل لايعرف الا البعث وصادم والزي الزيتوني الذي ستلتحفه ، ويطال كل من يحمل الجنسية العراقية وكأنه لحد الموت الذي لايستثني احداً.

بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 وسقوط نظام جائر حكم العراق لثلاثة عقود ونصف اصبح الشارع العراقي مليء بالاسلحة التي تركها الجيش والمؤسسات الامنية وعلى اعتبار ان كل شرائح المجتمع هم مدربون على استخدام السلاح ومع غياب تام لسلطة الدولة والقانون اصبح تشكيل مجموعة مسلحة اسهل بكثير من تشكيل فريق كرة قدم بين مجموعة من الشباب وهو الذي فتح ابواب المواجهة مع العصابات والمليشيات المسلحة التي ينتمي بعضها كأجنحة مسلحة للاحزاب وهو نتيجة طبيعية لما سبق ذكره من نشأة عراقية مقارنة مع تدهور الوضع الامني في العراق.

اعلنت وزارة الداخلية العراقية مؤخراً عن سماحها بامتلاك المواطنين للسلاح الخفيف للدفاع عن انفسهم في سعيها لتفعيل الامن الداخلي وفي مؤتمر صحفي عقده وزير الداخلية (محمد الغبان) في مبنى مجلس محافظة النجف الاشرف قال فيه (نحن مع حصر السلاح بيد الدولة وخصوصاً السلاح المتوسط ولكن بسبب الحالة الطارئة التي نمر بها اتخذت الوزارة القرار بالسماح للمواطنين بامتلاك السلاح الخفيف) وعلى ضوء هذا القرار

(35) اللواء الركن. عباس عبدالحسن يسر. الامن الوطني العراقي بين النظرية والتطبيق، اطروحة مقدمة لكلية الحرب، ص120

حذر سياسيون من اتجاه الحكومة نحو عسكرة المجتمع⁽³⁶⁾.

ان قرار وزارة الداخلية العراقية هي خطوة جريئة لتكسر صمت السياسة تجاه عسكرة المجتمع لتعلنها بشكل رسمي وهو اعتراف علني للسلاح الذي تمتلكه الميليشيات الخارجة عن سلطة الدولة ، هذا القرار هو دعوة رسمية لكل مواطن ان يدافع عن نفسه بالسلاح الذي اجازت حيازته الامر الذي يدفع الفرد ان يترك اللجوء الى سلطة الدولة بأخذ حقه ممن يعتدي عليه سواء عشائرياً او بقوة السلاح الذي لديه⁽³⁷⁾ ، ان كل ذلك سيكون له تداعيات خطيرة على المجتمع في المستقبل القريب حيث سيلجأ المواطن الى حماية نفسه بنفسه ومن ثم بجماعته وعشيرته الامر الذي سيؤول الى تشكيل عصابات ومجاميع مسلحة لها شوكة وقوة في المجتمع لتنافس قوة الدولة

عسكرة التربية والتعليم. ابان حكم نظام البعث كانت هناك عسكرة مقصودة على المؤسسات التربوية العراقية بجميع مراحلها الدراسية وجعلها من روافد التنشئة الاجتماعية فاستخدمت ممارسات العسكرة ابتداءً من رياض الاطفال مروراً بالمراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية الى الجامعات واجبارهم على المشاركة في المظاهرات المؤيدة لحزب البعث والمظاهرات التي تخرج احتجاجاً على قرارات دولية تفرض على العراق يتخللها رفع شعارات حزب البعث والطاغية صدام.

ان المؤسسة التربوية في زمن حكم البعث قد نالت حصتها الكبرى من العسكرة حيث ان الواقع التربوي في العراق من اكثر الوقائع تأثراً بظاهرة العسكرة حينما سعى نظام

(36) د. هلال عبدالله غني العزاوي. السياسة الاجتماعية في العراق ، دراسات اجتماعية ، بيت الحكمة ، العدد 29 ، بغداد 2012 ، ص 75.

(37) أ م د. سلام عبد علي. السياسة الاجتماعية في العراق. دراسات اجتماعية ، بيت الحكمة ، العدد 29 ، بغداد 2012 ، ص 73.

البعث الى ترويض المواطن العراقي ليكون اداة عنف يهدد وجوده ذاتياً واجتماعياً عندما بدأ النظام القائم حينها بعسكرة التربية في المدرسة حينما ركزت انشطتها على تعليم الطلبة التدريب العسكري الاساس والرماية واستخدام الاسلحة الخفيفة والمتوسطة والتدريب على الانضباط العسكري وتشجيع رسم الصور الحربية⁽³⁸⁾ ، بالاضافة الى تنمية الحس الادبي لديهم من خلال كتابة القصائد لأذكاء مخيلاتهم وتصوراتهم نحو فعاليات حربية تمجد القوة العسكرية والتي بدورها تقتل الروح الاجتماعية لدى الفرد العراقي.

ان الهدف الرئيسي من وجود الطلبة في المدارس هو تربيتهم وفق الاسس التربوية التي تساعدهم على النجاح في حياتهم الاجتماعية وكذلك اكسابهم العلم الذي يؤهلهم لتولي المناصب الوظيفية في مؤسسات الدولة ، عند انحراف المؤسسة التربوية عن هدفها الرئيسي لتتحول لتدريب الطلبة تدريبات عسكرية وسوقهم في تشكيلات اوجدها البعث المنحل.

عند معاينة الممارسات التي كانت تمارس لتهيئة قطاع التربية الى احتياط من المقاتلين ، يعد مثل هذا التعليم جنوحاً وانحرافاً عن هدف التنشئة والتربية والتعليم لخلق بيئة مسالمة بل جر هذا الجيل الى تيار الصراع الذي لايمثل غمطاً متمدناً ومتحضراً بل غمطاً متعسكراً ، فيرى الباحثون ان استبدال المنهج التربوي بالعسكري هو توجيه مجتمعه نحو السلوك العدواني⁽³⁹⁾ .

عسكرة القطاعات الاقتصادية. ابتداءً من استحداث هيئات ووزارة للتصنيع العسكري وتحويل الكثير من العلماء والملاكات الصناعية المدنية الى هذه الوزارة والمؤسسات العسكرية الاخرى ، الامر الذي أخرج الصناعات المدنية والتي اظهرت عجزها في انتاج المتطلبات البسيطة لنقص الكوادر التي انتدبت منها الى التصنيع

(38) د. إسامة حامد محمد ، مصدر سابق ، ص196.

(39) المصدر نفسه ، ص197.

العسكري مما ادى الى تبديد الثروات المادية والبشرية وتفاقم مستوى الفقر وتراكم الديون على العراق⁽⁴⁰⁾.

لقد تضاءل الانفاق العسكري في العراق منذ ان تسلم البعث السلطة عام 1968 وظهرت ملامح الصورة المستقبلية لما سيكون عليه العراق عام 1970 عندما انفقت الحكومة العراقية ما يقارب البليون دولار لأغراض الدفاع أي ما يعادل 19,4 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي وقد ارتفع هذا الرقم الى 3,1 بليون دولار عام 1975 اي نحو 22,8 من الناتج المحلي الاجمالي وتضاءل هذا الرقم عام 1980 الى 19,8 بليون دولار اي ما يعادل 38,8 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ، حيث استنزف هذا الانفاق العسكري الهائل ما يعادل 75 في المائة من الإيرادات النفطية هذا وقد انفق النظام في السنوات اللاحقة اضعاف ماتم عرضه لتمويل الحرب ضد ايران⁽⁴¹⁾.

لعب البعث دور حامي الجبهة الشرقية والمدافع عن الوطن العربي ومحاولة خلق ازمة وعدو جديد عند الدخول في حرب طويلة مع ايران استنزفت موارد وقوى الطرفين حيث ارتفعت النفقات العسكرية للعراق مع بداية الحرب الى 6,4 بليون دولار ثم تفاوت هذا الرقم بعدها في عام 1983 الى 25,1 بليون دولار ووصل الى 25,3 بليون دولار عام 1984 ، باختصار فان هذه الارقام تجاوزت ما يعادل 119 بليون دولار في الوقت الذي بلغ متوسط النفقات العسكرية 23,9 بليون دولار سنوياً وكان متوسط العائدات النفطية 14,2 بليون دولار أي ان متوسط العجز كان 9,7 بليون دولار وان هذا الفارق بين النفقات العسكرية والإيرادات النفطية قد عوضته الدولة عن طريق قروض وديون من

⁽⁴⁰⁾ اللواء الركن. عباس عبدالحسن يسر ، مصدر سابق ، ص 121.

⁽⁴¹⁾ حميد الهاشمي. عسكرة المجتمع العراقي رؤية انثروبولوجية في مظاهرها وآثارها السلبية ، مجلة علوم انسانية ، العدد 7 عام 2004 ، ص 8.

عسكرة الاعلام. ان الاعلام من اهم الوسائل التي يمكن استغلالها في التأثير على الوعي السياسي للجماهير وتسخيره للسيطرة على عقول المواطنين وتوجيههم الى حيث يريدون النظام ، فقد مارس نظام البعث هذا الدور باوسع صوره كما يؤكد على ذلك التقرير المركزي للمؤتمر القطري الثامن عام 1974 من خلال القول (كان ميدان الاعلام بالدرجة الاولى من اول الميادين التي تحرص على حزب البعث العربي الاشتراكي ومنذ اليوم الاول للثورة على توجيهه توجيهاً دقيقاً وفق اتجاهات الثورة واهدافها)، حيث ان جميع وسائل الاعلام كانت موجهه من النظام وبها ينسجم مع رؤيته.

لم تختف عسكرة الاعلام بعد عام 2003 حيث ان وسائل الاعلام المرئية والمسموعة تنقل للمواطنين صور التفجيرات الارهابية وعمليات الاغتيالات والاثار السلبية على تصرفات وافعال المواطنين والمظاهر المسلحة التي تظهر بين الحين والآخر في شوارع العراق وصولاً الى عام 2014 اصبحت المظاهر المسلحة واقع اعتاد عليه المواطنين حيث توجه المقاتلين الى سوح القتال وعودتهم منها وكذلك خطوط امدادهم عبر بغداد اذ كان هناك عمل مستمر لتعبئة الشعب نحو المعركة لدرء الخطر الداعشي الذي اخذ يلتهم المحافظات العراقية فانتشرت العسكرة الى الشعر والاغنية والاهازيج والافلام الحربية في اغلب وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية لترسيخ المجتمع المحارب التي فرضها الظرف الطارئ للعراق.

لقد مسخت مدنية المجتمع العراقي عبر سلسلة من المراحل التي مر بها البلد والتي خلقت حالة من العسكرة المنظمة وبالتدريج لتربية الشعب على سلوكيات العنف

⁽⁴²⁾ المصدر نفسه ، ص 12.

والعدائية والتي امعنت في مسخها سياسات الانفلات الاعلامي في عراق مابعد التغير حيث استبدل خطاب الحزب الواحد الى خطاب احتراب الاحزاب والكتل المتعدد بكل وسائل التحشيد والتحريض.

العسكرة في المجتمع الاسرائيلي

ان المجتمع الاسرائيلي بحكم تكوينه الاستعماري الاستيطاني العسكري الاغتصابي هو مجتمع عسكري، أي ان كل من جاوز سن الطفولة سواء كان رجل او امرأة هو مجند في الجيش اما بالفعل او بالقوة، أي بصفة جندي احتياط يمكن ان يستدعى في أي وقت للحرب وهذه حقيقة ماثلة للعيان وليست مجرد دعوى تحتاج الى برهان، فهؤلاء الذين يسمونهم مدنيين هم في حقيقة امرهم احتياط الجيش بالفعل أو القوة⁽⁴³⁾، فظاهرة العسكرة في المجتمع الاسرائيلي ترجع في أصولها وجذورها الى الاساليب التي اتبعت من أجل عسكرة هذا المجتمع، نوضح من بينها:

أ. منذ أقدم العصور وفي كتب التاريخ والتوراة اشتهرت مقولة ((هوذا شعب يقوم كلبوة ويرتفع كأسد، لاينام حتى يأكل فريسة ويشرب دم قتلى))⁽⁴⁴⁾، تمثل هذه المقولة الناقمة على غير اليهود التي تفيض مقتاً على الانسان وتمتلىء صفحات التوراة والتلمود ومختلف كتب الديانة اليهودية التي وضعت اساساً بأيدي كتابها تستهدف اولاً وأخيراً بناء فرد دموي التفكير عدواني النزعة يتسم بالصلف والشعور بالتعالي والتفرد

⁽⁴³⁾ الشبكة الدولية للانترنت ، تركي علي الربيعي ، الجهاد والارهاب ، اخذت بتاريخ 8 آب 2016.
www.balagh.com/Thaqafa/Thaqafa5.htm-26k

⁽⁴⁴⁾ التوراة، سفر العدد، الاصحاح: 23، الفقرة 24، ص 246.

ب. حياة الشتات التي عاشها اليهود في كثير من مجتمعات العالم كأقليات دينية وحضارية لها أسلوبها الخاص في الحياة الذي أثر فيما بعد على طريقة حياتهم واسلوب تفكيرهم، اذ فرضوا على أنفسهم قديماً السكن في احياء سكنية مغلقة عرفت بـ (الجيتو)⁽⁴⁶⁾ وقد ترك الانحطاط الاجتماعي والصحي والمعماري للجيتو اثراً عميقاً على وجدان اليهود الساكنين فيه وعمق انفصالهم عن العالم الخارجي واليهودي الجيتو الذي كان يضطر للخروج للعمل وغيره أو مخالطة الاغيار كان يشعر كما لو انه غادر بيئة الطبيعة ودخل عالماً غريباً لذلك فانه يظل فاقداً الشعور بالامن والطمأنينة الى حين عودته الى الجيتو، وقد سببت هذه الحالة نوعاً من العداء للاغيار الذي يعتبر من أهم ميكايزمات الضبط الاجتماعي داخل اسوار الجيتو⁽⁴⁷⁾

تعد هجرة يهود الشتات الى فلسطين اساساً لتطبيق نظام العسكرية وتنظيم التجمع الصهيوني في فلسطين على أسس عسكرية، منذ بداية هذه الهجرة المنظمة الى فلسطين في مطلع الثمانينات من القرن الماضي اذ قاموا بالتالي⁽⁴⁸⁾:

- أ. التعبئة الذهنية بوضع الاسس الاولية والبداية الفعلية للعسكرة والعنف الصهيوني في فلسطين.
- ب. انشاء كتائب دفاع وحماية ذاتية مماثلة للتي كانت مقامة في التجمعات اليهودية

⁽⁴⁵⁾ عبد الوهاب محمد المسيري. الايدولوجية الصهيونية دراسة حالة في علم الاجتماع، الكويت 1982، ص225.

⁽⁴⁶⁾ المصدر نفسه، ص155.

⁽⁴⁷⁾ المصدر نفسه، ص393.

⁽⁴⁸⁾ إيمان شاكر عبدالله. العسكرة وآثارها على قيم المجتمع العراقي من عام 1970 - 2003 ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية / الجامعة المستنصرية 2005 ، ص30.

في روسيا اذ يؤكد مبدأ الريادة الصهيوني الذين التزموا به فكراً وسلوكاً وخاصة في تشديده على أهمية وسائل الدفاع الذاتي.

ج. انشاء منظمات شبه عسكرية منها:

اولاً. هاشومير. منظمة انشأت عام 1919 وكانت مهمتها حراسة المستوطنات اليهودية بدلاً من الحراس القدامى المستأجرين من العرب والشركس، لذلك سميت باسم (هاشومير) أي الحارس وهي اول تكوين عسكري شكل في العصر الحديث للدفاع عن الوجود اليهودي في فلسطين⁽⁴⁹⁾.

ثانياً. منظمة الهاجاناة. انشأت عام 1920 واستقطبت اعداد كبيرة من الشباب المتحمس لفكرة انشاء الدولة اليهودية ولاسيما الذين قدموا من دول اوربا الشرقية الذين مارسوا التدريب العسكري والقتال في دولهم الاصلية واخذت مهمة الدفاع عن اليهود ووضع فيها نظام الخدمة الاجبارية واصبحت الهاجاناة جيش غير قانوني⁽⁵⁰⁾.

ثالثاً. الكيبوتز. وهي مزارع جماعية كان لها اسهام كبير في عسكرة المجتمع الصهيوني في فلسطين قبل انشائه وبعده وقد اسهمت هذه المزارع في غرس القيم العسكرية والارهابية الصهيونية ومنها⁽⁵¹⁾:

(1) البالماج. وتعني القوة الضاربة او سرايا الصاعقة تكونت لتشكل قوة سرية يهودية ضاربة تكون معبأة بصورة دائمة للعمل في أي وقت ومكان، ثم انشأت نظاماً

⁽⁴⁹⁾ سهيل حسين الفتلاوي. الصهيونية حركة عنصرية ارهابية دراسة سياسية قانونية ، بغداد 1990 ، ص73.

⁽⁵⁰⁾ هيثم الكيلاني. المذهب العسكري الاسرائيلي ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت 1969 ، ص73.

⁽⁵¹⁾ ابراهيم مصحوب حمزة الدليمي. دوافع واثار عسكرة المجتمع في الكيان الصهيوني ، بيت الحكمة ، بغداد 2002 ، ص14.

للاحتياط خاصاً بها، يلتحق بها الافراد المتسرحون من الخدمة العسكرية الفعلية بعد سنتين، ويدعون للتدريب بضعة اسابيع كل عام، ويشتركون في العمليات الارهابية التي تنفذها المنظمة.

(2) إلآرغون. وهي منظمة عسكرية قومية أنشئت من أجل زرع فكرة اقامة دولة لليهود ولا يتم ذلك الامن خلال القتال ، ثم تحولت هذه المنظمات شبه العسكرية الارهابية التي تنوعت في اهدافها وتكتيكاتها القتالية واطرها الفكرية والايديولوجية الى انها كونت الجيش الاسرائيلي.

يتقدم النموذج الإسرائيلي لنظام العسكرية حالة متميزة تصح إن تكون حالة قياسية لأنها ربما كانت الحالة الوحيدة في العالم القائمة على أساس عاملين بارزين هما الدور والبنية، فإسرائيل تتمتع بدور الشرطي والجندي المسلح وتمتلك بنية الثكنة العسكرية وكل ما هو موجود من بنى سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية موظف في خدمة العاملين المذكورين(الدور والبنية) وكل ذلك كان يتم خلف واجهات ديمقراطية تتعلق بمقولة (الامن المهدد) واحتياجاته وضروراته وهذا الأمن هو الذي يغذي ايديولوجيا العنف العسكري وأماطه وهو الذي يوجد الذرائع لعود وتجذر الحياة العسكرية.

أن المشاركة المدنية الواسعة في مهام الامن الوطني والعلاقة بين المؤسسة العسكرية الاسرائيلية والمؤسسة السياسية والشبكات الاجتماعية تعتبر احدى الصفات الرئيسية المميزة لنمط اسرائيل المتفرد في العلاقات المدنية والعسكرية وهي اقرب من أي مجتمع آخر الى نموذج (شعب تحت السلاح) وقد عبر الباحث الاسرائيلي بنكو الدار عن هذه الحقيقة بقوله ((يؤثر الجيش ولو كان الهدف منه أولاً وقبل كل شيء الدفاع عن الدولة ضد أعدائها والتغلب عليهم في حياة الأمة كلها ولو الى حد معين خصوصاً في دولة تعيش جواً عسكرياً عنيفاً ودائماً وأكثريّة مواطنيها أيضاً رجال جيش

في عطلة طويلة ويؤثر الجيش في شخصية الشبان وفي شخصية المواطن وتتعلق به الى درجة كبيرة
حریتنا السياسية والاجتماعية⁽⁵²⁾ .

من خلال رصد مشاركة العسكريين المتقاعدين في النظام السياسي الاسرائيلي يتبين زيادة مشاركتهم
في مؤسسات النظام السياسي بصورة تدريجية منذ نشأة الدولة نتيجة لتسييس بن جوريون لدور
المؤسسة العسكرية واستقطابه للقيادات العسكرية للانضمام لحزب الماباي(9) مما ادى الى اقبال
القيادات العسكرية على الانخراط في العمل الحزبي عقب انتهاء فترة خدمتهم العسكرية ، لقد شهدت
الفترة التي تلت حرب 1967 اتجاهاً غالباً من الاحزاب الرئيسية في اسرائيل لاستقطاب القيادات
العسكرية المتقاعدة ثم جاء قرار الكنيست بالسماح للقادة العسكريين والمتقاعدين بالمشاركة في
انتخابات الكنيست كمرشحين بعد مرور فترة لاتقل عن ستة اشهر، ليزيد الاتجاه لعسكرة النظام
السياسي الاسرائيلي⁽⁵³⁾ .

على الرغم من صغر القاعدة البشرية للكيان الصهيوني ولانه يعلم وجوده بوصفه قوة محتله في
وسط معاد مرتبط بمدى قوته العسكرية الا انه حافظ على قوة عسكرية ضخمة تمكنه وفق الاعتبارات
المادية من هزيمة دول المنطقة مجتمعة، حيث يعتمد الكيان الصهيوني فكرة عسكرة المجتمع فالتجنيد
والتدريب يبدأ منذ سن الخامسة عشرة من خلال المنظمات شبه العسكرية ثم من سن (18—21)
سنة تكون الخدمة الالزامية ثم خدمة الاحتياط من (21—49) والتجنيد الالزامي يشمل الاناث
والذكور.

وتشير الارقام الى ان الجيش الاسرائيلي يبلغ حوالي 278 الف جندي ومنهم 136

⁽⁵²⁾ د.هيفاء رشيد حسن. الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية ، رسالة ماجستير ، جامعة كركوك / كلية العلوم

السياسية ، ص 407.

⁽⁵³⁾ المصدر نفسه ، ص 425.

الف قوات برية و 33) ألفاً قوات جوية و 9 الاف قوات بحرية اما قوات الاحتياط فتبلغ 427 ألفاً وهي قوات ذات تجهيز عال اذ يمكن تعبئتها بشكل كامل ودخولها بفعالية خلال وقت قياسي وبسبب التكاليف الباهضة للجيش الكبيرة، فقد سعت الاستراتيجية الصهيونية الى ثلاثة محاور في عسكرة المجتمع وهي⁽⁵⁴⁾:

- أ. جيش محدود باحتياط كبير أي جيش رادع في حالة السلم وشعب مجيش في الحرب.
- ب. تأهيل وتدريب نوعي للجنود بحيث يحافظون على لياقة ومعنويات عالية واثقان استخدام الاسلحة ومهارات القتال.
- ج. توفير افضل الاسلحة وارقى التقنيات العسكرية واكثرها دماراً لتعويض اي نقص محتمل في الاعداد.

العسكرة في فيتنام

بدأت الحركة الثورية في فيتنام منذ عام 1929 بعد ان قامت القوات الفرنسية بغزو فيتنام فشكلت عدد كبير من الفرق القتالية في هذه المنطقة فقد نما عبر حرب التحرير الوطنية جيش شعبي ثوري تحت قيادة حزب العمال الفيتنامي علماً انه لا يوجد جيش نظامي لديها في البداية بدأت براعم العسكرة في المجتمع الفيتنامي التي فرضتها ظروف النضال ضد الاستعمار الفرنسي فتوالى الانتفاضات واحدة تلو الاخرى وبعد عشر سنوات من الكفاح أي في بداية الحرب العالمية الثانية طرح الحزب اعلاه مشروع الاعداد للنضال المسلح من خلال شن حرب العصابات.

بدأت قيادة الحزب بالعمل الحثيث باتجاه تحويل المجتمع نحو العسكرة ابتداءً من توعية الشعب ودفعه نحو التقدم باصدار صحيفة سرية اسبوعية تحمل اسم (فيتنام

⁽⁵⁴⁾ ايمان شاكر عبدالله، المصدر السابق ، ص444.

المستقلة)(2_ التي كانت توجه الجماهير ضد الاحتلال الفرنسي وتشجيعهم على التعسكر والتدرب على السلاح لمقاومة الاحتلال وزرع روح الانتماء والمواطنة في نفوس الفيتناميين حيث اشارت الدلائل الى ان العسكرة لم تكن موجودة في المجتمع الفيتنامي الا ان ظروف الاحتلال هي التي استدعت الضرورة لخلق هذه الظاهرة.

ومن الادوات التي استقطبت ذوي الميل الى العنف واستخدام السلاح والتي ساعدت على ادلجة ظاهرة العسكرة هي رابطة (الفيت منه)(10) التي امتدت وانتشرت في جميع الاقاليم وانضم اليها كثير من الشباب من كلا الجنسين بالاضافة الى الجمعيات الاخرى التي شكلت للخلاص الوطني والذهاب بالشعب الفيتنامي الى بر الامان والتحرر من عبودية الاستعمار وهو الذي تلقى ترحيبا وانتماء واسعا في جميع المناطق ، حيث انتشرت المساعي للتدريب العسكري على نطاق واسع لمدة قصيرة لتعلم اساسيات العمل المسلح فتشكلت مجموعات دفاعية واخرى هجومية في كل قرية او منطقة ما.

لقد اخذت اللجنة العليا للاقليم بتنظيم دورات تدريبية لتخريج قيادات عسكرية لقيادة هؤلاء المقاتلين وكانت فترة الدورة لمدة ستة اشهر يشترك فيها (60) طالبا ابتداء من الاسلحة البدائية البسيطة ثم اخذت تتطور الى استخدام البندقية واقامة معامل بسيطة لصنع القنابل اليدوية والالغام لاستخدامها في الاعمال المسلحة ضد الاستعمار الفرنسي.

قام الفرنسيون بالتضامن مع (الفاشست الياباني)(11) للعمل على الاطاحة بالعصيان المسلح وتصفية رابطة (الفيت منه) وقد نجحوا في خططهم من خلال القيام بعمليات جرائم حرب بحق الفيتناميين التي من اهمها⁽⁵⁵⁾:

أ. اعدام الكثير من المناضلين دون محاكمة وتعليق رؤوسهم في الساحات

⁽⁵⁵⁾ د. هيفاء رشيد حسن ، المصدر السابق ، ص 34.

والاماكن العامة لأرهاب الشعب وخلق الرادع عن العمل المسلح.

ب. قطع الامدادات عن المقاومة الفيتنامية ومحاصرة المدن والاهالي وارتكاب الكثير من الجرائم الانسانية.

ج. تدمير الكثير من القرى وقتل اعداد كبيرة منهم.

ان الاعمال القمعية التي قام بها الاستعمار الفرنسي لقهر ارادة الشعب الفيتنامي لم تقلل من عزم المقاومة تجدي نفعا الا على المدى القريب فمن المعروف ان لكل فعل رد فعل ، حيث صدرت الاوامر بتشكيل خلايا صغيرة لاتتجاوز عشرة مقاتلين تنتشر في الادغال بشكل متفرق كما صدرت الاوامر الى رجال العصابات بأن يكونوا في حالة طوارئ مستمرة ومستعدة للتحرك في أي لحظة وهكذا اخذت المقاطعات بتشكيل مجاميع مسلحة تضم من 7 — 11 مقاتل من المتفرغين للعمل الفدائي⁽⁵⁶⁾.

لقد كرس الحزب نفسه تماماً لتجميع القوى الوطنية كافة لتشكيل جبهة من جميع الطبقات والفئات الاجتماعية للنضال ضد المستعمر وكذلك انضم اليهم المؤمنون الوطنيين من كل العقائد والديانات وكان الشعار الذي اعلنه الرئيس (هوشي منه)(12) وهو (الوحدة ، الوحدة الكبرى من أجل النصر، النصر الكبير)⁽⁵⁷⁾ ، قد أصبح حقيقة بل حقيقة كبرى خلال حرب العصابات في المناطق التي احتلها العدو مؤقتاً وبذلك أصبح كل واحد من السكان جندياً واصبحت كل قرية حصناً واصبحت كل خلية من خلايا الحزب وكل لجنة ادارية بمثابة هيئة أركان حرب وبعد حصول التحرير كان لابد من ضرورة استبدال نظام التطوع بالخدمة العسكرية الاجبارية ولقد استقبل هذا التغير استقبالا حاراً جداً من جانب السكان المحليين بعد ان توحدت جميع القوات المسلحة في

⁽⁵⁶⁾ مجلة الجيش الشعبي ، المصدر السابق ، ص 106.

⁽⁵⁷⁾ فون جين جياي ، حرب المقاومة الشعبية ، ترجمة ناجي علوش شفيق ، دار الاداب ، بيروت ، ص 47.

جيش واحد اطلق عليه اسم (جيش تحرير فيتنام)⁽⁵⁸⁾.

العسكرة في ايران

بدأت بوادر العسكرة في ايران في المدة التي تلت الثورة الايرانية مباشرة عام 1979 لتساعد (آية الله الخميني) واتباعه في توطيد سلطتهم وتثبيت منجزات الثورة في طهران وقد أنشأ ما يسمى بالحرس الثوري الذي يضم في بدايته خليطاً غير منظم من مجموعات محلية مستقلة ومن فدائيي المدن ومليشيات رجال الدين والفارين من الجيش ، ثم تطور بعد ذلك ليصبح قوة منظمة ومدرّبة تدريباً عالياً⁽⁵⁹⁾.

ان امتداد هيكل الحرس الثوري في جميع انحاء البلاد وتغلغله في المجتمع كقوة أيديولوجية سهل جهوده لتعبئة المساندة الشعبية والمجندين من اجل الحرب ، اذ تم تجنيد هذا الجيش الشعبي وتنظيمه عبر شبكات القواعد التابعة له ومراكز التجنيد التي اقامها في المساجد والمدارس والمصانع والمرافق الحكومية المحلية فضلاً عن مراكز تجنيده في قواعد ومقرات القيادة التابعة له في المدن⁽⁶⁰⁾ ، وقد وفر الحرس فرصة امام الشباب المتطوعين لرفع مستواهم المادي والاجتماعي للمكانة التي يحظى بها في المجتمع الايراني.

للحرس الثوري اساليب متعددة للوصول الى الجماهير ومنها الدعاية التي تساعد على تعبئة السكان والترويج لخطه السياسي الراديكالي فالحرس يصدر مجموعة واسعة من المنشورات ويوزعها بما فيها الكتب والاعلانات والنشرات ومجلته الخاصة التي تتناول شؤون الحرس فضلاً عن قابلية الحرس على احتواء القوى الاجتماعية الثورية التي لاتتوافق مع الحرس في درجة المزاج الثوري او تتبنى ايديولوجيته الحماسية او استراتيجية

⁽⁵⁸⁾ مجلة الجيش الشعبي ، العدد الثاني ، شباط 1978 ، ص 66.

⁽⁵⁹⁾ د. هيفاء رشيد حسن ، المصدر السابق ، ص 35.

⁽⁶⁰⁾ المصدر نفسه ، ص 36.

معاركه وأساليبه الا انها توفر الطاقة البشرية والخبرات اللازمة⁽⁶¹⁾ ، ويتكون الحرس الثوري في هيكلية تنظيمه وكالتالي⁽⁶²⁾:

أ. منظمة مجاهدي الثورة الاسلامية. وهي مجموعة فدائية مؤلفة من المقاتلين المخضرمين، ساعدت في تشكيل اللجان الثورية المحلية وشكلت في نهاية الامر وحدات الحرس الثوري الإيراني.

ب. مؤسسة جهاد البناء. تشكلت على يد شباب متشددين من غير فئة رجال الدين من المهندسين والفنيين الذين ارادوا خدمة الثورة ومد سلطة النظام الى الريف والمساعدة في حشد التأييد للنظام بين الفلاحين.

ج. الخبراء والبيروقراطيون. وتشمل الاداريين والخبراء الفنيين لمواجهة اعباء صرف رواتب العدد المتزايد من المجندين وإدارة شعبة توريد الاسلحة، كما تم تجنيد الخبراء الفنيين في الحرس لتطوير قدراته في مجال انتاج الاسلحة المحلية.

د. إلياسيج. او حركة تعبئة المستضعفين ويضم في صفوفه شباناً صغاراً تقل اعمارهم احيانا عن الـ 17 سنة، اللازمة عادة للخدمة العسكرية وكذلك الرجال من كبار السن ومتطوعين وهؤلاء معظمهم قادمون من المناطق الريفية والمدن الصغيرة.

من خلال استعراضنا لهذه النماذج من الدول التي استخدمت العسكرية في التأثير على مجتمعاتها مع ملاحظة الاختلاف في الهدف التي كانت تسعى اليه نجد مدى تأثير الحياة العسكرية على القيم والعلاقات الاجتماعية والتي بدورها تؤثر على السلوك السياسي

⁽⁶¹⁾ كينيث كاتزلمان ، الحرس الثوري الإيراني نشأته وتكوينه ودوره ، ترجمة مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط3 ابو ظبي 1998 ، ص9.

⁽⁶²⁾ ضاري سرجان الحمداني ، سياسة ايران الاقليمية تجاه دول الجوار وانعكاساتها على الوطن العربي 1990 - 2000 ، رسالة ماجستير مقدمة الى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ص22

والاجتماعي والثقافي الذي أدى بالنتيجة الى تغير البناء السايكولوجي للفرد على اساس قبول العنف فضلاً عن ذلك أشرت هذه المجتمعات باستخدامها للاساليب الاتية⁽⁶³⁾:

أ. التأكيد على التنشئة العسكرية منذ الطفولة.

ب. المؤسسة الاعلامية الساندة.

ج. التأكيد على القتال والحرب.

د. تعبئة الرأي العام.

هـ. الدعم الاقتصادي الكبير للمنتمين وللمؤسسات.

و. اعتماد الايديولوجية الدينية.

عند الانتقال من مرحلة تدريبية الى أخرى ضمن حلقات منظومة التدريب سوف تتصاعد نسبياً نوعية القاعدة المادية مع تطوير الفرد العسكري وخدمته، وبما يحقق صقل المواهب ولهذا فان القاعدة المادية المستخدمة في التدريب يجب إن تكون مختلفة بين مرحلة التدريب الأولى عنها في مرحلة التدريب المتقدم، أو في مرحلة التدريب الراقي وصولاً الى مرحلة التكامل وألا سيبقى الإعداد ناقصاً أو محدوداً ومتقطعاً.

لا يمكن لمؤسسة مهما كان نوعها واختصاصها أو المستوى المعتمد فيها ان تكون مؤسسة تدريبية صالحة للتدريب أو التعليم ما لم توجد فيها قاعدة مادية تخدم التدريب فالعلاقة بين القاعدة المادية والمؤسسة التدريبية كالعلاقة بين المفكر والكتاب وإذا كان من الممكن أن تكون بعض المؤسسات التعليمية في الجانب المدني مقتصرة على غرف وقاعات درس فان المكتبة العسكرية لا يمكن أن تستغني عن القاعدة المادية وحتى ولو كانت بمستوى الجامعات السوقية.

⁽⁶³⁾ د. هيفاء رشيد حسن ، المصدر السابق ، ص 39.

المبحث الثالث

العسكرة والعنف

معنى العنف واسبابه

العنف لغة⁽⁶⁴⁾ . مأخوذة من الجذر (عنف) وهو الخرق بالامر وقلة الرفق به وهو عنيف ان لم يكن رفقياً في امره ، وفي الحديث الشريف (ان الله يعطي على الرفق مالا يعطي على العنف) وعنف به وعليه عنفاً وعنافة أي اخذه بشدة وقسوة ، اعتنف الامر أي اخذه بعنف واتاه ولم يكن على علم ودراية به واعتنف الطعام والارض أي كرههما ، والتعنيف هو التعبير واللوم والتوبيخ والتقريع ، بذلك تشير كلمة (عنف) الى كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة وقد يكون هذا السلوك فعلياً او قولياً.

العنف اصطلاحاً. تعني القوة والغلظة والفضاضة والقوة الشديدة في الاقوال والحركات ويعرف ايضا بأنه ممارسة القوة البدنية لأنزال الاذى بالاشخاص والممتلكات ، كما انه الفعل او المعاملة التي تحدث ضرراً جسيماً أو التدخل في الحرية الشخصية وهو على مستويات عدة تبدأ بالعنف اللفظي متمثلاً في السب او التوبيخ والعنف البدني الذي يتمثل بالضرب والتعدي على الاخرين والعنف التنفيذي وهو التفكير بالقتل والتعدي على الاخرين او ممتلكاتهم⁽⁶⁵⁾ .

عرف العنف بأنه السلوك الذي يتضمن استخدام القوة في الاعتداء على الاخرين دون ارادتهم او الاتيان او الامتناع عن فعل او قول من شأنه ان يسبب الى ذلك الشخص ضرراً

⁽⁶⁴⁾ ابو الفضل محمد بن منظور ، لسان العرب ، ج 15 ، القاهرة دار المعارف 1979 ، تحقيق عبد العظيم الشناوي، ط 3 ، ص 313.

⁽⁶⁵⁾ د. صفوان مبيضي ، العنف المجتمعي ، الطبعة العربية 2013 ، ص 34.

جسمانيا او نفسيا او اجتماعيا ، وعرفه آخرون على انه كل سلوك فعلي او قولى يتضمن استخدام القوة او التهديد بأستخدامها لألحاق الأذى بالذات او بالآخرين او اتلاف الممتلكات لتحقيق اهداف معينة ، بذلك يكون العنف ينطوي على ممارسات ضغط نفسي او معنوي بأساليب مختلفة كما ان السلوك العنيف قد يكون فرديا او جماعيا منظما او غير منظم علنيا او سريا⁽⁶⁶⁾ .

يمكن القول ان العنف ماهو الا خلافات تبدأ بين طرفين ثم يتطور بعد ذلك ليشمل اتباع هذين الطرفين لتتسع رقعته وقد يتفاقم الى مواجهات جماعية بين مجموعات من الاهالي على خلفية استثارة العصبية او القبلية او الجهوية وغيرها من الهويات الفرعية النازمة للجماعات مما يتسبب باضرار جسدية او مادية او نفسية للآخرين الذي يؤدي بالنتيجة الى تفكك النسيج الاجتماعي وازعاج التماسك المجتمعي وتراجع الدور الوظيفي لمؤسسات الدولة⁽⁶⁷⁾ .

يعرف العنف الفردي بانه الإيذاء باليد او اللسان بالفعل او القول في الحقل التصادمي مع الآخر ، اما العنف الجماعي هو قيام مجموعة بشرية ذات خصائص مشتركة باستخدام القوة كوسيلة لتحقيق تطلعاتها الخاصة وتطبيق سياقها الخاص على الواقع الخارجي ، اذن العنف كظاهرة فردية او جماعية هي تعبير عن خلل ما في تفكير وسياق صانعها سواء على المستوى النفسي او الاقتصادي او السياسي وهؤلاء يستخدمون العنف معتقدين ايها ان هذا الخيار سيوفر لهم كل متطلباتهم ويحقق اهدافهم المنشودة⁽⁶⁸⁾ .

⁽⁶⁶⁾ المصدر نفسه ، ص 35.

⁽⁶⁷⁾ المصدر نفسه ، ص 36.

⁽⁶⁸⁾ شاكر الانباري ، ثقافة ضد العنف اطلالة على عراق مابعد الحرب ، الطبعة الاولى 2007 ، بغداد - اربيل - بيروت ، ص 37.

ان العنف يشكل قناة اساسية لتبديد الطاقات ونسف الانجازات وتعريض امن الجميع للخطر حيث ان التاريخ لم يسجل لنا حالة من حالات الاعمال التخريبية والترويع والتخويف واستخدام ادوات القوة في العلاقات الانسانية قد حقق اهدافه او احتفظ بها فالانسان هو الكائن الوحيد الذي يستخدم العنف لتدمير ذاته او نوعه ولعل الجذر الفكري والمعرفي الذي يغذي حالات العنف هو حالة التعصب⁽⁶⁹⁾.

ان التعصب المقيت والعنف هما وجهان لعملة واحدة فالوجه الفكري والثقافي هو التعصب والوجه الجماعي والسلوكي هو العنف واللجوء الى القوة في العلاقات الانسانية ، اما الحاضن الاكبر لظاهري التعصب والتعصب والعنف هو الاستبداد بكل صوره واشكاله حيث يلتهم الحياة المدنية ويختزلها في بؤرة ضيقة تقمع كل من يخالفه الرأي او يمارس حريته او يطالب بحقوقه ، هذا الثالوث الخطر (العنف ، الاستبداد ، التعصب)⁽⁷⁰⁾ تربطهم علاقة احدهما يكمل الاخر فالاستبداد يهيئ الارضية والظروف لممارسة العنف والتعصب وان الاخيرين يؤكدان خيار الاستبداد ويعمقانه في كافة مستويات الحياة.

من المعلوم ان العنف يقوم به الافراد والدولة على حد سواء فقد يقع من جانب افراد المجتمع وقد تنتهجه الدولة في تعاملها مع المواطنين او مع الجماعات التي تمارس مختلف النشاطات في المجتمع في حال عجزت الاطراف المتنازعة من التوصل الى حل لتغيير السلوك واستنفاد كل الطرق السلمية.

مهما كان تقييم العنف فهو يظل مسألة نسبية تتوقف على الجهة التي تقوم بالتقييم وغالبا مايقيم العنف من منطلقين هما (الشرعية ، الولاء) وان السبب هو الصلة الوثيقة

⁽⁶⁹⁾ د. حسن علي كاظم ، العنف في العراق ، مجلة رسالة الحقوق ، السنة الثانية ، العدد الثاني 2010 ، جامعة كربلاء / كلية القانون ، ص 76.

⁽⁷⁰⁾ د. حسن علي كاظم ، المصدر نفسه ، ص 76.

بالتقاليد او الايديولوجيات السائدة في العراق ونظرتها لأستخدام العنف كوسيلة في العمل السياسي⁽⁷¹⁾ ، في الواقع ان اعمال العنف لايمكن ان تنفصل عن طبيعة الظروف التي تعيشها المجتمعات فلايكمن ان تؤخذ مستقلة بذاتها وتقارن بين الدول التي تحدث فيها.

للعنف تعريفات كثيرة حاولت ان تكشف عن مفهوم العنف منها (بأنه استخدام وسائل اكرامية لتحقيق الاهداف وهو القوة الجسدية التي تستخدم للايذاء او الضرر وكذلك هو عدوان متطرف يهدف الى احداث الضرر وتحطيم الاشخاص والاشياء والتنظيمات)⁽⁷²⁾ ، ان مفهوم العنف يتضمن ثلاث مفاهيم فرعية وهي الشدة والايذاء والقوة المادية وهو الذي يقودنا للاشارة الى اغماط العنف وكما يلي⁽⁷³⁾:

- أ. العنف اللاعقلاني. أي غير المسؤول الذي يفتقد لأية اهداف موضوعية.
 - ب. العنف المنشأ. أي الناشيء عن وسائل الاتصال كدور بارز في احداثه.
 - ج. العنف الانفعالي. وهو نوع من الانفجار العاطفي الذي يعبر عن توترات ومشاعر متراكمة لاسباب وليدة لحظتها.
 - د. العنف العقلائي. وهو اكثر اغماط العنف تأثيراً وفاعلية.
- يرى علماء النفس ان العنف هو سلوك عدائي مصحوب بالكرامية وحب التدمير ، هدفه تصريف الطاقة العدائية المكبوتة تجاه الآخرين وقد يكون العنف نتيجة للاحباط الشديد ولعدم قدرة الشخص على التسامي واعادة ضبط النفس ، وهناك تعاريف اخرى

(71) د. ساجد شرقي محمد ، ثقافة العنف والكرامية ، مجلة بابل / العلوم الانسانية ، المجلد 15 ، العدد 4 ، 2008 ، ص 76.

(72) عبيد نجم عبدالله احمد الخالدي ، العنف الناتج عن الحروب وعلاقته ببعض الامراض ، اطروحة دكتوراه ، ص 10.

(73) المصدر نفسه ، ص 8.

من وجهات نظر لعلوم مختلفة منها⁽⁷⁴⁾:

أ. التعريف القانوني. عرفت معظم القوانين العنف بأنه كل فعل ظاهر أو مستتر ، مباشر أو غير مباشر ، مادي أو معنوي ، موجه للاحق الاذى بالذات أو بالآخر أو جماعة أو ملكية احدهم ، وهذا الفعل مخالف للقانون ويعرض مرتكبيه لتطبيق العقوبات عليهم.

ب. التعريف النفسي. هو مدى واسع من السلوك الذي يعبر عن حالة انفعالية تنتهي بايقاع الاذى او الضرر بالآخر سواء اكان فردا ام شيئا او تحطيم الممتلكات وقد يصل الى التهديد بالقتل او القتل.

ج. التعريف الاجتماعي. عرفه علماء الاجتماع على انه مجموعة من الانماط السلوكية التي تصدر عن الفرد او الجماعة والتي تؤدي الى تصرفات غير اجتماعية وغير تربوية خطيرة تتعارض مع القوانين والمواثيق ، عرفوه ايضا بأنه ممارسة القوة والاكراه ضد الغير عن قصد والذي يؤدي للاحق الاذى والضرر المادي او المعنوي.

كثرت التعاريف في مفهوم العنف الذي هو سمة من سمات الطبيعة البشرية يتسم به الفرد والجماعة حيث يفشل العقل في الاقتناع والامتناع فيلجأ الانسان لتأكيد الذات وهو ضغط جسمي او معنوي على الانسان بقصد السيطرة عليه ، كما انه استجابة سلوكية تتميز بطبيعة انفعالية شديدة قد تؤدي الى انخفاض في مستوى البصيرة والتفكير ، ان للعنف اسباب عديدة تجعله يطفو كظاهرة اجتماعية تستقطب افكار علماء النفس والسياسة والاجتماع ومن الاسباب الرئيسية هي مايلي:

أ. الاسباب الدينية – الثقافية⁽⁷⁵⁾. من الاسباب الاساسية لبروز ظاهرة العنف في المجتمعات المتنوعة هو طبيعة الرؤية الدينية والطائفية التي تنظر الى الواقع الراهن برؤية

⁽⁷⁴⁾ المصدر نفسه ، ص 9.

⁽⁷⁵⁾ مجلة النبأ. العدد 78 ، آب 2005 ، ص 7.

تشاؤمية سوداوية لترفض التنوع وتحارب الانفتاح والتقدم وترى نفسها هي الجهة الشرعية للدفاع عن الحق ، لكن الحقيقة ان هذه النظرة تختزن امكانية لممارسة العنف والاقصاء والنبد تجاه كل من يخالفهم الرأي ، فالجماعات الدينية التي كفرت الدولة والمجتمع وحاربت الجميع بحجة خروجهم عن السراط المستقيم هي جماعات تحمل ايدولوجية ورؤية احادية ضيقة للمجتمع والحياة وان هذه الرؤية تقود الجماعات المتطرفة عبر عقد نفسية لممارسة العنف ونبد الاخرين ، ان الذي كون السبب الديني — الثقافي هو تراكم الامور التالية في المجتمع وهي:

اولا. الرؤية الدينية المتعصبة لذاتها.

ثانيا. ثقافة الاقصاء الاجتماعي والنبد الثقافي.

ثالثا. التعصب الديني مع الجمود الثقافي والجفاف الفكري.

رابعا. ثقافة محاربة التنوع والتعدد وعدم الاعتراف بالآخر وجودا وحقوقا.

ب. الاسباب السياسية⁽⁷⁶⁾. من الطبيعي ان ينتهي اقبال الحقل السياسي امام المجتمع باعمال القمع وتقييد الحريات الى دفع هذا المجتمع الى سلوك آخر للتعبير عن مصالحه وحقوقه والى ممارسة الاحتجاج على تسلط النظام المتغول ، اي على العنف الرسمي بعنف مضاد ومن المهم هنا ان ندرك معنى ان يشعر قسم من المجتمع بالغبن والاضطهاد وفقدان الثقة في العملية السياسية والتي هي نتائج لاسباب عديدة اهمها:

اولا. غياب الحياة السياسية الوطنية السليمة.

ثانيا. تناقض الخيارات الرئيسية بين السلطة والمجتمع.

ثالثا. غياب المشاركة الشعبية في الشأن العام.

(76) عبد الله بلقزيز. العنف والديمقراطية ، مقالات تصدر عن جريدة الزمن المغربية ، مايو 1999 ، ص48.

رابعا. التوترات الظاهرة او الكامنة بين الدولة والمجتمع.

خامسا. انفلات غرائز العدوان المتبادل بين مكونات الحقل السياسي.

سادسا. الاخفاق السياسي على صعيد مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع.

سابعا. غياب العلاقة السوية والعميقة بين السلطة والمجتمع.

ج. الاسباب الاقتصادية — الاجتماعية⁽⁷⁷⁾. ان اخفاقات التنمية والتفاوت الواضح في مستويات

المعيشة والبطالة وتدني مستويات الحياة الكريمة من الحقائق التي ساهمت في بروز ظاهرة العنف ،

فلا يمكن ان نغفل الاسباب الاقتصادية والعوامل الاجتماعية في بروز هذه الظاهرة ذلك لان اليات

العنف تتحرك صعودا بالتناسب مع هبوط مؤشرات التنمية وتدهور معدلات التوازن في توزيع الثروة ،

بدليل نجد ان القاعدة الاجتماعية التي تعتمد عليها جماعات العنف وتوفر لها الكادر البشري

والحماية هي في المدن الشعبية التي تفتقر الى مقومات الحياة الاساسية.

عند النظر الى الكثير من البلدان وخصوصا العربية منها التي تحول العنف المضاد الى ثابتة من

ثوابت العمل السياسي نجد ان العنف هو احد الاسباب الرئيسية لاختراق المشاريع التنموية الاجتماعية

والسياسية لأن عسكرة الحياة المدنية يفرض واقعا عاما الا وهو العنف والعنف المضاد⁽⁷⁸⁾ ، ان العنف

بكل مستوياته واشكاله ليس وليد الصدفة او الفضاء والمحيط انما هو نتاج عوامل واسباب اخرى ثانوية

التي تؤدي الى نشوء ظاهرة العنف وبروزها في الفضاء الاجتماعي الى العلن ومنها⁽⁷⁹⁾:

⁽⁷⁷⁾ المصدر نفسه ، ص 43.

⁽⁷⁸⁾ مجلة الفكر العربي المعاصر ، مركز الانماء القومي ، بيروت ، خريف 1983 ، العدد 27 - 28 ، ص 19.

⁽⁷⁹⁾ الشبكة الدولية للانترنت ، المريم ، اخذت بتاريخ 18 آب 2016.

<http://www.merriam-webster.com/dictionary/violence>

- أ. الشعور بالنقص لقلة الامكانيات المادية والاجتماعية التي تؤثر سلباً لمحاولات المعني بلفت الانتباه لتعويض النقص بجوانب اخرى عن طريق ممارسة العنف.
- ب. ضعف الفهم للدين وهذا من ضمن الأسباب فقد يكون هناك ضلال في فهم الشباب كما في بعض الجماعات المتطرفة والتي تتخذ من العنف وسيلة للتعبير عن أفكارها وآرائها.
- ج. للثقافة التي ينشرها الإعلام دور واضح في هذا العنف، فإعلامنا لا يبث برامج توعية او برامج تنمي لدى الفرد روح المبادرة والإيثار والحث على العمل التطوعي وتنمية روح التفكير والإبداع لدى جيل الشباب الذي هو يمثل شريحة كبيرة وواسعة من المجتمع بل نجد اصوات التغني بالقبيلة والتعصب والتخندق تعلو في وسائل الاعلام العربية.
- د. انتشار البطالة بين الشباب فما نلاحظه من اعداد الخريجين الذين لا يجدون عملا او وظيفة قد يكون لها تأثير مباشر في العنف لحالة الاحباط التي تصيب هؤلاء الشباب.
- هـ. ضعف القدرة على الإقناع الثقافي والديني لدى بعض المتخصصين حيث يتعاملون مع هذه المشكلات بسطحية شديدة دون معالجة حقيقية لتلك المشكلات أو إيجاد حلول واقعية وسليمة الامر الذي ادى الى ضعف قنوات الحوار بينهم وبين الجهات المعنية.
- و. فقدان العقل والعصبية فقد يكون الأندفاع والتسرع سببا في هذا العنف لحظة طيش وتهور وعدم ضبط الأعصاب.
- ز. الانتماءات السياسية المختلفة والتي تؤدي في اغلب الاحيان الى اللجوء الى العنف.

مظاهر العنف

لاشك ان هناك كثيرا من الصفات التي طبعت الفرد العراقي بميزات خاصة جعلته حاد الطباع وقليل الصبر وكثير الشكوى الى جانب مااشتملت عليه نفسه من كبرياء وكرم وانفة عالية ، رغم ان هذا لايعني ان كل عراقي يتصف حتما بهذه الخصائص لكن مااريد قوله هو ان شخصية الفرد العراقي لهم صفات عامة تميزهم عن غيرهم من ابناء المجتمعات الاخرى ، لقد اشار الى ذلك البيان الصادر عن اليونسكو بتاريخ 8 حزيران 1951 حول طبيعة العرق والفوارق العرقية وان الفرد هو صورة مصغرة للمجتمع والتي ترجح الصفات النفسية المميزة للجماعات الوطنية ذات العرق الواحد⁽⁸⁰⁾.

تعم ظاهرة العنف معظم مجتمعات العالم وان اختلفت صورتها عن بعضها الاخر وهي كأى ظاهرة مجتمعية لها مسبباتها ومظاهرها التي تقاس عليها شدة وحجم هذه الظاهرة فلايمكن دراسة العنف بمعزل عن بيئته الداخلية والخارجية اذ ترتبط بالبيئة الداخلية الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية اما البيئة الخارجية فتتضمن الضغوط الاقليمية والدولية.

تتضمن اعمال العنف بصورة عامة استخدام القسر او الاجبار من جانب قوى المجتمع ضد الدولة او من جانب الدولة ضد المجتمع المدني او ضد نفسها في بعض الاحيان ، ان من شأن هذه الافعال زيادة قلق الفرد على نفسه وبلده لان الهدف من هذا العنف هو الوصول الى ارغام الطرف الاخر والهيمنة عليه لتنفيذ الارادة المطلوبة ، يمكن تقسيم مظاهر العنف الى ثلاثة رئيسية وهي كما يلي:

⁽⁸⁰⁾ إشيلى مونتياغو , الدحض العلمي لاسطورة التفوق العلمي , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت ط 2 , 1981 , ص 137.

أ. العنف الفردي⁽⁸¹⁾. ان العنف بوصفه ظاهرة فردية هو تعبير عن خلل في سياق صانعها أي على المستوى النفسي او الاقتصادي او الاجتماعي او السياسي الذي دفعه الى استخدام العنف متوهما ان خيار العنف والقوة سيحقق له اهدافه ويقهر اعداءه ، ان الانسان القادر على فعل العنف هو ايضا قادر على عدم فعله حيث ان سلوكه هذا مشروط ليس بالقدرة على الفعل بل بالظروف التي تسمح وتدفعه للقيام بالفعل العنفي من عدم ذلك ، ومن مظاهر العنف الفردي هي كمايلي:

أولاً. القتل⁽⁸²⁾. عادة مايحصل القتل بدوافع العصبية او الثأر ويمارس عادة في اطار الجريمة العادية او القتل المنظم لمرضى نفسيون يقومون بعمليات قتل ممنهجة لاهداف يختارونهم وفق معطيات تمليها عليهم الاضطرابات النفسية التي يعيشونها.

ثانياً. السرقه⁽⁸³⁾. وهي ظاهرة موجودة منذ امد بعيد الدافع الرئيسي من ممارستها هو العامل الاقتصادي والعوز الذي تعيشه المجتمعات ، لكن الذي يزيد من حدوث هذه الظاهرة هو ضعف النظام العام وسلطة الدولة او انتشار الفوضى في المجتمعات.

ثالثاً. الجرائم التي يرتكبها الاطفال. أن مرحلة الطفولة تتميز عن باقي المراحل الأخرى بسمات كثيرة في كل الجوانب الحياتية من حيث البراءة والتفاعل والتأثر السريع بالآخرين ، لذلك نجد ان اسبابا كثيرة جعلت من الطفولة ان تتخلى عن برائتها وتدخل ضمن دائرة ممارسة العنف حيث ان الاعوام الماضية اعطت نسب كبيرة لاعداد وانواع الجرائم التي ارتكبت من قبل اطفال قاصرين ومن هذه الاسباب مايلي:

⁽⁸¹⁾ مجلة النبأ , اسباب ظاهرة العنف في العالم العربي , العدد 28 آب 2005 , ص4.

⁽⁸²⁾ الباحث علاء عكاك خلف (محرر) , علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الاداء السياسي , وقائع اعمال المؤتمر

العلمي السنوي الثاني لقسم الدراسات السياسية / بيت الحكمة , بغداد 2011 , ص536.

⁽⁸³⁾ المصدر نفسه , ص537.

(1) المشاكل الاسرية التي يعيشها الاطفال داخل المنزل فطبيعة السلوك المكتسب داخل البيت خلال هذه المرحلة هي التي تتحكم بشكل كبير في مستقبل الفرد.

(2) تأثير شاشات التلفزة على سلوك الاطفال العنيف بسبب مايشاهدونه من افلام الصور المتحركة البعيدة عن براءة الاطفال اضافة الى القنوات الاخبارية التي تنشر المشاهد المروعة للارهاب الدموي والتي اعتاد ان يشاهدها الاطفال بحكم متابعة اهاليهم لهذه القنوات.

(3) سوء التربية والتعليم في المدارس ومايلاقية الطلبة من تعنيف في مدارسهم ادى الى زرع الميول العنيفة لدى الطفل بسبب مااعتاد ان يعامل به في هذه المرحلة المهمة من حياته وقناعاته وهما بان هذا هو النسق الصحيح للتعامل.

(4) انتشار الالعاب التي على شكل اسلحة وكأنها حقيقية وممارسة الطفل لدور البطل والمقاتل الشجاع.

رابعاً. العنف الاسري. قد يكون هناك عنف داخل الاسرة من ضرب وشتم وتحقير سواء كان له او لغيره من اسرته مما يؤثر سلبا على شخصية الطفل الذي يتولد لديه العنف ليبحث خارج الاسرة عن مكان ينفس فيه عن الغضب والعنف والكبت الذي بداخله.

ب. العنف الجماعي. قد تقوم الجماعات باعمال عنف بشكل منظم او غير منظم في سعيها لتحقيق اهداف سياسية والذي قد يتخذ اشكالا متعددة اهمها (الاضطرابات ، المؤامرات ، الارهاب ، عنف التعصب الديني) وان الميزة المشتركة لكل هذه الاشكال هو نشاطها الموجه دائما لتحقيق مصالح واهداف ضيقة لاتحمل معاني المصلحة العامة لذلك قد يأخذ العنف في هذه الحالة شكل (حرب داخلية) بمعنى العنف المنظم الذي يصحبه مساهمة شعبية واسعة موجهة الى تفكيك النظام والدولة ، في بعض الاحيان يكون هذه العنف متأني من الحرمان من اسباب الوجود الاجتماعي او ان يكون كفاحاً مسلحاً ضد

احتلال اجنبي وقد يكون على شكل حرب اهلية بدعم خارجي ، فيما يلي شرح موجز لاهم هذه الاشكال وهي⁽⁸⁴⁾ :

أولاً. الاضطرابات. غالباً ماتندلع الاضطرابات وتنتج عنها اعمال العنف والذي يتصف بالعفوية ويفتقر الى التنظيم والتخطيط والذي في بعض الاحيان يحضى بتأييد ومساهمة شعبية واسعة كأعمال الشغب والمظاهرات والاعتصامات والعصيان المدني ، ان هذا النوع من العنف يكون بسبب الحرمان الذي تعانيه شريحة كبيرة من الجماهير والتي تفتقر الى الاحزاب السياسية التي تعبر عنها.

ثانياً. المؤامرات. قد يتخذ العنف وفقاً لما تقوم به الجماعات شكل التآمر الذي يكون منظم بدرجة عالية ويسهم عدد محدد من المشتركين في المؤامرة سواء كانوا عسكريين او مدنيين ، ان ابتعاد هذا النوع من العنف عن التأييد الشعبي يفقده القاعدة التي يركز عليها الامر الذي يجعل من السهولة استئصاله ، لكن الجانب الذي يستمد القوة منه هو ان التآمر يؤقت في الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد حيث تضعف فيها سلطة الدولة لأنشغالها بالحالات الطارئة التي تواجهها كالازمات الاقتصادية والاجتماعية والحروب الخاسرة وضعف التنظيم السياسي...الخ.

ثالثاً. الارهاب. احيانا يأخذ العنف صيغاً متعددة من اعمال العنف التي بمجموعها تكون مفهوم الارهاب الذي هو (التخويف والتفريع عن طريق استعمال اساليب القوة والعنف لحمل جبهة او طرف للرضوخ لمطالب اووامر الجهة التي تمارس القوة والعنف)⁽⁸⁵⁾ ، ان للارهاب تقنيات واستراتيجيات سياسية مخططة ومدروسة فضلاً عن

⁽⁸⁴⁾ د. ساجد شرقي محمد ، ثقافة العنف والكراهية (دراسة تحليلية) ، مجلة جامعة بابل / العلوم الانسانية / مجلد 15 العدد 4 - 2008 ، ص 1432.

⁽⁸⁵⁾ د. احسان محمد الحسن ، العنف والارهاب (دراسة تحليلية في الارهاب والعنف السياسي والاجتماعي) ، دار وائل للنشر ، الطبعة الاولى - 2008 ، ص 15.

الايديولوجية التي يعتمد عليها الارهابيون في تحقيق مآربهم السياسية والاجتماعية والثقافية ، من هذه الاساليب والطرق التي يستخدمها الارهابيون هي كما يلي:

(1) الاغتيالات المنظمة

(2) الاحزمة الناسفة

(3) السيارات المفخخة

(4) العربات الناسفة

(5) الاختطاف والتعذيب

(6) الهجوم بالاسلحة المباشرة على النقاط الحيوية

رابعاً. عنف التعصب الديني. ان حالات اعمال العنف الديني ليست ظاهرة جديدة انما يرجع تاريخها الى قرون حيث تصاعد النزعة الدينية التي تؤدي الى الاضطهاد ، ما يحصل اليوم في بلداننا العربية من نزاعات ما هي الا اعادة ترتيب الاوراق بعد الحرب الباردة بين الدول العظمى لمناطق النفوذ في الشرق الاوسط من خلال تأجيج التعصب الديني والطائفي والذي اثبت فاعليته في مجتمعاتنا حيث سعت هذه الجماعات الدينية الى استخدام السياسة لفرض السيطرة على المجتمع⁽⁸⁶⁾.

ج. العنف السياسي. ان شعور الفرد بالغربة ازاء السياسة الحكومية في مجتمعه والشعور بان السياسة تدار من قبل آخرين ولمصاحبة آخرين بعيدا عن العدالة في ادارة الحكم هذا يعني ان هناك استلاب سياسي يمارس على هؤلاء الافراد والجماعات ، لهذا نجد اعمال العنف تزداد في هذه المجتمعات مقترناً بشعور الفرد بعدم الانتماء الى البلد الذي يعيش فيه لأسباب قاهرة فرضتها الظروف السياسية وهنا لا يتمتع النظام القائم الا بشرعية محدودة

(86) د. ساجد شرقي محمد ، المصدر السابق ، ص 1433.

تجعله يواجه اعمال العداء المغلف بالعنف ضد النظام السياسي ، اضافة الى ذلك انسلاخ بعض الشباب عن المجتمع لكي ينخرطوا في تجمعات ذات سلوكيات منحرفة عن سياق الاعراف العامة للمجتمع والتي يشكل الاحباط والحرمان الدعامة الاساسية لها لتنتج عنها اعمال عدوانية ضد مصادر الاحباط⁽⁸⁷⁾ المتمثلة بالسلطة القائمة.

العنف واثره في بنية المجتمع العراقي

ان العنف والسلوك العدواني بصوره المتعددة يكاد يكون الصفة المرافقة لنشاط الانسان منذ بدء الخليقة الا اننا نجده في تاريخ العراق منذ القدم وحتى اليوم شيئاً مختلفاً حيث ان تاريخ العراق لايزدحم باحداث العنف والظلم والقسوة فحسب بل ان تلك الاحداث تميل لأن تكون ظاهرة يتصف بها العراق على مر العصور.

لاشك ان العنف الذي يشهده العراق ليس وليد حالة الاحتلال الامريكي للعراق وتداعياتها فحسب انما له جذور وحواضن في تركيبة المجتمع العراقي ذاته وفي بناء شخصيته المتميزة في هذا المجال ، على الرغم من اختلاف علماء الاجتماع في تفسير ظاهرة العنف ودوافعه الا انهم متفقون على انها ظاهرة ثقافية واجتماعية ونفسية فهي احدى آليات الدفاع ضد المخاطر التي يواجهها وان هذه الآلية هي احدى الطاقات الغريزية الكامنة عند الكائن الحي والتي تنتشط في حالات دفاعية وهجومية لدرء الخطر المحدق⁽⁸⁸⁾.

اذا كان العنف سلوكاً مكتسباً ويمكن ملاحظته وقياسه فأنا السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا يظهر العنف وبشكل واضح في شخصية الفرد والمجتمع العراقي مقارنة بغيره من المجتمعات ؟ ان العراق كان مهداً لاقدام الحضارات الانسانية التي قامت في سومر واكد

⁽⁸⁷⁾ المصدر نفسه ، ص 1429.

⁽⁸⁸⁾ عبيد نجم عبدالله احمد الحميداني، المصدر السابق ، ص 112.

وبابل وآشور كما كان مركزا للحضارة الاسلامية التي ازدهرت في الكوفة والبصرة وبغداد ، الا ان الغزوات المتعاقبة التي تعرض لها على مر العصور سببت قطيعة حضارية طويلة تبعثها تغييرات عميقة الاثر في التركيبة السكانية للعراق وتدهور الحركة الفكرية وتفكك النسيج الاجتماعي والاخلاقي⁽⁸⁹⁾ .

لقد اصبح العراق مسرحا لصراعات ونزاعات وحروب دموية مستمرة الامر الذي أدى الى ضعف الانتماء والولاء للارض كما ساعد ذلك على الميل الى العنف باشكاله المختلفة (الاجتماعية ، السياسية ، الاقتصادية ، الثقافية) وبالتالي الى ضعف العمل الجماعي الذي سبب في كثير من الاحيان عنفا وعنفا مضادا في الشخصية العراقية ، ان هذه الظاهرة مازالت موجودة في المجتمع العراقي وتقف وراء التصرفات والمشاكل والاختلافات الفردية والجماعية الناتجة عن السلوك المتسرع والانفعالي والحدة والتقلب في العواطف والمزاج ومن الامور الجوهرية التي ادت الى تفاقم هذه الظاهرة ماييلي:

أ. الغزوات والاحتلالات⁽⁹⁰⁾. بعد ان تعرض العراق الى غزوات الشعوب والاقوام الخارجية في نهايات الالف الرابع قبل الميلاد ساد بين المدن والحضارات التي قامت في ربوع وادي الرافدين شكل غريب من العلاقة المتبادلة بين المدن وهي اقرب الى الابداء العدوانية فكانت الحضارات تعمل على ابتلاع الواحدة لالاخرى وازالتها وتحل محلها ، الامر الذي خلق حالة العنف متأصلة في شخصية الفرد العراقي للأسباب التالية:

اولا. بسبب حجم الرعب والخوف والدمار والخسائر البشرية التي عاشتها الاقوام على هذه البقعة بسبب زوال مدنهم من الوجود بكل مفاصلها وديانتها وألقتها لتلحق بمدينة اخرى او قيام بديل سياسي وديني محلها.

(89) المصدر نفسه ، ص 113.

(90) غير نجم عبدالله احمد الحميداني. المصدر السابق ، ص 113.

ثانيا. ان هذا النوع من الصراع من اجل البقاء لم يكن عابرا في تاريخ وادي الرافدين بل استمر قرونا عديدة ليصل الى المرحلة الاكثر شراسة وتخريبا التي قامت بها الاقوام والقبائل المتوحشة والاقل حضارية ومدنية للسيطرة على العراق ومانتج منها من خراب ودمار واسع النطاق.

ثالثا. منذ القرون السحيقة قبل الميلاد وحتى الاحتلال الانكليزي للعراق أي مايقارب خمسة الاف سنة دارت على هذه الارض الكثير من الحروب والاغزوات وماتبعها من مذابح وهدم وتخريب وسفك الدماء مما جعل العنف حالة تلازم شخصية الفرد على ارض العراق محاولة منه للدفاع عن نفسه.

ب. صراع البداوة والحضارة. ان العامل الرئيسي للعنف والصراع في الشخصية العراقية يرجع الى صراع البداوة والحضارة ومفاد هذه النظرية ان الشعب العراقي واقع بين نظامين من القيم الاجتماعية الآتية من الصحراء المجاورة وقيم الحضارة المنبثقة من تراثه الحضاري القديم ، ان المتوقع في مثل هذه الحالة ان يعاني المجتمع العراقي صراعا اجتماعيا ونفسيا على توالي الاجيال فهو من ناحية لا يستطيع ان يطمئن قيمة الحضارية زمنا طويلا لان الصحراء تمده بين الحين والآخر بالموجات التي تفسد عليه مدينته واجتماعيته ومن الناحية الاخرى لا يستطيع ان يكون بدويا كأبن الصحراء⁽⁹¹⁾ لان الحضارة المنبثقة من وفرة مياهه وخصوبة ارضه تضطره الى تغيير القيم البدوية الوافدة اليه لكي يجعلها ملائمة لظروفه الخاصة.

ج. انتشار الجهل والامية. ان الامية هي ظاهرة عامة لحقت بالشعب العراقي نتيجة لظروف عديدة سببتها الحروب والحصار في العصر الحديث اضافة الى البطالة والتسرب

(91) د. علي الوردي. المجتمع العراقي ، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين ، بغداد 1965 ، ص 11.

المدرسي التي افرزتها السياسة الخاطئة والاستبداد للانظمة التي حكمت العراق ثم ماحدث للعراق بعد عام 2003 من عمليات ارهابية واقتتال طائفي الذي اعاد عجلة التقدم الى الوراء وتدهور الاقتصاد مما خلف للمواطن الفقر وتفاوت الطبقات وفقدان الشباب لفرص العمل والحرمان من التعليم.

د. الخوف من المستقبل. عند الاطلاع على تاريخ العراق القديم والحديث نرى انه قد تعرض الى غزوات عديدة واضطرابات سياسية وامنية كثيرة رافقتها حالات عنف دموية تهدد كيان المواطن العراقي وكيان المجتمع الذي يعيش فيه بسبب الحروب والازمات التي مر بها العراق مما جعل المستقبل مجهولا في نظر العراقيين حيث يمكن ان يواجه أي فرد فيه كل مايمكن ان يعتبر عنفا سواء كان عنفا رسميا او غير رسمي⁽⁹²⁾.

بعد انتهاء العمليات العسكرية في العراق واحتلاله من قبل الولايات المتحدة الامريكية في 9 نيسان 2003 سادت حالة من الفوضى وعدم الانضباط ادت الى نتائج خطيرة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي وخصوصا التدهور الاقتصادي والانفلات الامني الذي أثر بشكل سلبي على الوضع الاجتماعي ، ان تحول المجتمع العراقي من النظام الاستبدادي الى اللانظام وفراغ السلطة ادى ذلك الى ظهور ازمات متعددة اسهمت في ظهور العنف بشكل واضح ، من ابرز هذه الازمات والمشاكل التي عانى منها العراق هي مايلي⁽⁹³⁾:

أ. قضية الوحدة الوطنية والتجانس الاجتماعي.

ب. شرعية نظام الحكم في ظل الاحتلال.

⁽⁹²⁾ عيبر نجم عبدالله احمد الحمداني. المصدر السابق ، ص 115.
⁽⁹³⁾ د. اسراء علاء الدين. فراغ السلطة في العراق بعد عام 2003 الاسباب والنتائج ، مركز الدراسات القانونية والسياسية جامعة النهرين، ص50.

ج. فعالية اجهزة الدولة مقارنة بالتحديات الامنية التي تواجهها.

د. نوايا الدول المجاورة وتأثيرها على السلطة في العراق.

ه. الاحتلال الامريكي ومدى تأثيره على العملية السياسية في العراق.

ان فراغ السلطة يتمثل بعدم قدرة الدولة ومؤسساتها على بسط نفوذها وضعف تطبيق سياستها على المجتمع وهذا يؤدي الى فقدان ولاء الافراد لها وتحول ولائهم الى جماعات معارضة اخرى تنافس الدولة على دورها ووظائفها لذلك نجد ان هؤلاء الافراد يلجأون الى الانتماء للجهات التي تبسط نفوذها المتأني بأثبات قوة الوجود السياسي او العسكري لهم والذي يؤدي بدوره الى ظهور حالات العنف والاقتتال الطائفي وغيره من اشكال العنف⁽⁹⁴⁾.

ان تقدير مخاطر الحروب وتقييم الازمات والضغوط النفسية التي تصاحبها وتأثيرها السلبي على الشعوب لايحتاج الى الكثير من العناء لان امثلة التاريخ كثيرة لتعطي لنا تصورا واضح المعالم عن نتائجها ، عند العودة قليلا الى الحرب العراقية — الايرانية ومشاهد القتل في الميدان وتعود الجنود وتشجيعهم على ممارستها لتأمين الفوز في الحرب جعلت الاف الرجال العائدون بعد الحرب يخزنون تلك الانفعالات التي انتشرت على نطاق واسع على شكل اعمال قتل الامر الذي دفع النظام آنذاك لأصدار قوانين صارمة بحق الجرائم المرتكبة⁽⁹⁵⁾.

لقد مر العالم العربي وخصوصا العراق خلال السنوات الماضية بظروف اثرت بشكل كبير على نواحي الحياة وانعكست بأثار سلبية على الصحة النفسية للكثير من افرادها

⁽⁹⁴⁾ المصدر نفسه، ص51.

⁽⁹⁵⁾ الفريق الدكتور سعد العبيدي. دوامات المحنة قراءة سياسية نفسية لاربع سنوات من المحن في عراق ما بعد التغيير، ص363.

فانتشرت ظواهر السلوك اللاعقلاني وفقدان الاحساس بالانتماء الاجتماعي والوطني ، ان المشهد العراقي قبل احداث الموصل صيف 2014 كان مهياً لاحداث اكثر عنفا ودموية انذرت بها مظاهر انتشار السلاح والتحشيد الفئوي والطائفي حيث ان التعامل مع هكذا ظروف تقود الى الاحباط والفشل والوهن والضعف والرغبة في تدمير كل ماينتمي اليه الفرد فتعلو حينها اصوات العنف وصناعة الموت⁽⁹⁶⁾.

علاقة العسكرة بالعنف السياسي

ان عسكرة المجتمع هو تحول المجتمع الى معسكرات مسلحة ومدربة ومهيئة نفسيا وعقائديا للقتال في أي لحظة ويمكن ان يكون المجتمع كله في عسكر واحد كما هو الحال في المجتمع الاسرائيلي فبسبب القلة السكانية لاسرائيل ووجودها في محيط عربي معادي ورافض لهذا الكيان جعل المجتمع الاسرائيلي مهياً عسكرياً في كل وقت ، اما النوع الاخر من العسكرة وهو الاخطر والاشد عنفاً عندما يكون داخل المجتمع الواحد معسكرات وجيوش متعددة العقائد والانتماءات يتجاوزون سلطة الدولة والقانون ويحتكمون الى عقائدهم واحزابهم وانتماءاتهم ويركنون الى السلاح والقوة في خلافاتهم مع خصومهم⁽⁹⁷⁾.

نجد في المجتمع ذو المعسكر الواحد ان العنف اما ان يكون من قبل المنظمات التي تنبثق من المجتمع ضد الدولة نتيجة لظلم او حيف يعاني منه ذلك المجتمع او يكون من قبل الدولة ضد المجتمع في محاولة من لأرضاخ المجتمع لقرارات قد لاتلائم مع مايتطلع اليه

⁽⁹⁶⁾ اريج سعد عدنان الهنداوي. دوامات نمذجة العنف في خطاب الابداع التصويري العراقي المعاصر احداث العنف اثناء وبعد صيف 2014، ص27.

⁽⁹⁷⁾ الشبكة الدولية للانترنت ، اطلع عليه بتاريخ 22 آب 2016.

الافراد ، اما العسكرية المتعددة التوجهات داخل المجتمع الواحد فيكون العنف فيها بين الاحزاب الفاعلة في النظام السياسي سواء كانت مشتركة او لم تشترك في العملية السياسية وادارة دفة الحكم ، ان الخاسر الوحيد في هذه المعادلة هو الفرد الذي ينتمي الى بلدان تحكمها انظمة سياسية من هكذا نوع.

لايمكن تصور مجتمع ديمقراطي ونظام ديمقراطي يسمح او يتعايش مع القوة او الركون الى السلاح ولايمكن للديمقراطية ان تتحقق في مجتمع متعسكر ومسلح حيث تغيب منظمات المجتمع المدني عن دورها الاساسي ويكون الافعال القسرية للدولة هي افعال مشروعة ، هناك ترابطاً وثيقاً بين العنف السياسي ووسائله المستخدمة والمتمثلة بمظاهر العسكرية والتي تلجأ اليها الحكومات القمعية غير مبالية بتداعياتها ومتوالياتها النفسية والاجتماعية والسياسية حينها تتحول الدولة الى وعاء كبير لاستهلاك مقدرات وامكانات الامة في قضايا خلاف داخلية ماهي الازدود فعل عكسية لممارسة العنف والقهر والتعسف تجاه المواطنين. يذهب البعض الى ان النظم السياسية تمر بمراحل يجب ان يمر بها كل مجتمع عن طرق النمو بحكم الضرورة ، فالاوليغارشية المحدثه والاوليغارشة الكلينية تبدوان وكأنهما طريقان محتملان امام تطور النظم السياسية ، ينظر الملحق (أ).

يختلط مفهوم العسكرية مع مصطلح العنف السياسي لان العسكرية هي الاداة التي تستخدمها الدولة لممارسة العنف السياسي ضد خصومها ويمكن تعريف العنف السياسي على انه (اعمال تصدر من الدولة تتضمن استخدام القوة المسلحة كالتوقيف والحجز والحرمان من الحريات الاساسية ومصادرة الاموال وتعطيل الاحزاب السياسية ومنع التظاهر والتجمع ومصادرة حرية الرأي والنشر وكذلك الحرمان من حرية التنقل

والسفر⁽⁹⁸⁾ ، وان هذه الاعمال التي بمجموعها تمثل العنف السياسي تنفذها الدولة من خلال اذرع السلطة التنفيذية (جميع مؤسسات الاجهزة الامنية) هذا يعني ان العنف السياسي لا يمكن ممارسته الا من خلال توجه الحكومات نحو العسكرية.

لقد اصبح العنف السياسي من اكثر الموضوعات اشكالية واثارة للجدل وذلك للحالات المتكررة في الحكومات وخصوصا بلدان العالم الثالث حيث يتعلق هذا النوع من العنف بالمؤسسات الامنية اغلب الاحيان التي تستخدم بطرق شرعية او غير شرعية ضد المؤسسات الاجتماعية المدنية ، ان انتشار العنف السياسي يعكس دلالات قيمية وسلوكية ترتبط بطبيعة القوى التي تمارس العنف وبخصائص النظم التي يمارس فيها.

انعكست التطورات في الانظمة العربية على ماشهدته من احداث العنف وتزايد درجة شدتها فاستمرت هذه الانظمة بحالة من الاستقرار السياسي الظاهري الناجم عن استخدام القوة والاكراه على نطاق واسع ، على ضوء ماتقدم ان العنف السياسي ينقسم الى مايلى⁽⁹⁹⁾ :

أ. العنف الرسمي. في اطار تزايد حدة الصراع السياسي والمخاطر التي تواجه الانظمة السياسية يمكن تفسير لجوء تلك الانظمة الى استخدام قواتها المسلحة لأخماد احداث العنف غير الرسمي وقمع المعارضين ومن الاساليب التي تقوم بها الحكومات هي:

اولا. حملات الاعتقال العشوائية.

ثانيا. احكام واوامر الاعدام المرتبطة بقضايا سياسية.

ثالثا. عمليات الاعتقال المحدودة.

⁽⁹⁸⁾ د. عبدالوهاب حامد ، الاجرام السياسي ، دار الحقيقة ، بيروت ، ص 241.

⁽⁹⁹⁾ د. حسنين توفيق ابراهيم. ظاهرة العنف السياسي في الانظمة العربية ، سلسلة اطروحات الدكتوراه ، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 96,92,12.

رابعاً. استخدام وحدات من الجيش للقضاء على اعمال العنف الداخلي.

العنف غير الرسمي. ان العنف الذي يوجه الى النظام من المحتمل جدا ان يؤدي الى تصعيد العنف في المجتمع فالحكومة مطالبة بتبرير العنف الذي تقوم به بنفس الصيغة التي يطالب بها تبرير اعمال العنف التي توجه ضدها وكلما كانت الحكومة ذات شرعية محدودة ولا تحظى بتأييد اغلبية افراد الشعب كلما كانت اكثر ميلا لاستخدام العنف⁽¹⁰⁰⁾ ، يمكن ترتيب اشكال العنف غير الرسمي طبقا لاجمالي تكرارها في الانظمة العربية الى مايلي⁽¹⁰¹⁾:

أ. المظاهرات الاحتجاجية والمظاهرات العامة.

ب. احداث الشغب والتمرد.

ج. الاغتيالات السياسية.

د. الاضرابات العامة والمحدودة.

هـ. الانقلابات العسكرية.

ان الانقلابات العسكرية اهم اوجه العلاقة بين العنف السياسي وظاهرة العسكرية حيث تميل هذه الانظمة الى اضعاف الطابع العسكري وتغليبها على الحياة المدنية اضافة الى حرف الجيش عن مهمته الاساسية وتوظيفه في مهمة الحسم في الصراعات بين اجنحة النخب الحاكمة حيث يتجه كل جناح الى تدعيم مركزه من خلال ولاء بعض وحدات الجيش او بالاحرى ولاء قادة هذه الوحدات الذين في متابعتهم للصراع السياسي يفقدون قناعتهم بشرعية بقاء هؤلاء السياسيون في دفة الحكم مما يدفعهم الى القيام بالانقلابات

⁽¹⁰⁰⁾ د. ساجد شرقي محمد ، ثقافة العنف والكراهية (دراسة تحليلية) ، مجلة جامعة بابل / العلوم الانسانية / المجلد 15

/ العدد 4_ 2008 ، ص 1425.

⁽¹⁰¹⁾ د. حسنين توفيق إبراهيم ، المصدر السابق ، ص 96.

العسكرية ، فيما يلي اهم السمات التي آلت اليها الانظمة والمؤسسات الحكومية لهذه الظاهرة ⁽¹⁰²⁾ :

أ. نجاح الكثير من الانظمة العربية لتطوير آليات من شأنها عرقلة حدوث الانقلابات من خلال خلق توازنات داخل المؤسسة العسكرية وتأسيس مؤسسات امنية بمسميات مختلفة لتحديد الجيش وضمان عدم انفراد مؤسسة عسكرية واحدة بعناصر القوة اضافة الى تشكيل مؤسسات الاستخبارات والامن بدوائر ذات مرجعية متعددة فاحدها ترتبط بالوزارة واخرى ترتبط بمكتب رئيس الوزراء مثلا ، الامر الذي يجعل امكانية كشف المحاولات الانقلابية قبل حدوثها.

ب. اتجاه اغلب النظم العسكرية الى اضعاء الطابع المدني على مؤسسات وسياسات واشخاص النظام الذين هم في الواقع ذوو صبغة عسكرية ، بذلك نجحت هذه الانظمة في تثبيت نفسها.

ج. استيعاب العسكريين في الاجهزة والمؤسسات القائمة بحيث اصبحوا جزءا منها واصبحت مصالحهم رهنا ببقائها بالاضافة الى رفع الامتيازات للعسكريين وخصوصا كبار الضباط ، من جانب اخر عمدت بعض الانظمة الحاكمة الى افتعال ازمات خارجية لأشغال الجيش في دوامة المهنية العسكرية بعيدا عن التفكير في السياسة.

⁽¹⁰²⁾ المصدر نفسه، ص 99.

الهوامش التعريفية للفصل الاول

(1) يودلف هيس. اسمه الكامل (فالتر ريتشارد رودولف هس) من اعلام المانيا النازية حيث كان نائبا لهتلر ولد عام 26 نيسان 1894 وتوفي عام 17 آب 1987 ، ولد في مصر بمدينة الابراهيمية لأبوين المانيين ثم انتقلت عائلته الى المانيا عام 1908.

(2) جمال جميل. ضابط عراقي بعث الى اليمن على ضوء معاهدة التعاون العسكري التي ابرمت بين العراق واليمن ، بعد عودة البعثة من اليمن عام 1943 تخلف جمال عن العودة وبقي في اليمن ، في عام 1948 قام بانقلاب ضد حكم الامام بالتعاون مع الامام عبدالله الوزير وبعد فشل الانقلاب اعدم جمال في صنعاء.

(3) الانجلو. معاهدة عقدت بين العراق في عهد فيصل الاول والمملكة المتحدة يمثلها ادارة الانتداب البريطاني عام 1930 ، الغرض الرئيسي من عقدها هو منح البريطانيين حقوق اكبر واحتفاظهم بها بعد حصول العراق على الاستقلال.

(4) قوات الليفي. هي قوة شكلها الميجر جي آي الضابط في الجي البريطاني شكلها من العشائر المحيطة بمدينة الناصرية للقيام بمهام امنية تحت اشراف القوات البريطانية وبعد زيادة اعداد القوة سميت بهذا الاسم والتي ضمت فيما بعد للجيش العراقي بعد تأسيسه.

(5) بول بيرغر. امريكي الجنسية من مواليد 1941 ودخل السلك الدبلوماسي عام 1966 ، خدم في سفارتي بلاده في افغانستان ومالاي وكذلك عمل نائبا للسفير في السفارة الامريكية في اوسلو والترويج ثم عينه الرئيس الامريكي كحاكم مدني للعراق عام 2003.

(6) عجلة الـ (همفي). هي عجلة عسكرية امريكية مدرعة متعددة المهام ادخلت الى الجيش الامريكي للحاجة التي فرضتها ظروف العمليات العسكرية داخل المدن ، صنعت عام 1948 وادخلت الى الجيش العراقي بعد احتلال العراق عام 2003.

(7) الحشد الشعبي. وهي قوة انبثقت وتشكلت من الشعب العراقي استجابة للفتوى التي اصدرها المرجع الديني السيد علي السيستاني على اثر احتلال داعش للموصل بتاريخ 10 حزيران 2014 ، الحشد الشعبي هو الظهير الاقوى للجيش العراقي في حربه ضد هذا التنظيم.

(8) إحاجة طراز TOS.1. هي قاذفة صواريخ روسية الصنع مثبتة على هيكل دبابة نوع T72 صنعها الروس لاستخدامها في حرب الشيشان ، دخل هذا السلاح للخدمة في الجيش العراقي عام 2015.

(9) الماباي. هو حزب يساري اشتراكي سابق تأسس في ثلاثينيات القرن الماضي وهو القوة المسيطرة في السياسة الإسرائيلية ، أن حزب الماباي هو السلف الأساسي لحزب العمال الإسرائيلي الحالي.

(10) الفيت منه. هي رابطة او تحالف للشيوعيين والقوميين اثناء الحرب العالمية الثانية تشكلت عام 1941 سعيا لاستقلال فيتنام من الاستعمار الفرنسي بالاضافة الى معارضة الاحتلال الياباني.

(11) الفاشست الياباني. ان الفاشست مصطلح مقترن بالفاشية او الراديكالية وهو يعني ايضا الدكتاتورية الدموية لفرض القانون كما يراها موسوليني ، واطلق لقب الفاشست الياباني على القوات اليابانية للجرائم والدموية التي ارتكبتها بحق الشعب الفيتنامي خلال احتلالها لفيتنام.

(12) هوشي منه. قائد ثوري فيتنامي ولد عام 1890 تولى رئاسة فيتنام الشمالية من عام 1954 حتى وفاته عام 1969 ، نال الشهرة عندما هزمت قواته الاحتلال الفرنسي عام 1954.

الفصل الثاني



العسكرة في العراق (الأسباب والمظاهر)

المبحث الاول. أسباب العسكرة

المبحث الثاني. مظاهر العسكرة النظامية

المبحث الثالث. مظاهر العسكرة غير النظامية

المبحث الاول

اسباب العسكرة

اسباب مؤسسية ودستورية

لا وجود حقيقي لمجتمع مدني مع دولة مستبدة والتاريخ يشهد بحلقات صراع متصلة بين الدولة والمجتمع ، فكلما تضخمت الدولة واتسعت سلطاتها ونفوذها وهيمنتها ضعفت بنية المجتمع المدني وانحسرت ولعل الدولة العراقية أبان حكم نظام البعث (المنحل) خير مثال على ذلك ، فالاستبداد المطلق قابله غياب مطلق لأية تجربة مجتمعية مدنية⁽¹⁰³⁾.

ان خضوع المجتمع لكافة قرارات الدولة ومؤسساتها وقرارات ادارة الاجهزة الامنية ، ليعني ذلك عسكرة المجتمع بل هو يعني عسكرة السلطة التي تقود ذلك المجتمع وهو ليعني ان يكون القادة العسكريون هم الذين يقودون سياسة الدولة بشكل مباشر. ان عسكرة السلطة تتمثل في الدول التي يؤثر فيها العسكريون على اتخاذ القرار السياسي ويمتلكون نفوذاً وصلاحيات فوق القانون يمكن ان تؤثر على التوازن السياسي وبالتالي على اتخاذ القرارات السياسية⁽¹⁰⁴⁾.

⁽¹⁰³⁾ حسيني درويش العادلي. نحو عراق جديد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، العراق - بغداد - الاعظمية ، الطبعة الاولى - بغداد - 2004 ، ص 197.

⁽¹⁰⁴⁾ الشبكة الدولية للانترنت ، محمد حميد رشيد. عسكرة المجتمع والسلطة والدولة (السلطة الرابعة) ، كتابات ، في

Mh.ha_r@yahoo.cm , 2016/5/28

ان المؤسسات العسكرية بما فيها الجيش والقوى الامنية الاخرى هي اطراف محايدة غير منتمية سياسيا او حزبيا ، حيث تناط بهذه المؤسسات مسؤولية حماية الوطن من التدخلات الخارجية وحماية امن وممتلكات المواطنين. لكن عندما تمارس المؤسسات العسكرية دورا خفيا في تشكيل خارطة السياسية ويكون العسكر من الاسلحة المؤثرة في ادارة الصراع السياسي ، ففي هذه الحالة تتجسد الصورة الحية لعسكرة السلطة التي بدورها تؤدي الى المسببات المؤسساتية والدستورية للعسكرة⁽¹⁰⁵⁾ ، وفيما يلي اهم هذه الاسباب⁽¹⁰⁶⁾ :

أ. السياسات الامنية.

ب. القدرات العسكرية.

ج. حسن التصرف.

د. قضايا سيادة الدولة.

هـ. العملية الدستورية.

و. العملية الانتخابية.

ز. سياسات المانحين.

ح. قضايا الاقتصاد والخدمات.

⁽¹⁰⁵⁾ الشبكة الدولية للانترنت ، محمد حميد رشيد. المصدر نفسه ، Mh.ha_r@yahoo.cm

⁽¹⁰⁶⁾ فريق ابحاث. ديناميكيات النزاع في العراق (تقييم استراتيجي) ، معهد الدراسات الاستراتيجية - العراق ، بغداد - اربيل ، الطبعة الاولى 2007 بيروت ، ص 79.

من اهم الموجبات لعسكرة المجتمع العراقي بعد احتلال العراق عام 2003 هو قيام الحاكم المدني (بول بريمر)(1) بموجب الامر رقم (2) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة والقاضي بحل الجيش العراقي وقوى الامن الداخلي (قوات الجيش النظامي ، الحرس الجمهوري ، دوائر ومديريات الشرطة ، اجهزة الاستخبارات والامن ، جهاز المخابرات العراقي) ، وكذلك الوزارات ذات الصلة بإدارتها. ان هذا القرار ادى الى خلق مئات الالاف من العسكريين الذين اصبحوا عاطلين عن العمل بين ليلة وضحاها ، وهو من الاسباب الرئيسية التي آلت بالمجتمع العراقي الى ما هو عليه الآن⁽¹⁰⁷⁾ .

لقد عانى العراق منذ تأسيس الدولة العراقية من ظروف استثنائية يواجهها بمرور الحكومات المتعاقبة على ادارته. ان ما يلاحظ خلال هذه الظروف هو نمو السلطات العسكرية في ظل الاوضاع الاستثنائية التي تخدم بقاء السلطات الاستثنائية التي ظهرت نتيجة لهذه الظروف وتمتد في صلاحيتها ، وان ما يحسن قرارات وصلاحيات السلطة العسكرية هو طبيعة النظرية الامنية التي من المفترض ان تكون مسؤولية مشتركة يؤديها المجتمع بالتعاون مع الدور الرئيسي للقوى الامنية اضافة الى كل مؤسسات الدولة الاخرى⁽¹⁰⁸⁾ .

لا يمكن تجاهل مسألة العلاقة بين الدولة والسلطة فذلك يقتزن حتما بالوضع السياسي الراهن ، فلا بد ان نحاول فهم ومعرفة وايضاح الاسس الرئيسية التي تعتمدها الدولة

⁽¹⁰⁷⁾ الشبكة الدولية للانترنت ، شبكة الاعلام العراقي ، نشرة بغداد 21 تموز 2005 ، اخذت بتاريخ 2 ايلول 2016 .
<http://www.corpwatch.org/article.php?id7880>.

⁽¹⁰⁸⁾ الشبكة الدولية للانترنت ، محمد حميد رشيد. المصدر السابق ،
Mh.ha_r@yahoo.cm

لتثبيت النظام وتحقيق القانون مبتعدين في ذلك عن اسلوب المجاز والمقارنة مهما بدا ذلك مغريباً⁽¹⁰⁹⁾

، ومن هذه الاسس التي تؤثر في رسم شكل النظام العام للدولة هي ماييلي⁽¹¹⁰⁾:

أ. بنية الدولة.

ب. طبيعة وشروط الشرعية التي تمتلكها.

ج. مدى احتكار القوة واستعمالها من قبل الدولة.

د. مستوى الصراع القائم بين الدولة والوحدات الفرعية المعارضة.

عند الخوض في دراسة الدولة نجد ان السيادة والسلطة لايمكن فصلها عن الدولة وبعبارة اخرى ان السياسة تتوقف على وجود نظام مستقر وقوي قادر على حماية نفسه وتطبيق قراراته ، ان الجماعات الاجتماعية الصغيرة هي جزء من هذا النظام التي تساعد في خلق السياسة غير ان لها وظيفتها الخاصة بها والتي تختلف عن وظيفة الدولة ولكنها مكملتها لها⁽¹¹¹⁾ ، فالدولة هي من اهم واكبر المنظمات السياسية الموجودة في المجتمع ولايمكن مقارنة اهميتها وسيادتها بأهمية وسيادة اية منظمة اخرى وذلك نظراً للأسباب التالية⁽¹¹²⁾:

⁽¹⁰⁹⁾ نيكولاس بولانتزاس. نظرية الدولة ، ترجمة ميشيل كيلو ، النور للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية 2010 ، ص 7.

⁽¹¹⁰⁾ د.صادق الاسود. علم الاجتماع السياسي (اسسه وابعاده) ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية ، 1990 ، ص 32.

⁽¹¹¹⁾ المصدر نفسه ، ص 31.

⁽¹¹²⁾ نيكولاس بولانتزاس. المصدر السابق ، ص 25.

أ. أنها تلعب دورا في توجيه وتحديد وإعادة انتاج الطبقات الاجتماعية.

ب. تمتلك الدولة وظيفة نوعية خاصة في تنظيم الروابط الايديولوجية.

ج. لديها الشرعية في استخدام القوة والعنف من خلال ايديولوجيا المؤسسات التي تمتلكها لاختضاع المجتمع للسلطة السياسية.

د. ان الدولة قادرة على القيام بعملية صنع القرار السياسي على الصعيد العام.

ه. يقع على عاتقها وظيفة تحقيق الامن والنظام في الداخل ووظيفة الدفاع ضد العدوان الخارجي.

بسبب الظروف الاستثنائية وعدم الاستقرار الملازم للسياسة العراقية على مدى العقود التي مضت بالإضافة الى افتقارها الى سبق النظر لهذه الظروف وغياب لغة الحوار للطبقة السياسية كل هذا انتج لنا سيل من الاحداث المتغيرة والسريعة الحصول الأمر الذي ابرز محورين في توجهات الدولة خلال سعيها لادارة وتعزيز النظام وهما⁽¹¹³⁾:

أ. عسكرة السلطة. في هذا الاطار نجد امتزاج المصالح الخاصة للعسكر مع مصلحة السلطة والنظام الحاكم فيظهر الاعتقاد لدى الطرفين (القادة العسكريون ، القائمون على السلطة) بأن بقائهم مرتتهن بالآخر. ينتج عن هذا ادارة قوية لمؤسسات الدولة يقابله ضعف المؤسسة العسكرية.

⁽¹¹³⁾ الشبكة الدولية للانترنت ، محمد حميد رشيد. عسكرة المجتمع والسلطة والدولة (السلطة الرابعة) ، كتابات ، في

Mh.ha_r@yahoo.cm , 2016/5/28

ب. عسكرة الدولة. هي مرحلة متقدمة من (عسكرة السلطة) وتتعارض بشكل تام مع عسكرة المجتمع كون ان الاخيرة تخلق قوة متعارضة مع سلطات الدولة والتي نجد فيها طفو ظاهرة الصراع بين تلك الفصائل المسلحة وبين مؤسسات الدولة العسكرية. في هذا النوع من الحكم نجد ان الدولة تستحدث سلطة رابعة الى جانب السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والتي غالبا ماتتمتع هذه السلطة بحصانات كثيرة وصلاحيات مطاطة تمكنها من اتخاذ الاجراءات الاحترازية التي تكتسب شرعيتها من التهديدات الامنية التي تواجهها الدولة.

ان السلطة هي القوة التي تمارسها الدولة بعد ان تبرر شرعيتها وشرعية استعمالها ، وطالما ان سيادة الدولة هي سيادة مطلقة وسيادة عامة وشاملة تفرض على جميع الافراد والمنظمات والهيئات الموجودة في المجتمع لذلك لايمكننا دراسة سلطة الدولة وقوانينها واهميتها بمعزل عن المجتمع الذي تحكمه ، فالمجتمع هو الرافد الذي يغذي الدولة ليظهرها الى حيز الوجود لضمان استقرارها ونموها وديمومتها ، من خلال ماتقدم تظهر لنا المبررات الجوهرية التي تستند عليها شرعية السلطة⁽¹¹⁴⁾ .

ان الدولة هي من اعلى السلطات في المجتمع لكونها تنفرد بالقوة والسيادة المطلقة التي من خلالها تحكم المجتمع وتدير وتنظم شؤونه ، اما السلطة هي مفهوم قانوني يشير الى القوة العليا التي تتمتع بها الدولة. لكل دولة اجهزة ومؤسسات لديها سلطة تخولها بترجمة ارادة الدولة الى صيغ قانونية نافذة المفعول ، وان هذه السلطة تفرض على جميع الافراد والمنظمات والهيئات الداخلة في نطاق الدولة التي تمارس سيادتها وسلطتها العامة من

(114) د. احسان محمد الحسن. علم الاجتماع السياسي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/جامعة بغداد/كلية الاداب/قسم الاجتماع ، مطابع جامعة الموصل ، مديرية مطبعة الجامعة 1984 ، ص 123.

خلال القوة او الاجماع او باستخدامهما معا. ترجع طبيعة ممارسة هذه السلطة من قبل الدولة الى عدة امور اهمها⁽¹¹⁵⁾:

- أ. بناء ووظائف وايدولوجية الدولة أي عقيدتها الفكرية واسلوب الحكم الذي تتبعه.
 - ب. درجة النضج السياسي والوعي القومي الذي يتمتع به الشعب.
 - ج. قدرتها القيادية والتنظيمية والادارية والقانونية التي تضمن تحقيق الاهداف الكبرى للمجتمع والامة كونها نظام قانوني وشمولي وكلي الفريد من نوعه في المجتمع.
 - د. كونها تحتكر تكوين وادارة وتطوير واستعمال اقوات المسلحة واستخدامها في المحافظة على الامن والنظام والدفاع عن حدود وسيادة الوطن من العدوان الخارجي.
 - هـ. شرعية السلطة التي تبررها القيم والاحكام والقوانين المرعية في المجتمع وهي التي تخول الدولة استعمال القوة ضد المخالفين والجانحين والعصاة.
- ان القوة التي تمارسها الدولة يجب ان تقتزن بالشرعية التي تبرر اجراءات الدولة باستعمال القوة والتي في حالة غياب هذه الشرعية تصبح قوة الدولة قوة تعسفية غير عادلة او منصفة ، وان السلطة لاتكون شرعية ومؤثرة في سير الاحداث التي تطرأ على المجتمع ولايمكن ان تعبر عن طموحات الشعب الذي تحكمه ولايمكن ان تنال تأييد واحترام الشعب دون اعتمادها على بعض المبررات المنطقية والعقلانية التي تدعم وجودها وتعزز مكانتها وتدافع عن قراراتها. يمكن تقسيم المبررات التي تستند عليها شرعية السلطة الى

⁽¹¹⁵⁾ المصدر نفسه , ص125.

خمسة اقسام هي⁽¹¹⁶⁾:

أ. المبررات التي تستند على الدين (نظرية التفويض الألهي).

ب. المبررات التي تستند على العادات والتقاليد والاعراف الاجتماعية

ج. المبررات الدستورية والعقلانية

د. المبررات الكرزماطيكية (2).

أ. مبررات المصلحة العامة.

عند الحديث عن السلطة في مفهوم حزب البعث في العراق نجده يأخذ منهجاً آخر غير الذي ذكرته في النقاط التي سبق ذكرها ، حيث تنص المادة الثانية من الدستور العراقي المؤقت عام 1970 على ((ان الشعب مصدر السلطة وشرعيتها)) ، ولتوضيح ذلك علينا الاجابة على السؤال التالي: ماهو الشعب في مفهوم حزب البعث ؟ ان ايديولوجية البعث تأخذ الشعب بمفهوم نوعي ، أي مجموع المواطنين الذين يتجاوبون مع الثورة ليصبح مفهوم (الشعب) لايترادف مع مفهوم (السكان) ، فهناك طبقات وفئات معادية لأهداف الحزب هل لها الصلاحية والحق لمراقبة المؤسسات التي ترتبط عملياً بالثورة؟⁽¹¹⁷⁾ والجواب هو (لا) بل يتم قمع كل من يعارض توجهات البعث.

ان شرعية السلطة تعتمد على قوة القانون والدستور والعقل وان السلطة التي تهر

⁽¹¹⁶⁾ المصدر نفسه ، ص 138.

⁽¹¹⁷⁾ د.صادق الاسود. علم الاجتماع السياسي (اسسه وابعاده) ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية ، 1990 ، ص 143.

قوتها بحكم الدستور هي السلطة التي تعتمد على الانتخابات الديمقراطية ، فالدستور هو الذي يحدد طبيعة واهمية السلطة التشريعية ويحدد كيفية انتخابها وحلها ، فالدستور العراقي لسنة 2005 لايشجع على العسكرية ، كونه يجعل ادارة الجيش والمؤسسات الامنية من قبل السلطة السياسية والادارة المدنية حيث يفرض مهام محددة لعمل المؤسسات العسكرية والامنية. هنا تعتبر السلطة شرعية لان الشعب هو الذي اختارها وخولها بحكمه وتقرير مصيره ، أي ان مبررات حكمها تركز على اربعة امور هي ⁽¹¹⁸⁾:

أ. الانتخابات البرلمانية.

ب. حكم القانون وسيادته.

ج. كفاءة ومقدرة رئيسها او قائدها.

د. مقدرة وكفاءة الاشخاص الذين يشغلون مراكز القوة والحكم فيه.

اسباب اقتصادية واجتماعية

قبل الحديث عن العسكرية ومناقشة اسبابها بما فيها الاسباب الاقتصادية والاجتماعية علينا معرفة التركيبة الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع العراقي والتي تنقسم الى انقسامات عديدة (اثنية ، دينية ، مذهبية ، قومية ، اجتماعية) ، بالإضافة الى الانقسام (الحضري ، الريفي) بحسب الاقليم والبنية والظروف الاقتصادية والتجارب التاريخية واتصالها بدول الجوار. ان المؤشرات الاجتماعية في العراق دلت على عدم التماسك او الانسجام بين مكونات المجتمع التي افرزت حالة من عدم الاستقرار السياسي نتج عنها

⁽¹¹⁸⁾ د. احسان محمد الحسن. المصدر السابق ، ص 140.

نظم سياسية وثقافية مارست وغرست القيم السلبية ، ومن هذه المؤشرات⁽¹¹⁹⁾:

- أ. تصدع الوحدة الوطنية وكيان الدولة بشكل عام وشل المؤسسات الاجتماعية.
 - ب. الانقسام الحالي بين هويات قومية وانتماءات طائفية ومذهبية وعرقية.
 - ج. التفكير في تغليب المصالح الضيقة للجماعات على اساس الانتماءات التي يتكون منها المجتمع.
 - د. حالات الثأر بين القبائل والعشائر العراقية بسبب انتماء بعض افرادها الى الجماعات الارهابية وارتكابهم جرائم بحق افراد من العشائر الاخرى.
 - هـ. ضعف المواطنة واتساع ثقافة الولاءات الطائفية والعرقية والقومية.
 - و. تقديم مصالح الجماعات على المصلحة العامة للوطن.
- تفاقت الحساسية المذهبية والطائفية في العراق بعد عام 2003 وخصوصاً بعد تفجير مرقد الامامين العسكريين في سامراء فكانت مرحلة صعبة واجهها المجتمع العراقي في ظل بداية تشكيل اجنحة عسكرية وميليشيات بعضها يتبع لاحزاب وتيارات دينية وليبرالية رافقه تسرب عناصر متطرفة لزعزعة الامن وأثارة الفوضى ، ساعد على ذلك العوامل العراقية السابقة (اعضاء البعث السابقين) بتفاعلهم مع التطرف الديني ، ناهيك عن استغلال رفض المجتمع للوجود الامريكي على الاراضي العراقية كل ذلك ادى الى

⁽¹¹⁹⁾ هشام دلوود ، المجتمع والسلطة في العراق المعاصر (حفريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد - بيروت ، ص14.

سلسلة من الصدمات المسلحة والتصفيات الدموية التي طالت افراد المجتمع بلا استثناء فوقع الحيف والضرر على جميع المكونات بلا استثناء⁽¹²⁰⁾.

ان عموم الاعمال التي تم التطرق لها اعلاه اضعفت الارادة الوطنية وخفضت مستويات الشعور بالمواطنة وتسببت في حصول نوع من الانفصال الاجتماعي عن الوطن بعد ان اتخذ من الفرد او الحزب بديلا عن رمزية الوطن لدى الكثير من افراد الشعب العراقي. لقد ادى هذا الانتماء المغلوط الى الشعور بالاغتراب عن الوطن ، الامر الذي ترك بصمته على سلوك العراقيين بشكل واضح في محاولة الانتماء الى المسميات التي تستوجب التكتل في جماعات سواء كان طابع الانتماء طائفيا او قوميا او حزبيا⁽¹²¹⁾. نتج عن هذا الواقع الحاجة الى الحماية الذاتية في ظل ضعف المؤسسات الامنية يقابله انتشار واسع للأسلحة بين المدنيين ، فاصبح لدينا جماعات مسلحة تبحث عن نفوذ وفرض سيطرة في مناطق تواجهها وهو ماسبب القلق والارباك والفوضى لدى العراقيين.

مايستوجب الفهم والتحسب هو ان الميل الى العسكرية يمكن ان يقترن فعليا بممارسات فوضوية وغير منضبطة والتي نجدها سائدة في المجتمع العراقي ، لايمكن التعامل مع هذا الواقع بمطوق مثالي تطهري يرفض اية مقاومة مسلحة او يعترض على ردود الافعال التي تنتج عن المجتمع في ظل وجود قوات اجنبية على الاراضي العراقية.

يشكل تسييس الهويات الاثنية والمذهبية والثقافية سبباً للنزاع ونتيجة له ، وان هذا

⁽¹²⁰⁾ د.ناظم نواف الشمري ، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والاقليمية ، كلية العلوم السياسية/الجامعة المستنصرية.

⁽¹²¹⁾ الفريق الدكتور.سعد العبيدي. وأد البطل (نهاية جيش وملحمة وطن) ، دار الكتب والوثائق ببغداد لسنة 2012 ، الطبعة الاولى 2013 ، ص418.

التسييس هو نتاج نصف قرن تقريبا من تدمير كافة آليات المشاركة الوطنية والتي استبدلت تلك الاليات بنظام اكرهي قائم على المشاركة الانتقائية والتبعية الشخصية. ان هذا النهج المبرمج تعمق في تشكيل الدولة الحديثة العراقية خلال التسعينيات من القرن الماضي ، اما الان فتركز هذه النزاعات على قضية توزيع مقاليد السلطة اضافة الى توزيع الموارد الاقتصادية. ان دراسة الديناميكيات الاجتماعية ينبغي ان تتخطى التقسيم الثلاثي التقليدي ، اذ يتوجب دراستها من خلال اربعة مكونات اساسية لتركيب المجتمع العراقي وهي كما يلي⁽¹²²⁾:

أ. الهوية الوطنية. هناك طرح واسع للوطنية العراقية كأداة للرد على تسييس مختلف الهويات الجزئية والتي تظهر في قيم واساليب عيش الطبقة الوسطى ، فوجود هوية وطنية عراقية شاملة ومتماسكة لن تكون الا بفعل نتاج طويل من الوعي وترسيخ ثقافة التعالي عن التفاصيل الجزئية في الاختلافات التي تقوم على اساس ديني او مذهبي او غير ذلك.

ب. القوى الاجتماعية الحديثة. ان نمو قوى اجتماعية حديثة تتخطى وتتداخل مع الطوائف مثل (طبقات رجال الاعمال ، المهنيون والتكنوقراط ، الطبقة العاملة الصناعية) وامتلاك هذه المجموعات جمعياتها وروابطها واتحاداتها الخاصة المرتكزة على المصالح ، فالربح ليس له دين او اثنية بل هو كوني وهو الاساس للمدنية والتحركات ذات التوجه الاقتصادي المنظم.

⁽¹²²⁾ فريق ابحاث. ديناميكيات النزاع في العراق (تقييم استراتيجي) ، معهد الدراسات الاستراتيجية - العراق ، بغداد - اربيل ، الطبعة الاولى 2007 بيروت ، ص42.

ج. البنى الاجتماعية العشائرية او القبلية. اخذت القبائل بالتفكك منذ اواخر القرن التاسع عشر واستمرت الى القرن العشرين لكن جرى احياء التنظيم القبلي خلال عقد التسعينات وذلك نتيجة لتدهور جوانب اخرى في المجتمع المدني.

د. المجموعات الاخرى. المتمثلة (بنوع الجنس والجيل) التي تعتبر عوامل تمييز مهمة فنجد هناك حركات نسائية فاعلة ولها رد فعل تقاوم الضغوط التي تقع عليها من الاعراف الاجتماعية ، كذلك يحتل الشباب العراقي قلب كل تيار من تيارات السياسة ، وفي نفس الوقت لديهم قضايا خاصة تتعلق بجيلهم الشاب تدفعهم الى امكانية النشاط العابر للأثنيات والطوائف ، اما منظمات المجتمع المدني فما تزال في طفولتها الاولى.

ان الجهات المانحة والسلطات العراقية تعتبر ان الوضع الامني عائق خطير يقف بوجه اعادة الاعمار الاقتصادي ، كما اقرت بأن الافتقار الى اعادة التأهيل الاقتصادي يشكل عاملا مهما مساهما في اذكاء النزاع العنيف القائم حالياً ، فالبطالة المنتشرة بين الشباب والرؤية السوداوية للمستقبل دفعتهم الى الانتماء الى التيارات والجماعات المسلحة التي تتبنى ايديولوجية نفي الآخر والمواجهة المسلحة ، فالتسريع في اعادة الاعمار والاصلاح الاقتصادي من شأنه أن يخفف الغلو في العسكرة والمعاناة الراهنة ويخفض من الميل الى العنف خاصة لدى أولئك الذين لاتستهويهم السياسات القائمة ويضعف بالتالي من قواعد الدعم الشعبي لأولئك الذين يسعون الى استغلال المعاناة الاقتصادية والاحباط⁽¹²³⁾.

ان المرحلة التي يمر بها العراق بعد سقوط نظام البعث هي مرحلة مخاض دموي ،

(123) المصدر نفسه ، ص 31.

حيث أدى الانقلاب السريع للدولة في 9 نيسان 2003 الى اعادة تنشيط التوترات والقيم والنماذج الساكنة التي كان يخنفها الاستبداد وقمع السلطة. لقد تهاوى الصدام المسلح في العراق حتى كاد ان يكون سمة مميزة له بعد ان اقترنت الشخصية العراقية بطبائع العنف ، فانتشرت المظاهر المسلحة بشكل واسع بين طبقات المجتمع والتي هي نتاج لعدة اسباب اهمها⁽¹²⁴⁾:

أ. عدم استفادة وسيطرة المجتمع العراقي على مصادر عيشه.

ب. هيمنة الطبقة الحاكمة في جميع الحكومات المتعاقبة في تاريخ الدولة العراقية من خلال التصفيات والاقصاءات الطائفية والمذهبية.

ج. الارث الدكتاتوري والانقطاع الحضاري وغياب الوعي الوطني.

د. الصراع والعنف كان سمة العلاقة بين الشعب العراقي والحكومات التي تصدرت الحكم في العراق.

هـ. توفر السلاح والعتاد بكميات كبيرة وسهولة الحصول عليه.

و. الدعم المادي الذي تتلقاه الجماعات المسلحة يقابله العوز والفقر لشريحة كبيرة من الشباب.

ان الوضع الاقتصادي في العراق نحو مستقبل مجهول ، فبعد الظروف التي مر بها

⁽¹²⁴⁾ طالب حسين حافظ ، العنف السياسي في العراق ، مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد ، العدد 41 ، ص121.

العراق من حروب وعقوبات دولية لأكثر من عقد والقمع السياسي والتسليح المكلف والتدخل الكلي للدولة ، انتهى الامر الى زعزعة الاقتصاد العراقي وتدهورت مؤشرات التنمية في العراق⁽¹²⁵⁾ ، وأصبح اعتماد الاقتصاد كلياً على صادرات النفط التي لم تعد تلبي حاجة البلد لسد متطلبات المرحلة في ظل حرب استنزاف لم تتوقف منذ دخول قوات الاحتلال الامريكية في 9 نيسان 2003. ان توجه المجتمع نحو الميل الى الانتماء للميليشيات المسلحة ليس بغريب في ظل تفشي البطالة بين الشباب وعدم وجود خطوات جدية فاعلة لانتشال الاقتصاد العراقي من مأزقه بدلالة المؤشرات التالية:

أ. تحدد بنية الاقتصاد العراقي على قطاع النفط.

ب. اهمال القطاعات الاخرى المنتجة كالزراعة والصناعة.

ج. تزايد السيطرة السياسية لبيروقراطية (10) غير خاضعة للمحاسبة.

د. التوسيع غير المستدام لقطاعات الخدمات غير المنتجة.

هـ. عجز منظمات العمل والتكافل الاجتماعي عن اداء مهامها بالقدر الكافي لأيجاد فرص عمل لبعض العاطلين عن العمل.

ما تزال قوى الانقسام والطائفية والتشردم قوية وفاعلة في الساحة العراقية من خلال احتفاظ تلك الجماعات الطائفية والاثنية بجماعات مسلحة بعضها ظاهرة للعلن واخرى تعمل من خلف ستار بعض المسميات ، الامر الذي يزيد المؤسسات العسكرية ضعفاً. لعل السبب الرئيسي في ذلك هو البناء الاجتماعي للعائلة العراقية التي انهكتها الظروف

(125) ديناميكيات النزاع في العراق ، المصدر السابق ، ص32.

من قسوة الحصار الذي فرض على العراق أبان حكم البعث ، إضافة الى حرمان الفرد العراقي من حقوقه التي من المفروض ان ينالها من ثروات البلد.

غياب المواطنة العراقية

على الرغم من ان بلاد الرافدين شهدت انبثاق اولى الشرائع والقوانين التي احتوت مسلة حمورابي ايام مملكة بابل ، الا انه لم يكن لمفهوم المواطنة ملامح واضحة في التراث العربي بشكل عام والعراقي على وجه التحديد علماً انه قائم على فكرة الأمة والرعية بدل مفهوم الدولة القومية التي تجلت بوادرها في تاريخ العراق المعاصر.

يرجع اصل استعمال مفهوم المواطنة الى الحضارتين اليونانية والرومانية ، فقد استعملت اللفظين (المواطن ، المواطنة) في هاتين الحضارتين لتحديد الوضع القانوني والسياسي للفرد اليوناني والروماني. هناك عدة تعاريف توضح مفهوم المواطنة اهمها⁽¹²⁶⁾:

أ. عرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة على انها (علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق).

ب. اما موسوعة الكتاب الدولي فقد عرفت المواطنة بأنها (عضوية كاملة في دولة او في بعض وحدات الحكم ، وان المواطنين لديهم بعض الحقوق ، مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم).

⁽¹²⁶⁾ عباس عيود سالم ، عراق ما بعد الديكتاتورية (قراءات في المشهد السياسي العراقي) ، اصدارات مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية 2013 ، الطبعة الاولى - بغداد 2013 ، ص 79.

ج. ان مفهوم المواطنة في اللغة العربية فتعرف نسبة الى (الوطن) وهو مولد الانسان والبلد الذي يعيش فيه ، كذلك جاء في معجم الصحاح للجوهري ان الوطن محل الانسان ، ثم اتسع معنى المواطنة ليشمل اضافة الى النسبة الى البلد ، الشعور بالتعلق بها كثر من غيره والانتماء الى تراثه التاريخي وعاداته ولغته.

في الوقت الذي تكون فيه التعددية احدى اهم السمات الديمقراطية ومن النقاط الداعمة لتماسك المجتمعات سواء كان تعددا حزبيا او مؤسساتيا او تعدد الاطياف التي يتكون منها فسيفساء الشعوب. ان المجتمعات التي لاتتمكن من انتاج ذاتها وفق فروض آليات تنظيم الحياة الاجتماعية عندئذ تنتفي القيمة الحقيقية للمجتمع المدني من الناحية العملية. ان هذه القضية تتقدم قبل أي مسألة مجتمعية اخرى لأنها تعبر عن انتاج الامة لذاتها سياسيا ومجتمعيًا ، فهو اخراج للذات الكلية للمجتمع من حيزها الضيق في معايير العرقية او الطائفية الو الاثنية الى رحاب الانتماء الوطني⁽¹²⁷⁾.

(ان المجتمع العراقي عبارة عن مجموعة من الفئات والاقوام والطوائف التي ينقصها اهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية وهو الوحدة الفكرية والقومية والدينية) هذا ماقاله مؤسس الدولة العراقية الملك فيصل الاول ، لذلك حاولت الدولة العراقية منذ تأسيسها في مطلع القرن العشرين لأرساء اسس المواطنة العراقية على غرار الامم المتقدمة بعد ان ورثت عراقا تعاقبت على حكمه قوى سياسية مختلفة تخللتها تحولات وصراعات دموية لم تشهدها أي من بلدان الشرق الاوسط. كل ذلك ولد مشكلة عدم التجانس بين

⁽¹²⁷⁾ حسين درويش العادلي. نحو عراق جديد ، دار الشؤون الثقافية ، العراق - بغداد - الاعظمية ، الطبعة الاولى - بغداد 2004 ، ص 195.

بعض مكوناته ، إضافة الى العوامل التالية⁽¹²⁸⁾ :

أ. التغيرات الديموغرافية التي مر بها العراق.

ب. الهجرات السكانية المتعاقبة المرتبطة بالتحويلات السياسية التي عاشها العراق منذ العصر العباسي.

ج. دخول السلاجقة والبويهيين وسواهم كلاعبيين اساسيين يتحكمون في سياسة البلاد.

د. سقوط بغداد على يد المغول في منتصف القرن الثاني عشر الميلادي.

هـ. التغيرات الكبيرة التي لازمت بغداد لاسيما الغزوات التاريخية بعد الاحتلال العثماني والصراع الاقليمي المرافق له والذي جعل بغداد ساحة مكشوفة لذلك الصراع وما لذلك من انعكاسات ثقافية اجتماعية على السكان.

لاغبار على القول بأن العلاقة بين الدولة وقوة الانتماءات القومية والقبلية والدينية والطائفية هي علاقة عكسية طردية فكلما زادت قوة الدولة وتماسكت وتمكنت من فرض قوانينها وتشريعاتها على كل ابناء المجتمع الذي يعيشون فيه كلما تمكنت من احتوائهم ودمجهم في وعاء الوطنية بحيث تتلاشى تلك الانتماءات والتوجهات الفرعية في سلطة الدولة⁽¹²⁹⁾.

⁽¹²⁸⁾ عباس عيود سالم، المصدر السابق ، ص81.

⁽¹²⁹⁾ طه حميد حسن، التنشئة الاجتماعية السياسية في الجامعات العراقية ودورها في تنمية ثقافة الحوار ، المجلة السياسية والدولية ، ص80.

ان الشعب العراقي الذي خرج من السيطرة العثمانية كان مقسما الى ولايات رئيسية ثلاث وهي (بغداد ، البصرة ، الموصل) وهذا التقسيم الجغرافي يخفي تقسيما طائفيًا وقومياً خلفه. لم يتمكن الملك فيصل الاول من ارساء اسس مواطنة عراقية شبيهة بنظام الحكم الديمقراطي وذلك لجملة من الاسباب منها التركيبة الصعبة التي خلفها تعامل العثمانيون في تقسيمهم للعراق ، اضافة الى انعدام نية الانكليز في ارساء اسس المواطنة الحقيقية في العراق ⁽¹³⁰⁾.

ابان سيطرة العثمانيون على حكم العراق فشلوا في ترويض العشائر العراقية للاستجابة للتغيرات السياسية فقاموا بمحاولة كسر شوكة هذه العشائر من خلال فرض الضرائب واستخدام القوة المفرطة ، مما ولد حالة من التنافر بين العشائر والسلطة السياسية في بغداد. ثم خطى البريطانيون على نفس النهج المتبع من قبل العثمانيين مع العشائر لذلك حاربت الاخيرة الانكليز مثلما حاربت العثمانيين الذين سبقوهم ، نتج عنه فشل الدولة العراقية الحديثة في ارساء قيم مجتمعية معاصرة وموحدة ، بذلك تحولت القبائل العراقية الى عمق للقيادات الذين احكموا سيطرتهم على الدولة في الحكومات المتعاقبة ⁽¹³¹⁾.

يتوقف تماسك كل مجتمع على مدى فهم افراده لقيمه وقواعده المشتركة التي هي مجموعة من المعتقدات التي يتمسك بها افراد المجتمع وهي التي تحدد نوعية السلوك المفضل. ان كل دول العالم تتكون شعوبها من انتماءات متعددة ومختلفة ، لكن الشعب العراقي يعد من اكثر الشعوب التي تتكون من انتماءات قومية متعددة ودينية متباينة ، لكن

⁽¹³⁰⁾ عباس عيود سالم. عراق مابعد الديكتاتورية (قراءات في المشهد السياسي العراقي) ، اصدارات مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية 2013 ، الطبعة الاولى - بغداد 2013 ، ص82.

⁽¹³¹⁾ المصدر نفسه ، ص84.

لابد من الاشارة الى ان مجرد وجود تنوع وتعدد تلك الانتماءات والتي يتبعها تباين في التوجهات وتعارض في المصالح في المجتمع الواحد هي ليست بالمشكلة ، بل هي حق مشروع لافرادها ولكنها يمكن ان تكون مشكلة في حالة غياب الوعي الثقافي وسيادة الجهل والتخلف والذي يفضي الى التعصب والتخندق لتظهر ثقافة التسلط من قبل الجماعة⁽¹³²⁾ .

عندما تمكن حزب البعث (المنحل) من الوصول الى السلطة عبر انقلاب 17 تموز 1968 اسرف هذا الحزب في استخدام مفردة الوطنية ، التي تعني حسب مفهومه، الانخراط في اداء الخدمة العسكرية واعلان الولاء للحزب ورجاله. خلال تلك المرحلة شهد المجتمع العراقي عمليات تحول جديدة لنخب عائلية وعشائرية مقربة من سلطة الحزب لتسلم مقاليد السلطة السياسية والعسكرية والاجتماعية للعراق. ثم طرح صدام حسين نفسه رئيسا بالقاب جديدة على الشارع العراقي التي رافقت ظهوره لعسكرة الدولة من خلال عسكرة الحزب الحاكم ، ليفرز نموذجا من النخب والقيادات التي يميزها ولائها لصدام وبالتالي طرحه رمزاً بديلاً عن العراق⁽¹³³⁾ .

الضبط الاجتماعي

لقد حرصت المجتمعات الانسانية على ايجاد النظام الاجتماعي الذي يظم القيم والعادات والمعايير والقوانين ، فهي بمثابة اعمدة البناء الاجتماعي أن صلحت وسارت في الاتجاه الصحيح صلح النشئ وسادت معاني الاستقرار والثبات في المجتمع. ان دور

⁽¹³²⁾ طه حميد حسن. التنشئة الاجتماعية السياسية في الجامعات العراقية ودورها في تنمية ثقافة الحوار ، المجلة

السياسية والدولية ، ص79

⁽¹³³⁾ عباس عيود سالم. المصدر السابق ، ص88.

الضبط الاجتماعي في بناء المجتمع بمؤسساته ومنظوماته الثقافية والقيمية ، لا يقل تأثيره عن تأثير الفاعلية السياسية التي بمجموعهما تساهم في تغيير مسلكية الافراد وبالتالي نشوء المجتمع على ضوء تطورات الانقلاب الفكري⁽¹³⁴⁾.

نجد صعوبة عند الحديث عن تحديد تعريف لمفهوم الضبط الاجتماعي لأنه يتعلق بلغة المجتمع والتطور الذي هو عليه ، ان هذا المصطلح يمثل حلقة وصل رابطة بين التحليل الاجتماعي للقيم الانسانية والاتجاه الفلسفي من قبل رواد علم الاجتماع ، لذلك برز اتجاهاً مفسراً لقدرة المجتمع من تنظيم مناشطه استناداً الى المبادئ والقيم المرغوب بها. من أهم التعاريف التي فسرت هذا المفهوم هي ماييلي⁽¹³⁵⁾:

أ. في اللغة الانكليزية البريطانية يعني النفوذ او القوة او التسلط او السلطة او المقدرة.

ب. يشير مفهوم الضبط الاجتماعي في اللغات الاوربية الى الاشراف والمراقبة والتقصي والمتابعة.

ج. في الولايات المتحدة الامريكية فقد اتفق (جارلس هرتون كولي)(3) مع باقي علماء الاجتماع الامريكان على انه النفوذ والتسلط والقيود.

تختلف المجتمعات في الجهات التي تقوم بدور القيام بالضبط الاجتماعي ، ففي

⁽¹³⁴⁾ عهود جبارة عبيدة. الضبط الاجتماعي وبناء المجتمع ، مجلة كلية التربية للبنات / قسم الخدمة الاجتماعية ، المجلد 25 لسنة 2014 ، ص 145.

⁽¹³⁵⁾ د.معين خليل العمر. الضبط الاجتماعي ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، الطبعة العربية الاولى / الاصدار الاول 2006، ص 28.

المجتمعات المتخلفة تكون فيها القيم والتقاليد ورجال الدين والمحافظين ممثلين للضبط الاجتماعي أكثر من القانون والسلطة التنفيذية والقضاة ، اما في المجتمعات المتطورة يكون القانون والسلطة التنفيذية ممثلين للضبط الاجتماعي. من الجدير بالاشارة اليه هو ان القوانين كلما كانت تخدم الشرائع الاجتماعية الواسعة احترامها الناس والتزموا بها ، اما اذا كانت تخدم فئة معينة على حساب المصالح العامة فأنها قد كتب لها الزوال⁽¹³⁶⁾.

للضبط الاجتماعي دور ثقافي وحضاري في بناء المجتمع فالوزن الحقيقي لأي مجتمع يقدر بنوعية التراكم الثقافي والتراث الحضاري الذي تخلقه الاجيال ، الذي يحدد للمجتمع سماته المميزة وهذا يرتكز على اسس البناء الاجتماعي التي تتجسد في اساليب التنشئة الاجتماعية والاستقرار السياسي والاقتصادي والثقافة الدينية والطابع الوطني والاخلاقي لأدراك الذات التي ينتمي اليها الفرد⁽¹³⁷⁾.

من اهم المرتكزات الاساسية التي تعتمد عليها الدولة في الضبط الاجتماعي هي التنشئة الاجتماعية السياسية التي يتعرف بها الفرد على النظام السياسي فتقرر مداركه للسياسة وردود افعاله تجاه هذه الظاهرة. ان موضوع التنشئة الاجتماعية السياسية كان ولايزال على درجة عالية من الخطورة بالنسبة للحكام ، حيث واصلوا اهتمامهم بمشاكل التربية السياسية لكي يحتفظوا بالهيمنة على تكوين المواطنين ، وبذلك يتمكن من السيطرة على اعلملية السياسية للاستمرار في المحافظة على الحكم⁽¹³⁸⁾.

⁽¹³⁶⁾ المصدر نفسه ، ص 39.

⁽¹³⁷⁾ عهود جبارة عبيدة. المصدر السابق ، ص 145.

⁽¹³⁸⁾ د.صادق الاسود. علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية 1990 ، ص 351.

لقد كانت معالجة علماء السياسة لمفهوم التنشئة الاجتماعية السياسية بسيطة وبدائية حتى ظهر كتاب (هبرت هيمان)(4) بعنوان (التنشئة الاجتماعية السياسية ، دراسة في سيكولوجية السلوك السياسي) عام 1959 ، الذي ترك الاثر الواضح في الدراسات التي تلت هذا الكتاب⁽¹³⁹⁾ . ان الهدف من هذه التنشئة هو ضمان استقرار النظام السياسي ودوامه بواسطة تنمية وتطوير الاتجاهات التي تنسجم مع اتجاهات النظام السياسي لدى الافراد منذ الطفولة المبكرة ، لذلك نجد ان الضوابط الاجتماعية تقسم وفق المديات التالية⁽¹⁴⁰⁾ :

أ. ضوابط تفعل فعلها ضمن المدى القريب.

ب. ضوابط تفعل فعلها ضمن المدى المتوسط.

ج. ضوابط لها نتائج على المدى البعيد.

د. ضوابط تقوم بعملها عبر الات الكترونية.

ان المرحلة الاولى في التنشئة الاجتماعية في جميع المجتمعات تحدث في العائلة وفي هذه المرحلة يبدأ الفرد بأكتساب الوعي بالوسط الاجتماعي الذي يحيط به والذي يؤثر في بناء شخصيته ، للسلطة في العائلة الاثر الكبير على الفرد والتي تنعكس فيما بعد على موقفه من القيم والادوار التي تتبناها الوحدات الاجتماعية السياسية الاعلى مستوى من العائلة ، فيعتاد الفرد على اطاعة سلطة الاب او الام والتي في النهاية تجعله يتطبع على طاعة السلطة

(139) المصدر نفسه ، ص 353.

(140) د.معين خليل العمر. المصدر السابق ، ص 90.

في المدرسة او العمل او السلطات السياسية فيما بعد. من خلال ماتقدم يتبين ان تأثير الضبط في التنشئة الاجتماعية داخل العائلة يتضمن التمعن في العلاقات الداخلية بين افراد العائلة والذي يتجسد في الابعاد الثلاثة التالية⁽¹⁴¹⁾:

- أ. توزيع السلطة في العائلة أي هل هي موزعة بين افراد الاسرة ام تتركز في شخص واحد؟
- ب. العلاقات الوثيقة او عدمها بين الفرد وذوي السلطة في العائلة.
- ج. انماط الانضباط في العائلة هل هي شديدة ومصحوبة بعقوبات مادية ام هي اكثر تساهلا وقائمة على اساس ديمقراطي ؟

عند دراسة اثر المحيط الاجتماعي على الضبط الاجتماعي يجب الاشارة الى الفرق بين نوعين من المجتمعات ، فهناك مجتمعات يكون فيها التماسك ميكانيكيا أي ان المجتمع يكون قائماً على التماثل والتجانس بين اعضاء والطبقات التي يتألف منها المجتمع ، وهناك مجتمعات أخرى تتميز بالتماسك او التضامن العضوي والتي يكون فيها التضامن قائم على التباين والاختلاف والذي يكتسب قوته من هذا الطيف الاجتماعي الذي يؤلف ذلك المجتمع⁽¹⁴²⁾.

ان الواقع المتفاوت للضبط الاجتماعي الذي يخضع له الافراد بسبب الفروق الفردية يظهر لنا الالتزام الذي تعلمه الافراد عن طريق التنشئة الاجتماعية والذي اصبح فيما بعد جزءاً من شخصيتهم ، بالاضافة الى الافراد الذين يتمتعون بشخصية المراقبة لرصد سلوك

⁽¹⁴¹⁾ د.صادق الاسود. المصدر السابق ، ص 356.

⁽¹⁴²⁾ عهود جبارة عبيدة. الضبط الاجتماعي وبناء المجتمع ، مجلة كلية التربية للبنات / قسم الخدمة الاجتماعية ، المجلد 25 لسنة 2014 ، ص 147.

الآخرين واتخاذهم مقياساً لهم ثم السعي الى تحقيق الشخصية الاجتماعية المقبولة في المجتمع من خلال التزامهم بقواعد الضبط الاجتماعي والتعاليم التي يؤكد عليها المجتمع⁽¹⁴³⁾ ، فالبيئة لها دور كبير على سلوك الافراد فهي تفرض على المجتمع اتخاذ خطة معينة من النظم والمفاهيم الاجتماعية ليتمكن الفرد من تكملة الادوار الاجتماعية بطريقة موضوعية ومنطقية ضمن اطار القيم والعادات والتقاليد والمعايير التي تنسجم مع مفاهيم افراد المجتمع.

⁽¹⁴³⁾ المصدر نفسه , ص 147.

المبحث الثاني

مظاهر العسكرية النظامية

تضخم اعداد الاجهزة العسكرية والجنود الى اعداد السكان

برزت ظاهرة عسكرية المجتمع العراقي وطغت معالمها وآثارها بشكل واضح منذ بدايات القرن الماضي حيث اخذت سياسات النظام السابق والثقافات والترسبات الاجتماعية القبلية والاضاع المحيطة الى توجهات حثيثة لبناء مجتمع مقاتل⁽¹⁴⁴⁾ ، حيث نجد ان جميع شرائح وطبقات المجتمع في العراق يخضعون للتدريب العسكري سواء في ثكنات عسكرية معدة لهذا الغرض او تدريب الطلبة في مدارسهم بعد انتهاء الدوام الرسمي ، فاصبحت معالم العسكر منتشرة في جميع مؤسسات الدولة ، والزي العسكري الذي يرتديه المدنيون المتعسكرون لايفارق الانظار بين ازقة الشوارع بعد عودتهم من التدريب.

ان مايعانيه العراق هو معضلة تاريخية مستعصية جراء غياب العدالة السياسية والاجتماعية ، حيث ان توجهات الاسر الحاكمة للعراق في اختيار السياسيين والمسؤولين في كافة مفاصل الدولة قائم على اساس القرابة والولاء ليس للوطن وانما ولاءه للأسرة الحاكمة. هنا تبرز العلاقة بين هذه النزعة وبين النمط الثقافي — الاجتماعي للمجتمع العراقي ، فهذا النمط لا يؤمن بالتعددية وتوزيع السلطة وموارد الدولة وينعكس ذلك على السلوك السياسي بشكل عام ، واهم مظاهره نجدها في الاقصاء والعنف ضد الاخر اضافة الى المعضلة المذهبية واستحقاقها السياسي على ضوء التداخل الجغرافي والقومي والمذهبي

⁽¹⁴⁴⁾ علي عبد العزيز الياسري. الامن القومي العراقي الابعاد الفكرية السياسية لأستراتيجية الامن القومي في العراق ، مجلس الامن الوطني - العراق 2010، ص137.

مع دول الجوار⁽¹⁴⁵⁾.

في العودة الى عسكرة المجتمع العراقي خلال حكم نظام البعث نجدها قائمة على ظروف وملابسات تلك المرحلة من تأثير الواقعين الداخلي والخارجي ، التي نتج عنها تغليب الابدولوجية العسكرية في انساق الدولة وانماط الحياة الاجتماعية. فيما يلي اهم الاشكال والمسميات للعسكرة النظامية في تلك الفترة هي⁽¹⁴⁶⁾:

أ. الجيش الشعبي. هو تشكيل جماهيري يعمل كجيش رديف مع الجيش النظامي ، ويعتبر قوة شبه عسكرية تتلقى التدريب من الجيش النظامي ولكن يتولى ادارتها البعثيون وحسب الدرجة الحزبية ، وكان يقتصر على البعثيين فقط ثم توسع ليشمل كل مواطن يقع تحت طائلة تحشيد الفرق الحزبية التي تعتبر كمراكز تجنيد للجيش الشعبي. عند وقف اطلاق النار مع ايران عام 1988 بلغ افراد الجيش العراقي والمليشيات والاجهزة الامنية نحو مليونان ونصف المليون في حين ان نفوس العراق في تلك الفترة حوالي 18 مليون نسمة ، فأذا استثنينا الاناث يكون هناك مامجموعه (278) من كل (1000) شخص يعملون في المجهود العسكري والامني⁽¹⁴⁷⁾.

ب. النخوة. بعد نهاية الحرب العراقية - الايرانية عام 1988 صدر القرار من القيادة العراقية بحل الجيش الشعبي استجابة لقرارات الامم المتحدة القاضي بتحجيم الآلة العسكرية لنظام البعث ، وبعد اجتياح القوات العراقية للكويت عام 1991 حاول

⁽¹⁴⁵⁾ علاء عكاب خلف (محرر). الاستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي ، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية ، بيت الحكمة العراق - بغداد ، الطبعة الاولى 2011، ص157.

⁽¹⁴⁶⁾ علي عبد العزيز الياسري. الابعاد السياسية لعسكرة المجتمع العراقي وسبل المعالجة الرئيسية ، مجلة العلوم السياسية ، العددان 38 - 39، ص231.

⁽¹⁴⁷⁾ حميد الهاشمي. عسكرة المجتمع العراقي رؤية انثروبولوجية في مظاهرها وآثارها السلبية ، مجلة علوم انسانية ، العدد 7 - 2004، ص 6.

صدام الالتفاف على قرار الامم المتحدة من خلال اطار اجتماعي تحت مسمى (النخوة) وهي قيمة من قيم العرب الاصيلية ، بأنشاء ميليشيا تحت مسميات جديدة للحفاظ على نظامه تحت تلك المسميات المبرقة بالوطنية⁽¹⁴⁸⁾ .

ج. جيش القدس. تم تشكيل هذه القوة بعد لقاء صدام حسين مع عدد من ممثلي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في جامعات العراق في 3 تشرين الاول 2000 ، حيث دعا الشعب العراقي للتطوع كمجاهدين لتحرير فلسطين حسب ادعاءه ، ثم اعقب ذلك اجتماع لمجلس قيادة الثورة وقيادة قطر العراق لحزب البعث لدراسة الوضع في فلسطين ، فتقرر فتح معسكرات للمتطوعين لاكمال تدريباتهم العسكرية وتم اليعاز بذلك الى وزارة الدفاع⁽¹⁴⁹⁾ ، وألزم جميع المواطنين وخصوصاً الموظفين بالمشاركة في معسكرات جيش القدس العائدة الى الجيش العراقي وبأشراف مشترك مع حزب البعث الذين كان دورهم الرئيسي في تأمين المتطوعين وايصالهم الى تلك المعسكرات قسراً.

د. فدائيو صدام. وهم من التشكيلات العسكرية غير الدستورية واجبها الرئيسي حماية صدام ونظامه ، وكان عدي صدام حسين ومستشاروه هم المسؤولون المباشر عن هذه القوة. كان الاختيار دقيق جداً لتجنيد هؤلاء المقاتلين ومواصفات معينة ومن الفئات العمرية (16 — 30)⁽¹⁵⁰⁾ .

هـ. الصلاحيات الواسعة للقادة العسكريين. من خلال تعيين العسكريين المسرحين من الخدمة في مناصب كبيرة كمحافظين للمحافظات او بمنصب قائم مقام

⁽¹⁴⁸⁾ علي عبد العزيز الياسري. المصدر السابق، ص231.

⁽¹⁴⁹⁾ المصدر نفسه، ص232.

⁽¹⁵⁰⁾ علي عبد العزيز الياسري. الامن القومي العراقي الابعاد الفكرية السياسية لأستراتيجية الامن القومي في العراق ، مجلس الامن الوطني - العراق 2010، ص152.

وذلك عقب فشل انتفاضة المحافظات الجنوبية عام 1991⁽¹⁵¹⁾ ، ان هذه الحالة لها ما لها من نتائج ايجابية في اعادة تقويم الدوائر ومؤسسات الدولة بعد الازمات التي يمر بها البلد من انحلال وضعف اداء القانون.

ان سقوط نظام البعث على يد قوات الاحتلال الامريكي عام 2003 واصدار القرار بحل الجيش العراقي والاجهزة الامنية ادى الى انتشار الآلاف من العسكريين في المجتمع بلا عمل في غاية لبناء جيش جديد وفقاً لما تراه سلطة الائتلاف المؤقتة بحيث لايشكل قوة عسكرية تمثل خطراً على المنطقة ، في محاولة لأن يبقى الجيش العراقي يفتقر للقوة وأن يبقى معتمداً على حلفاءه الاميركان⁽¹⁵²⁾ ، فتم تجهيز الجيش العراقي الجديد بأسلحة خفيفة تمكنه من القيام بواجبات حفظ الامن الداخلي فقط ليجنب قوات التحالف من الاحتكاك بالمدنيين وتجنب الخسائر المادية والبشرية في صفوف الجيش الامريكي على وجه الخصوص.

بعد قرار حل المؤسسة العسكرية العراقية بخمسة اشهر تقريباً ، أصدر الحاكم المدني لسلطة الائتلاف (بول بريمر) أمراً أدارياً بالرقم (22) في 2003/8/8 لإعادة تشكيل جيش عراقي جديد ، بناءً على القوانين والأعراف الدولية للحرب. بعد قرار (بريمر) بتشكيل الجيش الجديد بقدرة قوامها (17) فرقة وكل فرقة بأربعة ألوية ذات تجهيز خفيف من حيث الأسلحة والمعدات الا ماندر ، فأغلب هذه الفرق من المشاة وبعضها من المشاة الآلي مع فرقة مدرعة واحدة بالاضافة الى جهاز مكافحة الارهاب (العمليات

⁽¹⁵¹⁾ المصدر نفسه، ص152.

⁽¹⁵²⁾ نشارلز كلوفر. العنف يؤدي الى تغيير في السياسة بشأن الجيش العراقي ، الديلي تلكراف ، لندن 24 حزيران 2003.

الخاصة⁽¹⁵³⁾ ، لكن يجب الإشارة الى ان هذه الفرق العسكرية غير مكتملة في الهيكل التنظيمي من داخل الوحدات التابعة لها ، بتعبير آخر أي انها تفتقر الى التكامل من حيث العدد في الاشخاص والمعدات والاسلحة والتجهيزات ، وفي بعض الاحيان عدم وجود لبعض الوحدات العضوية التي تشكل تلك الفرق.

بعد تغيير النظام الديكتاتوري في العراق اصبح الاخير محط انظار اجهزة المخابرات للدول وفي مقدمتها الدول العظمى لتصفية حساباتهم على الاراضي العراقية من خلال استغلال بقايا شراذم حزب البعث المنحل واجهزة المخابرات والامن السابق الذين اصبحوا عاطلين عن العمل بين ليلة وضحاها ، فكان التحدي الجديد للجيش العراقي وقوى الامن الاخرى هو عمليات مكافحة التمرد فبدأ التفكير بوضع خطط جديدة لانشاء جيش قادر ومحترف يمكنه اداء الواجبات القتالية الموكلة اليه ، لكن استمرار عمليات التمرد التي طالت عموم المحافظات العراقية قد انهكت الجيش الذي هو طور التكوين ، ومن الاسباب الرئيسية في تأخر واستنزاف قدرات الجيش هي:

أ. هشاشة الوضع الامني في العراق بسبب التحول الديمقراطي في نظام الحكم وبناء الدولة من جديد بعد خمساً وثلاثون عاماً من حكم نظام ديكتاتوري.

ب. ضعف التدريب والتجهيز الذي تتلقاه القوات العسكرية وقوى الامن الداخلي واجهزة الاستخبارات.

ج. انتشار واسع النطاق للمجاميع المسلحة والتنازع السياسي وفقدان الثقة بين القيادات السياسية.

⁽¹⁵³⁾ د.حسن تركي عمير. المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الارهابية: عوامل الانجاز ودواعي الاخفاق ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، جامعة ديالى/كلية القانون والعلوم السياسية ، العدد 12 عام 2015.

تؤدي المؤسسة العسكرية دوراً مميزاً في الدفاع عن الوطن والحفاظ على أمنه واستقراره ، خاضت القوات المسلحة العراقية من اجل ذلك العديد من المعارك والحروب وقدمت قوافل الشهداء والقوات المسلحة بصنوفها المختلفة أخذت بالتطور والتحديث لتتمكن من القيام بدورها المقدس تجاه الوطن وساهمت في العديد من المجالات التنموية أهمها:

أ . تهيئة القوى البشرية.

ب . المساهمة في البناء والاعمار.

ج . العناية الصحية ومجابهة الكوارث.

د . تنمية الاقتصاد الوطني.

هـ . البحث والتطوير العلمي ونقل التكنولوجيا.

و . استيعاب اعداد كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل.

بعد تزايد أنشطة الارهاب عام 2006 وتفاقم أزمة الاقتتال الطائفي وخصوصاً بعد نسف ضريح الامامين العسكريين (عليهما السلام) وعجز السلطات العراقية والقوات الامريكية على كبح اعمال تنظيم القاعدة الارهابي ، اعاد الاميركان استراتيجيتهم في إعداد وتسليح الجيش العراقي فسمحوا للعراق بأبرام عقود التسليح المشروطة مع بعض الدول لأستيراد اسلحة ومعدات ثقيلة وطائرات وأن كانت بأعداد قليلة لاتفي بمتطلبات المرحلة التي يمر بها العراق ، حيث شكلت الوحدات العضوية التي تؤلف الهيكل التنظيمي لمقرات فرق الجيش من كتائب الهندسة والاتصالات وافواج الاستطلاع..الخ.

ان واقع المجتمع العراقي يفرض انشاء قوات عسكرية وامنية بعيدة عن الأسس

الطائفية والعرقية وان يكون لها ولقياداتها ولاء وطني للدولة والوطن وتتسلح بالعقيدة القتالية الصحيحة والتسليح الحقيقي الذي به تحمي مصالح الوطن وشعبه وارضه من العدوان الداخلي، وتتوخى سلامة أمن الدولة والمحافظة على استقلاليتها وشرعيتها واستمرارية تقدم المجتمع وأخيراً تهدف إلى دعم وحدة المجتمع وتعزيز كيانه القومي والمحافظة على قواه المنتجة وحماية مثله الاجتماعية وتراثه الحضاري والقيمي من التحلل والفوضى والارتباك الذي قد يدخل إليه نتيجة تعرضه للاستغلال والعدوان والاحتلال⁽¹⁵⁴⁾. ان كل تلك المهام يجب ان تقوم بها قوة عسكرية ذات قابليات تتناسب مع حجم التهديدات التي يتعرض لها العراق على وجه التحديد.

يحتاج العراق الى اعادة البناء المهني والوطني للقوات المسلحة بقواتها الاساسية الثلاثة (الجوية والبحرية والبرية) بكافة مؤسساتها للوصول بها الى مستوى قدرة الدفاع عن العراق وردع مخاطر العدوان الخارجي والداخلي عنه، وهي ضرورة وطنية عاجلة قصوى يجب عدم التباطؤ في الالتفات الجاد اليها اكثر مما حصل حتى الآن، فالقوات المسلحة هي اداة الدولة الاساس للاشتباك بالعدو لقهر ارادته في تحقيق نواياه ، وكذلك قد تستخدم في قضايا الامن الداخلي عند الضرورة كما في عمليات مكافحة التمرد التي تقوم بها وحدات الجيش بعد تغيير النظام عام 2003.

يعتمد ارتفاع توجه البلدان نحو التسليح على التطورات والتحديات في البيئة الامنية وعلى العقيدة العسكرية والسياسة الامنية التي تتخذها الحكومات ، وان انتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين فتحت الفرصة للدول الاخرى للاعتماد على الوسائل غير العسكرية لسد حاجة الامن بدلا من المعدات العسكرية المكلفة ، لكن تزايد المخاوف

⁽¹⁵⁴⁾ الرائد الحقوقي جاسم محمود صالح. دور المجتمع في بناء المؤسسة العسكرية ، كلية الاركان / جامعة الدفاع الوطني ، دورة الاركان المشتركة / 73 ، ص 11.

المتعلقة بالتهديدات الارهابية على الامن الداخلي اجبرت تلك البلدان لإعادة فعالية استخدام الوسائل العسكرية ضد هذا التهديد ، ناهيك عن تأجيج عمليات التمرد بكافة اشكالها من الداخل بأستغلال موارد الشعوب فيها⁽¹⁵⁵⁾.

تفاوت نسب التسليح لعدد السكان

ان الوسائل الاساسية التي تركز عليها الدولة في توفير الامن هي القوة العسكرية التي تعتبر كقوة رادعة تلوح بها الدولة لدرء الاخطار المحدقة بها ، يجب الاشارة الى ان الدول التي تسعى لتحقيق هدفها في توفير الامن لجأت الى تنشيط وسائل الامن القومي او الجماعي التقليدية مع درجات مختلفة من الاستراتيجية الهجومية والدفاع الموسع والاستباق وعرض القوة من خلال ماليها من عناصر مشتركة فتوجهت لبناء البرنامج الامني الجديد (عمليات دعم وحفظ السلام والتدخل العسكري لأغراض انسانية) ، لكن ذلك لا يكفي للاعتماد عليه كلياً في تحقق الامن⁽¹⁵⁶⁾.

عند قياس هذه الحالة على الواقع في العراق فأن الحاجة الى التسليح تكون اكثر الحاحاً وضرورة التي تستدعيها عدة دوافع كان اكثرها شيوعاً هو حالة الخطر المستمر والتحديات التي تواجه سياسة الدولة والتي تؤثر على مصالح واهداف الدولة والشعب. لقد اخذ صانعو القرار بتجسيد هذه الاسباب في تطبيق مضامينه ووسائله على أمل الحصول على فرصة البقاء لأطول فترة ممكنة في إدارة الدولة ، مع الاشارة الى الموروث من ثقافة الحروب التي تعيش في الشخصية العراقية وتأقلم المواطن مع هذه المظاهر وعدها

⁽¹⁵⁵⁾ أيان إنطوني (محرر). الكتاب السنوي: التسليح ونزع السلاح والامن الدولي 2003 ، مركز دراسات الوحدة العربية ،

ترجمة فادي حمود وآخرون، ص446.

⁽¹⁵⁶⁾ المصدر نفسه، ص449.

جزءاً من ثقافته⁽¹⁵⁷⁾.

توفر القوات المسلحة الوسيلة لأنجاز وظائف الدفاع (والامن الداخلي عند الحاجة) ، وهي تشكل البنية التحتية الرئيسية للدفاع لما تتمتع به من نظام معقد ومتطور لتحقيق الغاية الرئيسية منها. ان هذا الطرح يفند الفكرة القائلة بتقليص او الغاء بعض القوات المسلحة على حساب الوحدات على الارض⁽¹⁵⁸⁾ ، فلا يمكن تحقيق مكتسبات المعركة فقط بالاجهزة والمعدات المتطورة التي ادخلت حديثاً في بعض الدول ، حيث اثبتت التجارب الميدانية بأن استخدام تلك الاجهزة والمعدات في المجالات العسكرية والامنية ماهو الا جزء مكمل لتلك القوات ولايمكن ان يحل محلها اطلاقاً.

عندما بدأت الحرب العراقية — الايرانية عام 1980 كان عدد فرق الجيش لايتجاوز (12) فرقة بعدد مقاتلين يبلغ 000,200 مقاتل ، ثم تضاعف حجم الجيش العراقي على أثر تلك الحرب ليصل عديده في عام 1985 الى 000,500 مقاتل في (23) فرقة تضم فرق مدرعة وآلية وفرق المشاة⁽¹⁵⁹⁾ ، ارتفعت هذه الارقام بنسب كبيرة في نهاية الحرب عام 1988 نظراً لطول المدة التي استمرت عليها تلك الحرب وتداعياتها وتأثيراتها على طرفي الصراع اضافة الى متطلبات المرحلة الحرجة التي واجهها العراق آنذاك حيث كانت المعارك ممتدة على طول الحدود الشرقية أي مايقارب 1200 كم⁽¹⁶⁰⁾.

تعتبر الفترة بين عام 1988م وحتى عام 1990م هي العصر الذهبي للجيش العراقي

⁽¹⁵⁷⁾ علي عبد العزيز الياسري. المصدر السابق، ص 141.

⁽¹⁵⁸⁾ علاء عكاب خلف (محرر). استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي ، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية ، بيت الحكمة العراق - بغداد ، الطبعة الاولى 2011، ص 351.

⁽¹⁵⁹⁾ الشبكة الدولية للانترنت ، النور ، اخذت بتاريخ 5 آب 2016.

<http://www.alnoor.se/article.asp?id=264863#sthash.G2fm6K7Q.dpuf>

⁽¹⁶⁰⁾ علاء عكاب خلف (محرر). المصدر السابق، ص 349.

من حيث العدد والاسلحة والخبرة القتالية والمعنويات حيث خرج العراق من الحرب مع ايران وهو يمتلك ما يزيد عن مليون عسكري منظمون في 57 فرقة ما بين مدرعة والية ومشاة اعتيادي وقوات خاصة مجربة وكفوءة ، وقوة جوية يزيد عدد طائراتها عن ال 400 طائرة وقوة صاروخية ضاربة قوية تصل مدياتها الى 650 كم او اكثر وقوة بحرية وان كانت صغيرة لكنها على وشك التحول الى قوة بحرية اقليمية واسعة هذا ناهيك عن الخبرة الكبيرة للقوات العراقية ، فكانت الذروة التي وصل اليها هذا الجيش العراقي عام 1988⁽¹⁶¹⁾.

بعد عام 1991 والكارثة التي حلت بالجيش العراقي بسبب القرارات الهوجاء في اجتياح الكويت ومالحقه من تبعات وآثار أدت الى تدمير بنية المؤسسة العسكرية بما فيها الحصار الاقتصادي وتوقف تجهيز العراق بأغلب انواع الاسلحة والمعدات أو قطع الغيار وخاصة للطائرات المقاتلة والسمتية والدبابات والمدفعية. انخفضت قدرة وقابلية الجيش العراقي بمستويات كبيرة ، حيث يقدر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) قوة الجيش العراقي بعد حرب الخليج الثانية حوالي (6) فرق مدرعة وآلية و (12) فرقة مشاة إضافة الى قوات الحرس الجمهوري ولوائين قوات خاصة ، وقدرت مجموع هذه القوة بـ (350,000) مقاتل بعد ان وصل عدد الجيش العراقي في نهاية عام 1988 الى المليون مقاتل⁽¹⁶²⁾.

بعد غزو العراق من قبل القوات الامريكية وقوات التحالف كان اول عمل قام به الحاكم المدني الامريكي للعراق (بول بريمر) هو حل الجيش العراقي ، وبعد شهر تقريباً

⁽¹⁶¹⁾ رائد مد.عبدالله عبد احمد. الواقع الحالي لتنظيم الجيش العراقي الجديد والرؤيا المستقبلية له ، كلية الاركان / جامعة الدفاع الوطني ، دورة الاركان المشتركة 73 ، ص 4.

⁽¹⁶²⁾ الشبكة الدولية للانترنت ، النور ، المصدر السابق.

من هذا القرار اشار (وولتر سكولب) مستشار بريمر للشؤون العسكرية العراقية عن تشكيل جيش عراقي جديد يتألف من (40,000) مقاتل خلال الثلاث سنوات الاولى من الاحتلال ، وبالفعل تم تشكيل قوات الدفاع المدني والتي سميت فيما بعد بقوات الحرس الوطني ، حيث نظمت بوحدات وتشكيلات تتبع بشكل هرمي الى قيادات الفرق العسكرية فسمي بالجيش العراقي الجديد ، المكون من (14) فرقة مشاة ومشاة آلي وفرقة مدرعة واحدة.

لكل دولة بما فيها الدول المتطورة هناك تنظيم اعلى للدفاع وهو الالية المسؤولة عن صياغة وتطبيق سياسة الدفاع وادارة البنى التحتية الدفاعية ، والتي يمكن نطلق عليها (القيادة الوطنية العليا) التي تتخذ كافة الاستعدادات للحرب على المستويات السوقية والاستراتيجية خلال فترات السلم. هناك متطلبات اساسية يجب تلبيتها لتشكيل مجموعها العناصر التي تسمح بتأدية الوظيفة الرئيسية للقوة العسكرية ، ويعتمد هذا التنظيم الاعلى لتوفير البيئة الجيدة للبنية الدفاعية على التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها البلد ، وهي كما يلي⁽¹⁶³⁾:

أ. اصبح الاحتفاظ بالمؤسسات العسكرية امراً باهض التكاليف ، لذلك يتطلب تطبيق اساليب الادارة العلمية لضمان الاستخدام الامثل والاكثر اقتصادا للموارد المتاحة.

ب. ضعف أداء الحكومة العراقية وخصوصاً الأجهزة الأمنية في مكافحة الإرهاب في الفترة التي تلت سقوط النظام السابق.

ج. الصراعات الدائرة بين الكتل السياسية حول المناصب واقتسام الغنائم

⁽¹⁶³⁾ اللواء الركن المتقاعد. محمد احمد عزت البياتي. مراكز الدفاع والامن في بناء الدولة العراقية الوطنية ، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية ، بيت الحكمة العراق - بغداد ، الطبعة الاولى 2011، ص372.

والانشغال بالأمور الثانوية.

د. غياب الدور الفاعل لمؤسسات الدولة الاخرى كون ان الدولة بدأت ببناء اجهزتها ومؤسساتها من نقطة البدء.

ه. التردد في اتخاذ القرارات المركزية في تلك الفترة.

و. وجود القاعدة في العراق وعصابات الجريمة المنظمة والاعضاء الفاعلين في النظام السابق من البعث المنحل والاجهزة الاخرى الذين استبعدوا بعد سقوط نظام البعث.

ز. تدخل دول الجوار في الشأن العراقي ، اضافة الى وجود حركة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة لإيران في داخل العراق واستغلالها من بعض الدول للقيام بعمليات داخل العراق.

ح. التطورات الكبيرة والسريعة في مجال منظومات الاسلحة خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، حيث ظهرت الاسلحة النووية كقوة ردع هائلة للدول التي تمتلكها لتفرض ارادتها على الدول النامية.

ط. الوجود العسكري الأمريكي والغربي في العراق ، سباق التسلح في المنطقة والضغط السياسية لمنع او تحديد تسليح القوات العراقية.

ي. التهديدات الاقتصادية والمالية.

الانفاق العسكري الى اجمالي الانفاق العام

يعتبر الإنفاق العسكري المصدر الرئيسي لتسليح وتطوير وتدريب القوات المسلحة في أي دولة من دول العالم والإنفاق على العاملين فيها، ويرتبط هذا الإنفاق ارتباطاً وثيقاً بعوامل عديدة من أهمها مدى قدرة الدولة الاقتصادية، ووجود عدائيات للدولة من عدمه، وحالة النظام الدولي الذي يسمح إما بالدبلوماسية والحلول السياسية أو الصراعات واللجوء الى الحل العسكري في حل المشاكل الدولية.

هناك فرق بين ميزانية الدفاع وهي الأموال التي تخطط الدولة لصرفها على قواتها المسلحة خلال عام ما وبين الإنفاق العسكري الفعلي على هذه القوات المسلحة خلال نفس العام، وغالباً ما لا يتم الالتزام بالميزانية المخصصة، وفي معظم الأحوال يفوق الإنفاق العسكري الفعلي الميزانية المخصصة للدفاع إما لارتفاع أسعار الأسلحة والمعدات وتكاليف الصيانة والرواتب أو لوجود أحداث طارئة تستدعي زيادة الإنفاق عن المحدد في ميزانية الدولة.

لقد تضاءل الإنفاق العسكري للعراق منذ تسلم البعث للسلطة عام 1968 ، ففي عام 1970 انفقت الحكومة العراقية ما يعادل 19,4% من الناتج المحلي الاجمالي وارتفع هذا الرقم الى 22,8% من الناتج المحلي الاجمالي أي ما يعادل 3,1 بليون دولار ، ثم تزايد هذا الرقم عام 1980 الى 38,8% من الناتج المحلي الاجمالي⁽¹⁶⁴⁾ . لقد استنزف هذا الانفاق الهائل ما يعادل 75% من الايرادات النفطية ، ان هذه الارقام التي اخذت

⁽¹⁶⁴⁾ الشبكة الدولية للانترنت. حميد الهاشمي. عسكرة المجتمع العراقي , مجلة علوم انسانية , العدد 7 , مارس 2004.
www.uluminsania.net

بالتصاعد ليست بحالة غريبة مقارنة مع تلك المرحلة التي يمر بها العراق من صراعات وحروب.

اتفق المحللون في جميع أنحاء العالم على أن النسبة المئوية المخصصة للإنفاق العسكري مقارنة بالنتاج المحلي الإجمالي للدولة غالباً ما تكون في حدود 4-5 % من إجمالي ناتجها المحلي الإجمالي، ترتفع إلى حوالي 10% في حالات التوتر والاستعداد للحرب، وتصل إلى ما يقارب 20% في حالة الحرب أو الفترات الحرجة التي تعقب الخسائر الكبيرة في القوات المسلحة أثناء أو بعد الحروب، واللافت للنظر هنا أن هذه الأرقام مجرد دلالة أو مؤشر فقط وقد تقل أو تزيد عن النسب المحددة في الظروف المختلفة نظراً لتدخل عوامل عديدة من أهمها⁽¹⁶⁵⁾:

- أ. قدرة الدولة الاقتصادية.
 - ب. مدة الصراع المسلح (الحرب).
 - ج. قدرة الدولة وامكانياتها على التصنيع العسكري.
 - د. مدى معاونة حلفاء الدولة في صراعها ومدى تحملهم جزء من تلك التكاليف.
 - هـ. تمثيل الرمي وإصابة الأهداف.
 - و. تمثيل الأجواء المطلوب العمل بها.
- على الرغم من انتهاء حرب الخليج الأولى وما خلفته من آثار اقتصادية واجتماعية في العراق إلا ان ظهور بوادر الازمة مع الكويت جعلت الانفاق العسكري مستمراً في تصاعد معدلاته التي بلغت 5,12 مليار دولار ليشكل مايقارب 25% من الانفاق

⁽¹⁶⁵⁾ الامانة العامة لجامعة الدول العربية , اللواء الدكتور عادل عبدة مسعود , الانفاق العسكري العربي (دراسة تحليلية) , التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003 , ابو ضبي 2003.

العسكري العربي⁽¹⁶⁶⁾. بعد تغيير نظام الحكم في العراق عام 2003 وحل الجيش العراقي وبعض المؤسسات الاخرى ، كان على القوات الامريكية اعادة تشكيل الجيش العراقي وبناءه وتشكيله بما يلائم متطلبات المرحلة التي يواجهها العراق من انتشار المجاميع والتنظيمات المسلحة.

كان الانفاق العسكري في عام 2004 غير منسجم مع طبيعة المرحلة التي يمر بها العراق إذ بلغ 5,1 مليار دولار في وقت ان الجيش العراقي لا يمتلك اية معدات او اسلحة او اعداد من المقاتلين تناسب حجم السكان او مساحة البلد او الاوضاع الراهنة آنذاك من انحلال تام لمؤسسات الدولة ، ثم ارتفعت نسبة الانفاق العسكري عام 2005 الى 25,3 مليار دولار. واصل الانفاق العسكري بالتصاعد فبلغ 6 مليار دولار في عام 2006 ليكون ضعف نسبة الانفاق العسكري للعام الذي سبقه⁽¹⁶⁷⁾ ، وفي عام 2007 ارتفع الى 25,7 مليار دولار لتجهيز وتكامل القوات المسلحة.

لقد تعاضم الاهتمام في السنوات الاخيرة لدراسة العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي ، فجرى البحث في جدلية العلاقة في ان الانفاق العسكري مثبطاً ام محفزاً للنمو الاقتصادي مقارنة مع الدلائل المتناقضة للآثار الفعلية لهذا الانفاق على الاقتصاد العام ، وهناك بعض المؤيدين للانفاق العسكري الذين يذهبون الى ان لهذا الانفاق اثراً

⁽¹⁶⁶⁾ الرائد مشاة آلي. علي سعدي مالك جعفر. الانفاق العسكري واثره على التنمية الاقتصادية: العراق مثالا ، جامعة الدفاع الوطني / كلية الاركان / دورة الاركان المشتركة 75 ، ص 41.

⁽¹⁶⁷⁾ بيتر ستالنهايم وآخرون. الانفاق العسكري والتسلح ونزع السلاح والامن الدولي ، معهد ستوكهولم لبحاث السلام الدولي ، الكتاب السنوي 2005 ، ترجمة حسن حسن وآخرون ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ص 412.

ايجابيا على النمو الاقتصادي مستنديين في ذلك الى الاسباب التالية⁽¹⁶⁸⁾:

أ. الاستناد الى التبرير النظري للنظرية الكينزية ، ينظر الملحق (ب) ، في ان الانفاق العسكري سوف يزيد الانتاج القومي من خلال عمل المضاعف في حالة وجود قصور في الطلب الكلي ، كذلك في الاجل الطويل اذا كان الطلب الكلي اقل من الانتاج الامثل فأن زيادة الانفاق العسكري قد يؤدي الى الاستخدام الامثل للموارد ، وبالتالي زيادة الاستثمار والنمو طالما كان هذا الانفاق مستقلا.

ب. تستفيد الدولة من الاقتصاد الخارجي الايجابي للتطور التكنولوجي والمواكبة لهذا النوع من الانتاج والتي قد تنتشر الى الانتاج المدني وتطوره.

ج. ان قسماً كبيراً من الانفاق العسكري يذهب الى تطوير البنى التحتية للدولة مثل (المطارات ، الطرق والجسور ، شبكات الاتصال ، المعلوماتية) ، حيث تستفيد منها القطاعات الاخرى غير العسكرية.

د. يدعم الانفاق العسكري النمو الاقتصادي عن طريق توفير الامن الداخلي والخارجي ، مما يخلق بيئة جيدة للمستثمرين المحليين والاجانب.

لايوجد اتفاق بين الباحثين حول اثر الانفاق العسكري على النمو الاقتصادي من حيث العلاقة السببية بينهما ، فالفوائد السابقة الذكر للانفاق العسكري قد تصبح مكلفة اذا كان الطلب على المعدات العسكرية يؤمن عن طريق الاستيراد فقط ، كذلك عندما يكون الانفاق العسكري على حساب تقليل الانفاق العام الخاص بالمرافق الاخرى كالتيعليم والصحة والبنى التحتية ، مما يسبب تقليل فرص العمل وازدياد البطالة. ان

⁽¹⁶⁸⁾ د. زكية مشعل. الانفاق العسكري والتنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية لبعض الدول العربية في منطقة الشرق الاوسط ، جامعة اليرموك / كلية الاقتصاد / قسم الاقتصاد ، اردن - الاردن ، ص 923.

المؤيدين لفكرة ان الانفاق يثبط النمو الاقتصادي يعتمدون على الاسباب التالية⁽¹⁶⁹⁾:

أ. ان الانفاق العسكري يقلل النمو الاقتصادي بسبب تحويل الموارد من القطاعات الاقتصادية

المنتجة ، خاصة قطاع التصدير الذي يعتبر محركاً للنمو الى نشاطات غير منتجة اقتصادياً.

ب. ان الانفاق العسكري له تأثيرات طاردة للاستثمار العام والخاص ، وذلك له أثر سلبي على النمو

طويل الامد.

ج. قد يؤدي الانفاق العسكري لحدوث زيادة في عجز موازين المدفوعات ، وذلك لزيادة الاستيراد

من المعدات العسكرية.

د. ان الزيادة في الانفاق العسكري تحد من النمو من خلال البيروقراطية وزيادة العبء الضريبي

تمويل هذا الانفاق.

من الناحية النظرية قد يساهم الانفاق في زيادة النمو الاقتصادي من خلال تطور البنى التحتية

والقيام بتوفير الامن الداخلي وتأمين الحدود لخلق البيئة الآمنة للاستثمارات المحلية والاجنبية ، ومن

ناحية أخرى قد يسبب تراجعاً للنمو بسبب تحويل الموارد الاقتصادية من القطاعات المنتجة الى

نشاطات اخرى غير منتجة اقتصادياً ولكنها حاجة ملحة وضرورة من ضرورات تشجيع رؤوس الاموال

وتنمية الاقتصاد. من اهم الدوافع الاقتصادية التي تسهم برفع نسب الانفاق العسكري وزيادة درجة

التسلح هي مايلي⁽¹⁷⁰⁾:

أ. حماية الاقتصاد الوطني بشكل عام وماتمتع به الدولة من ثروات طبيعية ذات صبغة

استراتيجية.

⁽¹⁶⁹⁾ المصدر نفسه ، ص 924.

⁽¹⁷⁰⁾ د. سعيد الخطيب. الانفاق العسكري والتنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية لبعض الدول العربية في منطقة الشرق الاوسط ، جامعة اليرموك / كلية الاقتصاد / قسم الاقتصاد ، اردن - الاردن ، ص 931.

ب. حماية البنية التحتية والهياكل الارتكازية الصناعية على وجه التحديد لأنها تمثل الحلقة التقنية المتقدمة لتنفيذ الخطط والبرامج التنموية.

ج. الحد من الضغوط السياسية الناجمة عن العوائق الاقتصادية التي تواجهها الدولة ، فتجد في اللجوء للتسلح أشعاراً بالرد على ذلك بالتلويح بالقوة.

د. مواجهة الضغوط الاقتصادية التي قد تتعرض لها من قبل دولة او مجموعة دول ، لتفرض ارادتها وقراراتها السياسية باستخدام القوة العسكرية او التلويح بها ، حيث تعتبر رادع مهم لكثير من الضغوط الخارجية.

ان السلام لايشكل ضماناً لعدم قيام حرب حيث انه يمكن ان يفرض صعوبات على شن الحرب لكنه لن يكون عائقاً دون نشوبها ، ومن يتتبع الادبيات العسكرية والسياسية والاستراتيجية وخاصة اقوال وافعال الرؤساء التي خاضت ضمار الحروب نجد ان الوسيلة الوحيدة للقول الفصل هو بالتفوق العسكري لحل النزاعات ، سواء كان ذلك التفوق بنوعية المقاتل او السلاح او المعدات الحديثة ، ان هذا التفوق هو القادر على تحقيق الردع المطلوب لمواجهة اسوأ الاحتمالات التي قد تطرأ على موازين القوى سواء في مرحلة التفاوض او مابعد السلام⁽¹⁷¹⁾. هناك عدة بدائل تشكل كل منها وسيلة لتطوير الاستراتيجية العسكرية منها:

أ. المفهوم الامني الدفاعي. الذي يتوقع بأن الدولة تواجه عدواً محتملاً ، فتكون مهمة الجيش اختراق خطوط العدو بهدف نقل الحرب الى الاراضي المعادية لتجنب الخسائر البشرية والمادية.

⁽¹⁷¹⁾ احمد شوقي الحنفي. عوامل انتشار الظاهرة العسكرية ، المنار ، العدد 64 ابريل 1990.

- ب. المفهوم الهجومي. وهو يخضع لضروف الضغط الاقتصادي ومدى قدرة الدولة على تحمل اعباء جيش كبير العدد والعدة والتجهيز بمجموعة من الاسلحة المتطورة.
- ج. الجيش الصغير الذكي. هو الخيار الذي يستمد سماته من التجارب المكتسبة من الصراعات المسلحة التي تخوضها الجيوش مقترناً بالتقدم التكنولوجي والمعدات والاسلحة الحديثة ، اضافة الى ذلك قيادة وسيطرة دقيقة وفقاً لاستخبارات دقيقة واستباقية.
- د. خيار الاسلحة النووية. كقوة ردع للدولة للتلويح باستخدامها عند الضرورة ووسيلة ضغط ومساومة لضمان ايصال الامن الى اعلى مراتبه من خلال التأثير على ميزان القوى الاقليمي.
- هـ. خيار زرع الفوضى لدى الخصم. أي العمل وفقاً لمنظار عدم خلق بيئة ملائمة تدفع الخصم للهجوم وانما اشغاله ببيئته الداخلية.

الانقلابات العسكرية

لم تكن الخدمة العسكرية فكرة جديدة بالنسبة لمواطني بلاد ما بين النهرين ، ان نظام الجندية في العراق قديم قدم الحضارة العراقية ، على الرغم من اننا نحتفل من كل عام في السادس من كانون الثاني بذكرى تأسيس الجيش العراقي الحديث في سنة 1921 الذي هو بحق وريث امجاد وبطولات تضرب في عمق التاريخ⁽¹⁷²⁾ ، فتأسست نواة الجيش العراقي في يوم 6 كانون الثاني 1921 عندما تم تشكيل اول فوج عراقي وهو فوج (موسى الكاظم) وكان اسكانه في خان الكابولي في الكاظمية والفوج الثاني في الموصل

⁽¹⁷²⁾ اللواء الركن المتقاعد. محمود احمد عزت (ترجمة) ، دور العسكر في السياسة ، بيت الحكمة ، بغداد - باب المعظم ، الطبعة الاولى 2012 ، ص 117.

والفوج الثالث في السليمانية وتم اختيار بناية وزارة الدفاع في بيت عبد القادر الخضري في شارع الرشيد على نهر دجلة وكان اول وزير للدفاع هو الفريق جعفر باشا الذي كان ميالاً الى السياسة ، ثم اخذ بتشكيل الوية اخرى ثم فرق لتتوزع في مناطق الوسط والشمال والجنوب حتى يستقر في نهاية الحكم الملكي على اربعة فرق عسكرية⁽¹⁷³⁾ .

بعد استقرار الامور وتبلور العملية السياسية وتولي الملك غازي مهام المملكة عام 1934 تطورت مهام الجيش فكان من الطبيعي ان تكون للجيش مهام قتالية مهمة بسبب حركات التمرد الكثيرة في البلاد واصطفاف القبائل المناوئة للحكومة مع بقع للتمرد والتي هي خارج امكانيات الشرطة فدعت الحاجة ليتدخل الجيش لبطس نفوذ الدولة وانصياح الجميع للقانون وهي نتيجة طبيعية لكون العراق قد خرج توا من سيطرة الدولة العثمانية ولم يعد واضحا لدى العشائر ودول الجوار والحركات الدينية ماهو النظام الجديد وعليه من المتوقع ان تشق بعض القبائل عصا الطاعة وعليه يتطلب حركة بعض الوحدات من العاصمة باتجاه الجنوب او الشمال لقمع التمرد والقضاء على العصيان⁽¹⁷⁴⁾ ، ان توجه البريطانيون لبناء قوات عراقية كان لتقليل الضغط على الجيش البريطاني.

عند الحديث عن الانقلابات العسكرية التي وقعت في دول العالم الثالث خلال مرحلة الحرب الباردة كانت تعتمد على مدى دعم الدول الكبرى المتمثلة بالمعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ، والمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي سابقاً ، لكن مع انهيار الند القوي للولايات المتحدة وانفراد الاخيرة باسيطرة على شؤون العالم أضحت الانقلابات العسكرية تتصف بخصائص جديدة قائمة على اساس مدى قيام

⁽¹⁷³⁾ الفريق الدكتور.سعد العبيدي. وأد البطل (نهاية جيش وملحمة وطن) ، دار الكتب والوثائق ببغداد لسنة 2012 ، الطبعة الاولى 2013 ، ص54.

⁽¹⁷⁴⁾ اللواء الركن المتقاعد. محمود احمد عزت (ترجمة). مصدر سابق ، ص123.

النخب الحاكمة بتطبيق النهج الليبرالي بشقيه السياسي والاقتصادي مع الاحتفاظ في التحكم بأرساء وتطبيق هذا النهج بالشكل الذي ترتضيه⁽¹⁷⁵⁾ ، بالرغم من تراجع دور المؤسسة العسكرية في هذا المجال بعد هذه المتغيرات الدولية الا انها تبقى الاداة التي يمكن تحريكها بمباركة الدول العظمى متى 5
يما وجدت مصالحها معرضة للتهديد والخطر.

منذ تأسيس الجيش العراقي حصلت ستة انقلابات عسكرية نجحت في تغيير شكل السلطة ولكنها أرست قواعد الهدم البنائي للقوات المسلحة ، استهلها الفريق بكر صدقي عام 1936 وختمها حزب البعث عام 1968 ناهيك عن الانقلابات الاخرى التي اسهمت في عملية الهدم على الرغم من عدم نجاحها في الوصول الى السلطة⁽¹⁷⁶⁾ . ان فعل الانقلاب واقع حال لا يقتصر حصوله على العراق ، فقد لجأت غالبية الدول في المنطقة الى استخدام قواتها المسلحة لتغيير سلطة الدولة ، فأن شكل الادارة وطبيعة المجتمع وخصائص الشخصية واسلوب قيادة العسكر وطريقة التعامل معهم ومن ثم دفعهم للخوض في مشاكل الامن الداخلي ، كلها اسهمت في عملية الهدم سواء بالتجاوز على سلطة الدولة او بتجاوز الدولة على ضوابط وقيم الجيش. لأغراض التحليل الخاص بدور كل انقلاب سيتم التطرق لبعض التفاصيل لتلك الانقلابات التي اخذت بعضها مسميات القامئين عليها والبعض الاخر سميت نسبة لتواريخ تنفيذها⁽¹⁷⁷⁾ ، وهي حسب التسلسل الزمني لحدوثها ، ينظر الملحق (ج).
ان محاولات الانقلاب على سلطة الدولة التي بدأت اسلوباً للضباط في محاولة لتغيير

(175) د. احمد عدنان كاظم. أثر التحولات العالمية في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في العالم الثالث ، دار الكتب والوثائق ببغداد 2015 ، الطبعة الاولى 2016 ، ص 137.

(176) الشبكة الدولية للانترنت. الفريق الدكتور.سعد العبيدي. الهدم البنيوي في الانقلاب العسكري العراقي ، 2016/8/2. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=318301>

(177) الفريق الدكتور.سعد العبيدي. المصدر السابق ، ص 57.

وجه السلطة في ثلاثينيات القرن الماضي أصبحت وسيلة للوصول للسلطة والتحكم في مقدرات الدولة ، فبعد نجاح عبد الكريم قاسم في انقلابه عام 1958 وانتشار خلايا الاحزاب المتمثلة بالحزب الشيوعي وحزب البعث داخل بنية القوات المسلحة ، تكونت منظمات للعديد من الضباط والجنود الذين جنحت نفوسهم لحمل الانقلاب توافقاً مع رؤى احزابهم ، فكانت اولها تلك المحاولة التي سميت بأسم صاحبها نائب العريف (حسن سريع) يوم 3 تموز 1963 بعد ان حشد مجموعة من الجنود وضباط الصف من تنظيمه ، فقاموا بتحرير السجناء العسكريين في معسكر الرشيد واغلقوا منافذ المعسكر واعتقلوا بعض المسؤولين فيه ، لكنها انتهت المحاولة بالفشل وحكم بأعدام جميع المشاركين⁽¹⁷⁸⁾ .

ان الجيش كمؤسسة لايتولى الا نادراً ولمدة قصيرة الادارة السياسية المباشرة بعد الاستيلاء على الحكم ، فهيكلة التنظيمي لا يوفر له الادوات التي تمكنه من القيام بهذه المهمة التي تتحول تدريجياً الى المصالح الامنية التابعة للجيش وخاضعة لنفوذه لأنها تعتمد اساساً على الحقائق الامنية والدفاعية في ادارة شؤون البلاد ، يتحرك الجيش في الغالب لنولي السلطة السياسية او تصحيحها بسبب عجز السلطة السياسية عن حل المشاكل السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية ، فالعجز في مواجهة التحديات هو السبب او الذريعة التي تدفع الجيش للاستيلاء على السلطة السياسية او تصحيحها ، ومن الامور التي تبلور هذه الفكرة وتهمد الطريق للحكم العسكري هي مايلى⁽¹⁷⁹⁾ :

أ. اقتناع الجيش او قادته نتيجة لتراكمات تاريخية او بسبب تحريض عارض ، بأن

⁽¹⁷⁸⁾ الشبكة الدولية للانترنت ، الفريق الدكتور.سعد العبيدي. المصدر السابق.

⁽¹⁷⁹⁾ أحمد ولد داداه (وآخرون). الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص59.

له دوراً سياسياً يسمو على السلطة السياسية التقليدية ، الامر الذي يدفعهم للاستيلاء على الحكم
وتغييره ، ومن العوامل التي تنضج قابلية الجيش للاندفاع نحو المغامرة السياسية هي:

أولاً. الثقل التاريخي للجيش في التأثيرات السياسية.

ثانياً. السياسة السائدة في اوساطه.

ثالثاً. التحريضات المختلفة سواء كانت داخلية ام خارجية.

ب. عجز السلطة السياسية عن حل مشاكل المجتمع ، اما نتيجة لسبب اساسي في نظام الحكم او
ضعف او فساد في طبيعة الاحزاب والطبقة السياسية التي تتولى طبيعة الحكم او تتصارع للفوز بها ،
وقد يكون هذا العجز حقيقياً او مبالغاً فيه من قبل العسكريون لتحقيق اهدافهم الخاصة.

ج. استفحال الازمات الداخلية والمشاكل المزمنة وتفاقمها ، كمشاكل التخلف التي تغذي غضب
الجماهير واستنجادهم بحل سريع تقوم به المؤسسة العسكرية ، وهذا ما يحمل الجيش على الاعتقاد
بأن في أمكانه تولي السطة السياسية ، وكذلك انسياق بعض الحركات والاحزاب السياسية لدفع الجيش
لاستلام السلطة السياسية وادارتها. ان البحث عن نتائج سريعة والتعويض عن النقص والفعالية قد
يكون الطريق الخطأ في تقدير دور الجيش.

د. خطورة التحديات الخارجية التي تعجز الانظمة السياسية عن مواجهتها.

ان تقرب العسكريون من النشاطات السياسية ادخلت العسكر في دوامة الهياج الانفغالي
السياسي حتى اصبحوا في بعض مراحل خارج الاطر المحددة لمهامهم متجاوزين على حدود
مهنتهم ، فظهر الضباط القوميون العرب والاكرد ، وضباط قاسميون وعارفيون
وبعثيون مزقوا الوحدة البنيوية للقوات المسلحة ، فبسبب عوامل عديدة تقربوا

الى عالم السياسة من اتجاهين رئيسيين هما⁽¹⁸⁰⁾:

أ. من خلال التوجهات الحثيثة لبعض الضباط القادة لتنفيذ انقلابات عسكرية.

ب. من خلال مساعي بعض القادة لتكوين اتجاهات ضغط على السلطة السياسية لتحقيق

مكاسب فتوية.

يرى انصار تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في الدول النامية هو امر ضروري ، لانها القوة الوحيدة القادرة على التغيير بسبب ضعف هياكل الدولة ومؤسساتها السياسية ، اما السبب الاخر الذي يذهبون اليه هو قدرة المؤسسة العسكرية بحكم تركيبها وانضباطها على اجراء اصلاحات ادارية وتنظيمية سريعة ، مما يجدر الاشارة اليه هو ان المؤسسة العسكرية يمكنها تنفيذ الانقلاب والسيطرة على الحكم ، وكذلك يمكنها ادارة مؤسسات الدولة لفترة معينة ومحدودة ، ولكن لايمكنها الاستمرار في اداء هذه الوظيفة لمدة طويلة لان من اهم الاسباب التي تعترضها هو انشغالها عن اداء وظيفتها الاصلية المتمثلة في الدفاع عن الحدود السياسية للدولة⁽¹⁸¹⁾ .

⁽¹⁸⁰⁾ الفريق الدكتور. سعد العبيدي. مصدر سابق ، ص 111.

⁽¹⁸¹⁾ د. احمد عدنان كاظم. مصدر سابق ، ص 83.

المبحث الثالث

مظاهر العسكرية غير النظامية

ارتفاع عدد القوات غير النظامية الى عدد السكان

أثار الغزو الأمريكي للعراق في آذار عام 2003 ، وما تلاه من سقوط نظام البعث في 9 نيسان 2003، كثير من القضايا ذات الصلة الوثيقة بهوية العراق وكيانه، وأنبعثت من سبائها خلافات تدور حول الاسس التي قامت عليها الدولة العراقية منذ تأسيسها عام 1921، وأخرى تدور حول التأريخ والجغرافية، وظهر التباين بين الفرقاء السياسيين حول مسائل هوية العراق وشكل الدولة والحكومة وتوزيع الثروات حيث لعب عامل الانتماء الطائفي والعنقي الدور المركزي في الاختلاف حول تلك المحاور التي يمكن إجمالها بثلاثة أمور (الهوية ، السلطة ، الثروة).

يشكل التمرد الظاهرة الأبرز للنزاع في الوقت الحاضر حيث تنامت هذه الظاهرة بكافة أشكالها بصورة سريعة بعد عام 2005 ، حيث اخذت الفصائل المسلحة بتنظيم نفسها تحت عناوين مختلفة في ظل فقدان السيادة للحكومة المركزية بسبب الوجود العسكري لقوات الاحتلال الأمريكية وحلفائها وكذلك التدخل الأمريكي في السياسة العراقية ، لكن فقدت هذه الفصائل شرعية اعمالها بعد اجراء الانتخابات العراقية عام 2005 ، قد يكون النزاع عنيفاً او غير عنيف وقد يكون مدمراً وبناء في الوقت نفسه ، ففي النزاع العنيف المحلي والقصير الاجل يمكنه ان يشكل تنفيذاً للاحباط⁽¹⁸²⁾ . ان هذه الجماعات

⁽¹⁸²⁾ فريق ابحاث. ديناميكيات النزاع في العراق (تقييم استراتيجي) ، معهد الدراسات الاستراتيجية - العراق ، بغداد - اربيل ، الطبعة الاولى 2007 بيروت ، ص78.

وأن اختلفت مسمياتهم وانتماءاتهم الحزبية والطائفية نلاحظ بأن لهم اهداف مشتركة هي:

أ. ضرورة انتهاء الوجود الامريكي في العراق.

ب. البحث عن نظام تتركز فيه الشمولية والمركزية.

ج. الحيلولة دون قيام الفيدرالية في العراق.

د. تأسيس امارة اسلامية في العراق.

ان بناء استراتيجية امنية تهتم بحفظ الامن في اطار المحافظة على السيادة تتطلب تحديد التهديدات التي تواجه الامن والاستقرار ووضع ما يناسبها من اساليب لمواجهةها وتجزئتها لتحليل الاسباب التي ادت الى تفاقمها في هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها العراق ، ومن هذه التحديات هي:

أ. تحديات داخلية. وتتمثل فيما يلي⁽¹⁸³⁾:

أولاً. الاطراف المسلحة. وهي متنوعة ومختلفة وهي تجد مشروعيتها في مقاومة الوجود الاجنبي لقوات الاحتلال ، وبعضها حملت السلاح لارهاب المواطن وتصفية الحسابات بين الاطراف السياسية ، فاصبح انتشار الميليشيات المسلحة احد الاسباب الرئيسية لتزدي الحالة الامنية.

(183) أ.م.د.كوثر عباس الربيعي. استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي ، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية ، بيت الحكمة العراق - بغداد ، الطبعة الاولى 2011، ص568.

ثانياً. الصراع السياسي والخلافات بين الاحزاب. بسبب تنامي هذه الصراعات واتخاذ هذه الخلافات ابعادا طائفية واستعانة بعض الاحزاب في دول وحكومات اخرى لتقوية مواقعها في السلطة ، ادى ذلك الى الانشغال في المكتسبات السياسية التي تسعى تلك الاحزاب لتحقيقها يقابله اهمال الجانب الامني.

ثالثاً. التوسع العددي للاجهزة الامنية على حساب النوع. ان التوسع الذي شهدته الاجهزة الامنية قابله ضعف ملحوظ في التدريب على كافة المستويات ورداءة في التجهيز بالمعدات والاجهزة الضرورية للعمل الامني.

رابعاً. المشاكل والازمات الاجتماعية. ان التحول السياسي في العراق من النظام الديكتاتوري الى النظام الديمقراطي ومارافقه من عمليات ارهابية في عموم مناطق العراق ، كل ذلك خلف مشاكل اجتماعية كثيرة مثل المهجرين بين المناطق في الداخل الذي ادى الى التغير الديموغرافي للبلد وماتبعه من آثار سلبية واضحة في المجتمع.

ب. التحديات الخارجية. هناك العديد من التدخلات الخارجية التي تقف عائقاً امام تحقيق الامن في العراق ، اهمها ماييلي⁽¹⁸⁴⁾:

أولاً. تدخلات دول الجوار. من الاسباب المهمة في عدم تحقيق الامن في العراق هو بسبب تدخل دول الجوار في الشأن العراقي ، ولاتستثنى اية دولة من ذلك التدخل ، ان هذه التدخلات كثيرة ومتنوعة لاسيما النشاطات الاستخبارية وتمويل الجماعات المسلحة او تبني جماعة سياسية على اساس طائفي ودعمها مادياً او سياسياً بغية التحكم في

⁽¹⁸⁴⁾ المصدر نفسه ، ص 570.

القرارات المهمة للدولة.

ثانياً. وجود قوات الاحتلال. ان وجود قوات عسكرية اجنبية على الاراضي العراقية قد منح الميليشيات المسلحة السبب والدافع للقيام باعمالها فضلا عن حصولها على الدعم والتأييد الشعبي ، فاصبح ادعاء وجود الفصائل المسلحة مقروناً بالوجود العسكري الامريكي ، اضافة الى الدور المشبوه للشركات الامنية.

يرزح العراق تحت وطأة نزاع معقد وشديد الخصوصية ، فالقوى والاطراف الرئيسية الساعية الى ارساء الاستقرار هي في الوقت نفسه ، اطراف منخرطة في هذا النزاع فتدخلت محركات النزاع الكامن مع الديناميكيات التي ارساها الاحتلال. عند تقييم الفصائل المسلحة ودورها وتوجهاتها نجدها تبرز في اربعة مواضع رئيسية ولكل منها ايجابياته او مخاطره وسلبياته على المدى البعيد والقريب ، وهي كما يلي:

أ. الفصائل المسلحة العاملة تحت اوامر الدولة. يقصد هنا جميع الفصائل والمجاميع المسلحة والمقاتلين المنتمين أخيراً تحت تشكيل (الحشد الشعبي) الذي تشكل على ضوء فتوى الجهاد الكفائي التي اطلقتها المرجعية الدينية في النجف الاشرف في اعقاب سيطرة تنظيم داعش الارهابي على عدة مدن في شمال العراق وغربه⁽¹⁸⁵⁾ ، فكان بمثابة الجيش الرديف للجيش العراقي في مواجهته لامتداد تنظيم داعش في المناطق الغربية وان هذه التجربة أي تجربة الجيش الرديف ليست وليدة اليوم كونها ضرورة تلجأ اليها الدولة في حالات الطوارئ القصوى. يتألف الحشد الشعبي من عدد كبير من المتطوعين

⁽¹⁸⁵⁾ مجموعة من الباحثين. الحشد الشعبي الرهان الاخير . مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ، الطبعة الثانية 2015 ، ص 9.

الذين خرجوا تلبية لفتوى المرجع الديني السيد علي السيستاني ، وهم موزعين تحت الفصائل التالية⁽¹⁸⁶⁾ :

اولاً. سرايا السلام. نواة هذه السرايا هم جيش المهدي التابع للسيد مقتدى الصدر الذي كان قد اوقف فعاليات هذا التشكيل عام 2007 ، ثم اعلن الاسم الجديد في 11 حزيران 2014 أي قبل صدور الفتوى بيومين ، اغلب المعارك التي يخوضونها الغاية منها حماية المراقدة المقدسة فقد شاركوا بفعالية في معارك جرف النصر والبحيرات لقربها من المقامات الدينية ولاسيما دفاعهم عن المرقدين العسكريين (عليهما السلام).

ثانياً. منظمة بدر (الجناح العسكري). كانت تسمى بـ (فيلق بدر) وهي منظمة قديمة عرفت في مقارعة نظام البعث في الاهوار والجنوب العراقي عموماً ، انفصلت بقيادة امينها الحالي هادي العامري اوائل عام 2012 عن المجلس الاسلامي العراقي الذي يقوده السيد عمار الحكيم. يقدر عدد افراد المنظمة بعشرات الالاف بعد انضمام جموع كبيرة من الشباب بعد اعلان فتوى الجهاد.

ثالثاً. كتائب حزب الله. هي مجموعة مسلحة اعلنت ولادتها عام 2007 ببيان بعد سنوات من قتالها مع قوات التحالف وهم على درجة عالية من التنظيم ، ان مايميزهم عن باقي الفصائل المسلحة هو انهم ليس لديهم امين عام أي ليس لديهم قيادة معروفة ، ولديهم امكانات فنية وتقنية وهندسية ومعلومات استخباراتية دقيقة تجسدت في قتالهم ضد تنظيم داعش الارهابي.

⁽¹⁸⁶⁾ المصدر نفسه ، ص 156.

رابعاً. عصائب اهل الحق. وهم المجموعة التي انشقت عن جيش المهدي عام 2007 بعد قرار السيد مقتدى الصدر بتجميد عمل اتباعه ، فظهرت على الساحة مجموعة من المقاتلين بقيادة امينهم الحالي الشيخ قيس الخزعلي حيث انفصلوا عن جيش المهدي بشكل رسمي عام 2008 واستأنفوا قتالهم ضد القوات الامريكية. يتميزون بتنظيم عسكري هرمي متين وتدريب عالي على قتال المدن وهو ما لمسناه في دورهم الفعال في معارك آمري وقضاء بلد ولاسيما تحرير جرف النصر.

خامساً. حركة حزب الله النجباء. انشقت هذه الحركة عن عصائب اهل الحق عام 2013 بقيادة الشيخ اكرم الكعبي الذي كان نائب الامين العام للعصائب حيث كان يقود لواء عمار بن ياسر التابع للعصائب في سوريا.

سادساً. كتائب سيد الشهداء. انشقت هذه المجموعة عن كتائب حزب الله بالتزامن مع فتوى السيد السيستاني للجهاد الكفائي ، امينها العام يكنى بابو الاء ويتمتعون بشعبية في اوساط المجتمع العراقي لتقديمهم خدمات اجتماعية ومساعدات ، ويمتاز اغلب مقاتليها بمستواهم التعليمي الجامعي.

سابعاً. سرايا الجهاد والبناء. تأسست بالتزامن مع فتوى الجهاد ضد تنظيم داعش كجناح عسكري للحركة السياسية المعروفة بحركة الجهاد والبناء التي تشكلت اوائل العام 2011 بأندماج ثلاث حركات اسلامية هي (حركة حزب الله العراق ، حركة سيد الشهداء ، حزب نهضة العراق).

ثامناً. كتائب التيار الرسالي. تأسست بعد فتوى السيد السيستاني كجناح عسكري لتيار رساليون ، امينها العام هو النائب الشيخ عدنان الشحماني.

تاسعاً. كتائب الامام علي. هي الجناح المسلح لحركة العراق الاسلامية وتأسست في نهاية حزيران 2014 لتقاتل الى جانب فصائل المقاومة والقوات العراقية ضد تنظيم داعش الارهابي.

عاشراً. سرايا الخراساني. تشكلت عام 2013 بقيادة السيد حامد الجزائري وهي الجناح العسكري لحزب الطليعة الاسلامي تحت عنوان الدفاع عن المقدسات في سوريا.

احدى عشر. سرايا عاشوراء. وهي الجناح العسكري للمجلس الاعلى الاسلامي العراقي والتي تشكلت على أثر فتوى الجهاد الكفائي للسيد علي السيستاني ، وهم منظمون بشكل جيد ويمتلكون خبرات عسكرية اكتسبوها سابقا من منظمة بدر.

اثنى عشر. سرايا العتبات المقدسة. وهي سرايا عسكرية تابعة للمقامات المقدسة والتي تشكلت تلبية لفتوى الجهاد ضد تنظيم داعش. تتألف من عدة سرايا همها سرايا العتبة العباسية بقيادة الشيخ ميثم ويقدر عدد افرادها (5000) مقاتل ، وكذلك سرايا العتبة العلوية بقيادة الشيخ كريم وعدد افرادها حوالي (1000) مقاتل ، كذلك سرايا العتبة الحسينية بقيادة الشيخ مهدي وعدد افرادها حوالي (1000).

ثلاثة عشر. الفصائل الاخرى. هناك الكثير من الفصائل التي تتألف من اعداد متباينة ومنها (فيلق الوعد الصادق ، لواء اسد الله الغالب ، كتائب انصار الحجة ، لواء القارعة ، سرايا الزهراء ، سرايا انصار العقيدة ، كتائب الغضب ، حركة الابدال ، لواء المنتظر ، كتائب درع الشيعة ، جيش المختار ، حزب الله الثائرون ، كتائب جند الامام ، كتيبة بابليون المسيحية).

ب. الاجنحة العسكرية للاحزاب السياسية. تمتلك اغلب الاحزاب السياسية الموجودة حالياً في السلطة لأجنحة عسكرية تابعة لها وتأمر بأوامرها ، والتي دخلت ضمن مؤسسات الدولة ولاسيما الامنية منها تحت قانون دمج الميليشيات ، فدخل الكثير من افراد هذه الميليشيات في المؤسسة العسكرية وقوى الامن الداخلي بصفة ضباطاً ومراتب اما البعض الاخر تم تعيينهم كموظفين في الدوائر المدنية للدولة. يجدر الاشارة الى ان الاجنحة العسكرية لهذه الاحزاب اعاداة تقوية نفسها بالمقاتلين في الفترة التي تلت زج بعض افرادها في مؤسسات الدولة ، ان أغلب هذه الاجنحة العسكرية للاحزاب السياسية هي القوى الفاعلة والمؤثرة في ميدان المعركة ضمن تشكيل الحشد الشعبي حالياً.

ج. الفصائل والمجاميع المسلحة الارهابية. ان صنع الزعامات الدينية المتطرفة عملاً مخبرياً أمريكياً — بريطانياً بامتياز ، وان حرب الغرب ضد الاسلام كانت بالاساس قد بدأت عندما ساندوا الحركات الاسلامية المتطرفة أي قامت امريكا وبريطانيا بتقوية اجنحة راديكالية متطرفة متسلحة بفتاوى التكفير والقتل ، وبالتالي كانت حرب امريكا ضد طالبان والقاعدة ماهي الا حرب تأديبية لعملاء خرجوا عن سيطرة اسيادهم وكذلك اتخاذ هذه التنظيمات المسلحة كذريعة لتوسيع النفوذ الغربي في منطقة الشرق الاوسط واستمرار تدفق الاسلحة الى هؤلاء المسلحين عبر التجار غير الشرعيين ، وكذلك استمرار الحكومات التي تقاوم هذه المجاميع باستيراد الاسلحة لبسط الامن وبالتالي فإن الغرب قد اوجد سوقاً لتصريف منتجاتهم الحربية⁽¹⁸⁷⁾ . لقد برزت في العراق تنظيمات ارهابية عديدة بشكل ملفت للنظر بعضها له امتداد تاريخي وبعضهم موجود اصلاً سوى

⁽¹⁸⁷⁾ بشير الوندي. الامن المفقود دور الاستخبارات والتنمية في استتباب الامن ، العراق - بغداد ، الطبعة الاولى 2013 ، ص101.

ان التسمية قد تغيرت والبعض الآخر ماهو الا وليد اللحظة ، وابرز هذه التنظيمات هي ماييلي:

أولاً. دولة العراق الاسلامية. تأسس هذا التنظيم في 15 تشرين الاول 2006 بقيادة ابو مصعب الزرقاوي مدعوماً من مجلس شوري المجاهدين وتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين وتنظيم جند الصحابة والتوحيد والجهاد وكذلك جيش الطائفة المنصورة ، فأعلن من بعقوبة عاصمة له⁽¹⁸⁸⁾ ، وأنها تتمتع بحضور قوي في المحافظات العراقية من الأنبار ونيوى وكركوك واجزاء من بابل وديالى وبغداد واكثر تواجداً في صلاح الدين.

ثانياً. مجلس شوري المجاهدين. تأسس في كانون الثاني 2006 بقيادة عبدالله رشيد البغدادي وعمل بالتعاون مع دولة العراق الاسلامية ، ويضم كل من الفصائل التالية⁽¹⁸⁹⁾:

- (1) سرايا انصار التوحيد.
- (2) سرايا الجهاد الاسلامي.
- (3) سرايا الغرباء.
- (4) كتائب الاهوال.
- (5) جيش اهل السنة والجماعة.

⁽¹⁸⁸⁾ المصدر نفسه ، ص112.

⁽¹⁸⁹⁾ المصدر نفسه ، ص112.

ثالثاً. مجاهدو صدام. مقاتلو هذه المجموعة من العناصر الموالية لرأس نظام البعث ، اشرف صدام حسين بنفسه على تنظيمهم في أطار سري عام 1998 للاستعداد لمرحلة مابعد سقوط النظام ، وتلقى هؤلاء تدريبات عسكرية قاسية والتدريب على القنص اضافة الى صناعة القنابل باستخدام المواد المحلية ، ينحدر اغلبهم من مناطق تكريت والموصل وديالى والرمادي اضافة الى بعض المناطق من بغداد ، وبقي هذه التنظيم سراً حتى لأجهزة الامن والمقربين من القصر الجمهوري ، كما تم شراء منازل في الاحياء المتفرقة من العاصمة بغداد والتي تحولت فيما بعد لأوكار سرية لهذا الغرض⁽¹⁹⁰⁾ .

رابعاً. جيش محمد. تشكلت هذه المجموعة عام 2003 عقب سقوط النظام السابق ، وحسب تقارير وزارة الداخلية ودوائر الاستخبارات ان عناصر هذه المجموعة اغلبهم من الحرس الجمهوري والاستخبارات وافراد من الامن ، يخضع هؤلاء لقيادة ستة اشخاص بعضهم عسكريون سابقون وتنتشر خلايا هذا التنظيم في مناطق بغداد والرمادي والموصل⁽¹⁹¹⁾ .

خامساً. انصار السنة. جماعة سلفية اجرامية وهي فرع من انصار الاسلام التابعة لطالبان والقاعدة المتواجدة في العراق منذ ايلول 2001 واصبحت معروفة في العراق في عام 2003 بعد اصدارها بياناً على شبكة الانترنت تتولى عمليات ذبح المواطنين العراقيين بتهمة التعاون مع المحتل وكذلك ذبح الرهائن الاجانب العاملين في العراق وهي غير جيش انصار السنة.

⁽¹⁹⁰⁾ د.خالص جليبي وآخرون. الاسلام والعنف: الواقع وتحدي الارهاب وأزمة البناء التعليمي ، عمان - الاردن ، الطبعة الاولى عمان 2005 ، ص 94.

⁽¹⁹¹⁾ المصدر نفسه ، ص 95.

سادساً. كتائب ثورة العشرين. تأسست في تموز 2003 وهي قريبة الى هيئة علماء المسلمين ، ويعتبرون الجناح العسكري الذي يتألف من حوالي 30 كتيبة تحت مسميات مختلفة ابرزها اسماء الصحابة والشخصيات الاسلامية الاخرى ، كذلك لديهم الجناح السياسي الذي يضم المكتب السياسي وقسم الفتوى والتأصيل وقسم الامن الجهادي والقسم الاعلامي. تتمركز مناطق نفوذهم في محافظة بغداد والانبار وديالى والموصل وصلاح الدين واجزاء من شمال بابل⁽¹⁹²⁾.

سابعاً. الجبهة الوطنية لتحرير العراق. ولدت هذه المجموعة نتيجة التنسيق بين ممثلين ميدانيين لأثني عشر تنظيمًا مسلحاً من فلول النظام السابق ، وتشير المعلومات الى ان بعض اقارب الطاغية صدام المقيمين في سوريا واوربا هم الذين وقفوا وراء تشكيل هذه الجبهة والاستمرار في دعمها في الاموال والسلاح والافراد لتنفيذ اعمال ارهابية داخل العراق ، اهم مايميز خطابهم هو الصبغة القومية⁽¹⁹³⁾.

ثامناً. جيش الطريقة النقشبندية. تأسس عام 2007 بقيادة نائب صدام (عزة الدوري) (5) ويساعده نائبان احدهما للشؤون العسكرية والآخر للشؤون الشرعية ، اضافة الى اعضاء آخرين لتنظيم شؤون المالية والاعلام لهذا التنظيم ، وقد ضمت اليه تنظيمات صغيرة أثر تراجع دور تنظيم القاعدة اواخر عام 2007 منها (جيش الصحابة ، جيش المرابطين ، جيش الحمزة ، جيش الرسالة ، جيش ابن الوليد ، القيادة الموحدة للمجاهدين ، جيش الفتح المبين ، جيش الفاروق ، جيش تحرير العراق ، سرايا الشهداء ، جيش الصابرين ، كتائب الجهاد على ارض الرافدين ، جيش الفارس لتحرير منطقة الحكم

⁽¹⁹²⁾ بشير الوندي. المصدر السابق ، ص 113.

⁽¹⁹³⁾ د.خالص جليبي وآخرون. المصدر السابق ، ص 99.

الذاتي ، سرايا الجهاد في البصرة ، سرايا الفلوجة الجهادية ، الجبهة الشعبية الوطنية لتحرير العراق ، سرايا تحرير الجنوب ، جيش حنين ، سرايا دياي للجهاد والتحرير ، سرايا المجد ، جيش المؤمنين ، جيش المعتز بالله ، جيش العشرة المبشرة ، جيش الحارث ، جيش المثنى ، جيش عمر الفاروق ، جيش الراشدين ، تنظيم طيور الجنة ، حماس العراق⁽¹⁹⁴⁾ .

تاسعا. جند السماء. جماعة متطرفة نشطت بعد عام 2003 في منطقة الزرقة على بعد 13 كم من مركز مدينة النجف بقيادة المدعو (ضياء عبدالزهرة كاظم الكرعاوي) ، حيث اسس معسكراً محصن بالسواتر الترابية واسلحة مقاومة طائرات وتم تهيئته لتدريب المقاتلين ، الا ان ذلك لم يدم طويلاً فقتل واتباعه في عملية عسكرية عراقية بدعم الطائرات الامريكية بتاريخ 2007/1/28⁽¹⁹⁵⁾ .

د. مسلحوا العشائر والصحوات. تأسست اواخر عام 2006 للمساهمة في قتال تنظيم القاعدة الارهابي ، وتجاوز عددها (170000) شخص وحظيت بدعم القوات الامريكية والعراقية كونها مشروع مقدم من القوات الامريكية للاستفادة من معرفتهم الواسعة بمناطقهم المحلية ، حيث تم تشكيلهم عن طريق شيوخ العشائر وبتزكية منهم ، ثم تم تعيين اغلبهم في الدوائر المدنية ووزاري الدفاع والداخلية⁽¹⁹⁶⁾ .

⁽¹⁹⁴⁾ بشير الوندي. المصدر السابق ، ص 114.

⁽¹⁹⁵⁾ الشبكة الدولية للانترنت <https://ar.wikipedia.org/wiki>

⁽¹⁹⁶⁾ مجموعة باحثين ، حال الامة العربية 2009 - 2010 النهضة ام السقوط ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2010 ، ص 219.

انتشار قطع السلاح لعدد السكان

ان غريزة الدفاع عن النفس هي صفة اصيلة في النفس البشرية خلقت من اجل المحافظة على الامتداد الطبيعي للمجتمعات وهو ما يعرف بالغضب والخوف المتمثل بالذكاء العاطفي ، فهي غريزة اساسية في الفرد لأرتباطها بحب البقاء. عند انتقال الانسان في المراحل البدائية من الغابة والدخول في حياة التمدن على شكل مجتمعات انتقلت الحماية الفردية من ذراعه الى ذراع الدولة ، فأصبحت الدولة هي الجهة الشرعية الوحيدة المسؤولة عن حماية الافراد ، لكن عند انهيار مؤسسات الدولة وانفلات الامن كما هو الحال في العراق دفعت هؤلاء الافراد الى اقتناء الاسلحة باعتبارها وسيلة الردع والحماية من المخاطر التي قد يواجهونها⁽¹⁹⁷⁾.

من الظواهر السلبية في المجتمع العراقي والتي تساعد على ديمومة العنف ورفده بادواته ، هي ظاهرة انتشار السلاح بين افراد المجتمع بنسب عالية ، حيث ان الموروث الثقافي في امتلاك السلاح بأعتباره علامة فخر ورجولة لدى الفرد العراقي ، ويكاد لا يوجد هناك بيت عراقي يخلو من السلاح خصوصاً بعد سقوط نظام البعث في 9 نيسان 2003 ، فتحولت اسلحة الجيش الخفيفة والمتوسطة الى الافراد والجماعات داخل المجتمع العراقي الامر الذي رفق الميليشيات المسلحة بأدوات العنف وعزز قوتهم⁽¹⁹⁸⁾.

يعود انتشار السلاح في المجتمع العراقي الى حقب بعيدة وخاصة ايام الاحتلال العثماني واقتصار سلطة الدولة على المدن الرئيسية ، حيث حاول العثمانيون الاستفادة من العشائر

⁽¹⁹⁷⁾ د.خالص جليبي (وآخرون) ، المصدر السابق ، ص 51.

⁽¹⁹⁸⁾ طالب حسين حافظ ، العنف السياسي في العراق ، دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد ، العدد 41 ، ص 102.

لحماية طرق القوافل في المناطق الوعرة من الجبال شمال العراق والاهوار في الجنوب ، نتج عن ذلك ازدهار تجارة السلاح غير المشروعة. كذلك شهد تاريخ العراق ظاهرة تتقاطع مع مفهوم الدولة العصرية وذلك بأعتماد السلطة بين الحين والآخر على مجاميع خاصة تبعاً لولائها السياسي ، تقوم بتنظيمها وتسليحها خارج المؤسسات الرسمية للدولة مثل (الحرس القومي ، الجيش الشعبي ، البيشمركة ، الصحوات) وهذه بطبيعتها قوات غير منضبطة وليس لها قانون خاص ، انما تبسط نفوذها وفرض ارادتها حسب متطلبات الموقف الذي تريد تحقيقه ، وهي تشكل اتجاهاً واحداً من المجتمع⁽¹⁹⁹⁾.

لقد سجلت جميع القطاعات التجارية في العراق خسائر كبيرة بسبب المعارك والانهيال الأمني في المدن ، الا ان سوقاً واحدة ازدهرت وتحولت الى تجارة رابحة لاختسار فيها ، وهي تجارة السلاح الذي تديره الميليشيات وأشخاص متنفيذين ومؤثرين في الساحة العراقية. تقدر وزارة الداخلية العراقية وجود 13 مليون قطعة سلاح خارج نطاق الدولة ، بعضها في متناول اليد وبعضها الآخر مخزن من قبل اطراف مختلفة لتعزيز قوتها وحضورها في أي نزاع يمكن ان يحدث ، كما في المنازعات التي ظهرت في مدن البصرة وميسان في اكثر من مناسبة ، الامر الذي يحتاج الى وقت طويل وجهد حثيث للتخلص من هكذا عدد من الاسلحة والمنتشر في عموم مناطق العراق⁽²⁰⁰⁾.

اصبحت تجارة الاسلحة في العراق اكثر رواجاً خلال الخمس سنوات الاخيرة أي بعد

⁽¹⁹⁹⁾ المصدر نفسه ، ص 103.

⁽²⁰⁰⁾ الشبكة الدولية للانترنت ، علي العزاوي. عسكرة المجتمع جنة لزيادة الارباح 2015 ، في 3 تموز 2016.

Mh.ha_r@yahoo.cm

تنامي الاعمال الارهابية لتنظيم داعش ، حيث تزايد الطلب على الاسلحة في ثلاثة اسواق داخل بغداد (سوق مريدي في مدينة الصدر ، سوق في الكاظمية ، باب الشرجي) وهي خاضعة لتجار كبار ورجال اعمال. يحوي العراق مايقارب الف طن من الاعتدة والاسلحة كونه اكثر بلدان المنطقة تعرضاً للحروب ، فلا يوجد أي بيت عراقي لايملك قطعة سلاح ، بعبارة أدق ان العراق معسكر مجتمعي وعسكرته تساهم في زيادة الطلب على الاسلحة⁽²⁰¹⁾. ان اتشار الاسلحة في المجتمع العراقي من عدة عوامل هي⁽²⁰²⁾:

أ. العامل الاجتماعي. بما ان العراق كان ساحة معارك للدولتين المتحاربتين العثمانية والفارسية ، افرز ذلك نتائج سلبية في ذلك الوقت والى يومنا الحالي والذي ادى الى فقدان العراق الاسس الضرورية في اقامة دولة ذات اساسات رصينة ، فالهيكل السياسي بابعاده الحديثة استقر ورائها مجتمع متعصب يعاني من الفقر والجهل.

ب. العامل الجغرافي. بما فيه من تنوع خصائص التضاريس والمناخات ، حيث يلاحظ الجبال في شمال العراق وانبساط الاراضي المزروعة في وسطه وجنوبه والذين يعتمدون في حياتهم على الزراعة بشكل رئيسي ، ان هاجس فقدان المياه بالنسبة لهم هي مسألة حياة او موت ، الامر الذي يدفعهم الى اقتناء الاسلحة لفرض سلطتهم ونفوذهم على العشائر في الاراضي المجاورة لضمان استمرار حصولهم على المياه.

ج. العامل التاريخي. لم تشهد هذه البقعة من الارض استقراراً سياسياً بالرغم من انها شهدت بزوغ اولى الحضارات ، فكانت الصراعات مستمرة سواء على مستوى الحكم

(201) المصدر نفسه.

(202) طالب حسين حافظ. المصدر السابق ، ص101.

والخلافة او على المستوى القبلي والعشائري.

د. العامل الاقتصادي. يعد هذا العامل من اهم العوامل التي تدفع بالمجتمع العراقي نحو هذه الميول ، فقد ادت الظروف الاقتصادية السيئة في العراق الى غلب قاعدة سياسية فعالة تعمل على خلق الترابط بين السلطات في النظام السياسي.

هـ. العامل الديني. وهو العامل الاخطر والاكثر حساسية في انتشار السلاح والحصول عليه من قبل الاطراف كافة ، فالتقاطعات الدينية والطائفية تسببت بأن تضعف الهوية الوطنية العراقية ، فيتم الركون الى امتلاك السلاح لتسوية الخلافات ، او يتم تسويتها تحت هذه العناوين.

و. العامل القومي. يقصد به التسلمح في المناطق التي يتكون سكانها من خليط عربي كردي اضافة الى القوميات الصغيرة والتي لاتشكل جبهة ضمن الصراع الدائر في المناطق المتنازع عليها.

ان البنية الاجتماعية العراقية ذات الوان متعددة ولكنها ليست منفصلة بل متداخلة ، فالنسيج الاجتماعي للعلاقات في المجتمع العراقي مركبة على شكل انتماءات قبلية وطائفية وعشائرية ومناطقية ، تجعل الصراعات – ان حدثت – تبقى في حدود الافراد والجماعات الصغيرة ، وان اتسعت فأن الباعث على اتساعها هو مجرد العصبية التي لاتحكمها عادة مبررات عقلانية ، من البواعث التي تدفع الشخصية العراقية الى اقتناء السلاح هي

مايلي⁽²⁰³⁾:

أ. القبلية (العشائرية).

ب. الطائفية.

ج. الجريمة.

د. وجود الاحتلال.

ان التأثير غير الرسمي للدول المجاورة للعراق على الواقع الحالي للمجتمع العراقي من خلال القوى السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية الاقليمية التي تتدفق من تلك الدول لا يمكن أخفاؤه او التغاضي عنه ، عمل هذا التدخل في الشأن العراقي على زيادة تفاقم النزاعات والصراعات السياسية والاجتماعية داخل العراق ، مستغلين في ذلك الفوارق العقائدية بين النسيج الاجتماعي بين مناطق وسط وجنوب وغرب العراق. لقد شجع ذلك العناصر المستغلة للفرص والمستفيدة من تلك النزاعات على تسوية بعض الحسابات التاريخية على شكل عداوات قبلية وعنف طائفي⁽²⁰⁴⁾.

بعد حكم البعث (المنحل) في العراق مايقارب (35) سنة ومارافقه من أدلجة المجتمع لتحويله الى مجتمع محارب ، اصبح كنتيجة طبيعية ليكون السلاح رفيق كل عراقي لانه اعتاد استعماله وحمله والتعايش مع قطع السلاح التي تدرب عليها ، ولم يقتصر ذلك على

⁽²⁰³⁾ أ.د. ناهدة عبدالكريم حافظ. المشهد العراقي جدلية العنف والتسامح ، مؤتمر السليمانية (ثقافة اللاعنف في التعامل مع الاخر) ، بغداد 2008 ، ص 264.

⁽²⁰⁴⁾ ديناميكيات النزاع في العراق (تقييم استراتيجي) ، مصدر سابق ، ص 105.

الرجال فقط فقد تم تدريب النساء والاطفال في المراحل الابتدائية من الدراسة ، لذلك ظهرت امراض اجتماعية جديدة ، حيث انتشرت السرقة وحالات القتل والسلب والنهب وسادت القيم المادية على القيم الروحية⁽²⁰⁵⁾ .

لقد رافق الاجتياح الامريكي للعراق عمليات نهب وسلب وتدمير وحرق واسعة النطاق وكأنها كانت منظمة ومخطط لها بشكل محكم لتدمير مؤسسات الدولة العراقية ، لم تسلم من هذا التدمير جميع المؤسسات لتشمل الوزارات والمعسكرات والمصانع والمعامل والمتاحف والمراكز الثقافية والمستشفيات والمخازن.. الخ. كانت هناك مخازن كبيرة للجيش العراقي تحتوي على مختلف انواع الاسلحة والاعتدة ، منتشرة في عموم محافظات ومناطق العراق والتي نهبت بعد دخول القوات الامريكية عام 2003 ، لتتحول تلك الاسلحة الى المجتمع العراقي ، فاصبح تشكيل مجموعة مسلحة اسهل من تشكيل فريق محلي لكرة القدم كما وصفه اللواء المتقاعد (حسام سويلم)(6) مصري الجنسية ، اضافة الى ماتقدم ذكره نشير الى ترك الحدود العراقية بلا رقابة وحماية مما جعل تدفق الاسلحة والارهابين من خلالها بدون اية عوائق ، فاصبحت تجارة الاسلحة اكثر رواجاً من اية فترة مضت لتلبي حاجة الاقتتال الطائفي⁽²⁰⁶⁾ .

(205) طالب حسيني حافظ. المصدر السابق ، ص111.

(206) المصدر نفسه ، ص115.

تزايد ثقافة العسكرية بين السكان

عند متابعة الشأن العراقي منذ تأسيس الدولة العراقية ولحد الآن نجد ان التاريخ يعيد نفسه ، حيث تكررت الاحداث على العراق من سنوات الحرمان والنزاعات الداخلية والحروب الخارجية والتي رسمت الاطار العام للعسكرة وانتشار السلاح التي اتسم بها العراق على مدى العقود الماضية ، فأصبحت تاريخاً للحياة والفكر لدى الانسان العراقي. يتضح من ذلك بأن جميع المحاولات لم تنجح في بناء دولة مدنية في العراق.

ان عسكرة الحياة العراقية قد ترافقت مع نزعة الاعجاب الشديدة بالقوات المسلحة وتصاعدت وتيرتها حين استولى حزب البعث على السلطة ، فقد كان اغلب الذكور من السكان مشتركين بطريقة او بأخرى في القوات المسلحة كجنود الزاميين ومجندين ومتطوعين او القوات شبة العسكرية والميليشيات ، فأضحى ارتداء الزي العسكري مألوفاً للمجتمع العراقي وخصوصاً موظفي الدولة ، وبما ان المجتمع اصبح ذو طابع عسكري ، كذلك صار الجيش سياسي الطابع ولكن اقتصر الدخول في الحزب فقط على حزب البعث ، نتج عن تبادل الادوار لمؤسسات الدولة الى الهدم البنيوي الحقيقي لتلك المؤسسات التي فقدت جزء مهم من وظيفتها الاساسية.

ارتبطت ثقافة وتوجهات عسكرة المجتمع بالشخصية العراقية وخصوصاً الريفية منها التي وجدت الانتساب الى المؤسسات العسكرية والاجهزة الامنية الاخرى ، الطريقة المثلى والاسرع للارتقاء في السلم الاجتماعي ومن ثم السياسي. لقد توجه نظام البعث لثلاث عقود ونصف الى تنشئة المجتمع العراقي تنشئة خشنة لخلق مجتمعاً عسكرياً مستعداً للقتال ، فكان نظام التنشئة قائم على اعداد الافراد ليعيشون فترة طويلة بين سن العشرين

والثلاثين من العمر في ثكنات عسكرية⁽²⁰⁷⁾.

بعد دخول القوات المريكية الى العراق عام 2003 حدثت في العراق حالة من التشتت والانفلات والفوضى رافقه غياب تام للقانون وانهيار سلطة الدولة في ظل الاحتلال مع تدني مستوى الوعي الثقافي والسياسي ، فسعت الحكومة بعد تشكيلها عام 2005 الى تعزيز قوتها والحد من التحديات التي تواجهها لتتمكن من فرض تطبيق القوانين والاحكام⁽²⁰⁸⁾ ، ولا يتم ذلك الا من خلال السيطرة على الاوضاع الامنية التي تتطلب وجود أجهزة أمنية قوية مدربة على مواجهة عمليات التمرد. من الاسباب التي ادت الى عسكرة المجتمع العراقي في هذه المرحلة كثيرة نذكر منها⁽²⁰⁹⁾:

أ. اوجه القصور في الادارة العامة وسبل التعامل مع المجتمع التي لم تعترف بها الحكومات المتعاقبة والاحزاب الفاعلة.

ب. التدني العام للقيم والارتفاع النسبي في مستويات التخلف الاجتماعي.

ج. اخطاء الاحتلال وتجاوزاته في التعامل مع الازمة العراقية داخلياً وخارجياً ، وسياسة الفوضى من خلال الاستخدام المفرط للقوة.

⁽²⁰⁷⁾ علي عبد العزيز الياسري. الابعاد السياسية لعسكرة المجتمع العراقي ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 38، ص 223.

⁽²⁰⁸⁾ طه حميد حسني. التنشئة الاجتماعية السياسية في الجامعات العراقية ودورها في تنمية ثقافة الحوار ، المجلة السياسية والدولية ، ص 76.

⁽²⁰⁹⁾ الفريق الدكتور.سعد العبيدي. دوامات المحنة قراءة سياسية نفسية لاربع سنوات من المحن في عراق مابعد التغيير ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، الطبعة الاولى 2007 ، ص 364.

د. المجاميع الاجرامية من السجناء التي اطلق النظام السابق سراحهم قبل ايام قليلة من الحرب حيث يقارب عددهم عن مئة الف سجين ، فشكل هؤلاء السجناء رأس الهرم في اعمال العنف الجاري في العراق.

هـ. الاثار السلبية للحصار على الشعب العراقي من الجانب الاقتصادي ، فأئك لاتستطيع ان تطالب شعباً جائعاً ان يتصرف بتهذب ، كما يقول (انجلز)(Z).

و. التدخل الدولي والاقليمي في الشأن العراقي الذي اضحى ساحة صراع مكشوفة لمختلف القوى الطامعة والعدوة.

ز. الارهاب الذي استهدف كل المعالم في العراق وخصوصاً الاعتداءات الارهابية على الجوامع والحسينيات والمراقد الدينية المقدسة وبالتحديد المراقد المقدسة في سامراء ، التي اعقبها اقوى موجة عنف في العراق.

ح. الديمقراطية التوافقية التي قسمت العراقيين على اساس المسميات الطائفية والقومية ، الامر الذي عقد من مشكلة التخندق الطائفي الذي اصاب العراق.

ط. اعمال التعبئة الاجتماعية السريعة ، فيقول (صاموئيل هانغتون)(8) انها تؤدي الى زيادة اعمال العنف وعدم الاستقرار ، فأذا كان معدل التعبئة الاجتماعية اسرع من معدل التنمية الاقتصادية والمؤسسية فأن ذلك يؤدي الى زيادة اعمال العنف السياسي.

ي. توافر الادوات الرئيسية للعسكرة من شعب محارب مدرب على استخدام اغلب انواع الاسلحة ، وانتشار السلاح والعتاد بكميات كبيرة جداً ، وسهولة الحصول عليه.

ك. الشركات الامنية الاجنبية الخاصة ، وماتتمتع به من امتيازات وحصانة تجعلها خارج المسائلة العراقية ، حيث استغلت ذلك بالقيام باعمال عنف واطلاق النار على المواطنين بصورة عشوائية.

هناك عسكرة لاتنفصل عن ثقافة المجتمع ، الا انها ليست عسكرة بالمعنى الشائع ، بل هي التدريب على استخدام العنف وتبريره ، هذا النمط تكلم عنه الدكتور علي الوردي في سياق تحليله لما اسماه بـ (التربية الزقاقية) وهي نمط من التنشئة ينمي في عقل الطفل فكرة ان الشجاعة ماهي الا تعبير عن قدرته على استخدام العنف ضد الاخرين ، وهو ثقافة مكتسبة بالتعلم عن طريق التنشئة الاجتماعية ، فيعكس سلطة الذكور على الاناث او الكبار على الصغار ، فيتحول ليأخذ نمطاً بنيوياً يتمثل في سلطة الرئيس على المرؤوس في الدوائر والمؤسسات⁽²¹⁰⁾.

ان العسكرة قد تكون ذات وظيفة مهمة للدولة ، فالنخب الحاكمة خلال الحروب والنزاعات تدرك ان النظام التعليمي يتراجع من حيث قدرته كعرض في مواجهة الطلب يقابله تراجع في مستوى كفاءته ، فعندما تقوم الدولة بزج الفتية الى أتون الصراع كأنها تخفف الضغط عن كاهلها في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاخرى ، كذلك ان

⁽²¹⁰⁾ أ.م.د.فهيمة كريم رزيح. عسكرة حياة الطفل دراسة في العنف المؤسسي ، جامعة بغداد/كلية الاداب/قسم الاجتماع ، مجلة كلية الاداب العدد 96، ص480.

العسكرة قد تخدم الاسر الفقيرة التي لاتستطيع ان تتحمل نفقات تعليم اطفالها او توفير شروط صحتهم ، فالدولة قد وفرت بعض الحلول لمشكلات حرمان تلك الأسر وضغوط حاجتها ، وهو الاسلوب الذي اعتمدته نظام البعث في تجنيد الاطفال تحت مسمى (اشبال صدام) وتجنيد الفتية والشباب تحت مسمى (فدائيو صدام) والمسميات الاخرى⁽²¹¹⁾ .

هناك عدة نظريات لتفسير ظاهرة ان تتحول المجتمعات الى صبغة وطابع عسكري ، فمن وجهة النظر السياسية يعزى ذلك الى القصور في الانظمة السياسية واساءة استخدامها للسلطة ، وهو الدافع الرئيسي لتشكيل الميليشيات التي تلجا اليها بعض القوى السياسية. اما من وجهة النظر القانونية فأنهم يفسرونها كردة فعل حتمية لأضمحلال قوة القانون ، وكذلك يذهبون الى ان توفر الدافع القانوني لوجود ميليشيا مسلحة في الدولة الواقعة تحت الاحتلال ، بهدف نيل التحرر ومناهضة الاحتلال وفق مبادئ الامم المتحدة والقانون الدولي⁽²¹²⁾ .

هناك جهات نظر تبرر وجود وحدات اضافية مساعدة للقوات المسلحة الرسمية ، وتكون على شكل منظمات شبه عسكرية تتألف من المواطنين المتدربين الذين يمكن استخدامهم في حالات الطوارئ او في الحالات التي لايمكن ان تزج فيها القوات العسكرية النظامية. لاحظ الاستاذ (موريس ديفرجيه)(9) وجود صلات وثيقة بين الميليشيات المدنية والجيش النظامي في الدولة على ان يتم التمييز بين نوعين من الميليشيات (ميليشيات حكومية مجازة من قبل الدولة ، ميليشيات مدنية خاصة ممكن ان تخضع

⁽²¹¹⁾ المصدر نفسه، ص482.

⁽²¹²⁾ د.محمد الساعدي. نظرة في واقع التنظيم القانوني لدمج الميليشيات: العراق انودجآ ، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، مركز جيل البحث العلمي ، العدد الاول يناير 2015، ص117.

للحكومة) ، ومن السمات التي تتصف بها الميليشيات الغير نظامية هي ماييلي⁽²¹³⁾:

أ. جيش يتألف من المواطنين المدنيين بدلاً من الجنود المحترفين.

ب. هي قوة عسكرية ليست جزءاً من الجيش النظامي وتخضع لأوامر الحكومة.

ج. تشكيل عسكري شبه نظامي يتكون من المدنيين اللائقين بدنياً ومؤهلين للخدمة في حالات

الطوارئ.

نظراً لتعقيد تركيبة المجتمع العراقي لابد من الاخذ بنظر الاعتبار الاطراف المحلية الاساسية عبر الابعاد المتعددة للجماعة والمنطقة / المدينة وتسييس الهوية الحديثة والتقليدية ، التي بمجموعها عززت من عسكرة المجتمع العراقي. ان تبني فلسفة الديمقراطية بعد عام 2003 كنظرية في الحياة المدنية العراقية لم تجد نصيبها من النجاح المنشود بسبب سياسة العسكرة التي استخدمتها الحكومات المتعاقبة على حكم العراق ، لذلك تظهر لنا عدة مسوغات لظاهرة عسكرة المجتمع بعد تغيير نظام البعث ، ومن هذه المسوغات هي ماييلي⁽²¹⁴⁾:

أ. أن كل فئة او طائفة او مكون يجد ان بقاءه مرهون بامتلاكه مقومات القوة وادواتها.

ب. استغلال جهات خارجية كدول الجوار مثلا لبعض المكونات التي تجد نفسها مضطهدة من قبل السياسات القائمة للحصول على القدرة على البقاء.

ج. الانقسام الطائفي والعرقي والاثني الذي ولد صراعات داخلية ومارافقها من حالة الاحتقان الدائم الذي لايمكن ان يزول الا بامتلاك الدولة مقومات القوة.

⁽²¹³⁾ المصدر نفسه، ص 117.

⁽²¹⁴⁾ المقابلة مع الفريق الركن المتقاعد. حسن سلمان البيضاني ، في مكتبته بتاريخ 25 آب 2016.

- د. الخلافات والتجاذبات السياسية التي خلقت حالة من الاضطراب الاجتماعي والامني والسياسي والاقتصادي وانعكاساتها على مشاريع التنمية.
- هـ. انتشار ظاهرة التهجير القسري للجماعات والافراد في مناطق واسعة من العراق مما دفعهم الى اللجوء لثقافة السلاح والاستعداد للقتال تحت مبدأ (البقاء للاقوى).
- و. فقدان فرص التعليم لكثير من الشباب بسبب الحروب التي خاضها العراق خلال العقود الثلاثة الماضية.
- ز. نظرية الفوضى الخلاقة ، ينظر الملحق (د) ، التي جاء بها الاحتلال الامريكي واعتبار ان الديمقراطية يجب ان تولد في خضم تلك الصراعات.
- ح. السيطرة التي تتمتع بها بعض القوى والمليشيات على بعض المناطق ، حيث تستغلها كمناطق نفوذ لممارسة انشطتها فضلا عن اتخاذها ملاذاً آمناً للخارجين عن القانون.
- ط. غياب ثقافة الديمقراطية كوعي لخيارات التعبير للافراد والاحزاب والقوى السياسية والاجتماعية مقابل تشبع المجتمع بمنطق القوة.
- اصبحت البيئة الامنية في العراق معقدة بعد عام 2006 حيث كان الصراع من اجل السلطة السياسية والاقتصادية قد حل محل الاعمال المسلحة التي كانت تقودها التنظيمات المتطرفة في مناطق وسط وغرب العراق ، ولكن تصاعد العنف والتخندق الطائفي في العراق عندما اقدم تنظيم القاعدة الارهابي على تفجير القبة العسكرية في سامراء ، حيث اعقبتهاموجة من اعمال العنف والتهجير ، وطبقاً لتقارير الاستخبارات الامريكية في كانون الثاني 2007 فأن مايحصل في العراق لايمكن ان يطلق عليه مصطلح (الحرب

الاهلية⁽²¹⁵⁾.

ان الاوضاع التي مر بها المجتمع العراقي كغيره من المجتمعات لم تكن خالية من العنف، سواء اتسم ذلك العنف بطابع رسمي (قانوني) او اتخذ صورة صراع سياسي وانقلابات وتصفيات جسدية ، كذلك من موجبات ظواهر العسكرية هو تمسك العراقيون بالهويات والمرجعيات الفرعية والتعصب لها⁽²¹⁶⁾ ، يقابله النظر الى ثقافة التسامح بوصفها ضعفاً او تخاذل ، فتراجع قيم التسامح مترافقة مع تراجع ضوابط العنف ، لذا فأن ضعف آليات منع العنف يؤدي بالمجتمع لأن يصبح ساحة تتعدد فيها اشكال الاحتراب.

لقد كشفت احداث 9 نيسان 2003 عن ازمة مجتمعية عميقة يعيشها المجتمع العراقي سرعان ماتمخضت عن انفجار الاقتتال الطائفي وغيره في عموم مناطق العراق ، انبعث ذلك من خلال التراكمات الموجودة داخل الجسد العراقي منذ عقود سابقة ، على هذا كان للتحويلات السياسية التي اعقبت سقوط النظام ومارافقها من صراعات الاثر الكبير في توفير بيئة مناسبة لأنعاش خطاب الجماعات ، فكانت الساحة العراقية بيئة خصبة لظهور العديد من الاحزاب والحركات بصورة جعلت الافق السياسي للمواطن العراقي يعيش في حالة من الحيرة وعدم الاتزان ، فظروف الفوضى وعدم الاستقرار وفقدان الامان دفعت المواطن الى الشعور بالحاجة للانتماء في تنظيمات تلبى حاجاتهم التي ينشدونها ، وهو الذي عزز من حالة الانشقاق الاجتماعي والانفصال عن الحكومة بشكل اكبر⁽²¹⁷⁾ .

شهد العراق في الفترة التي تلت سقوط نظام البعث تعددية حزبية ملفتة للنظر ، وعلى

⁽²¹⁵⁾ كيث كاتزمان. قياس الامن والاستقرار في العراق ، ترجمة مركز العراق للابحاث ، دار الكتب والوثائق ببغداد 326 لسنة 2008 ، ص 191.

⁽²¹⁶⁾ أ.د. ناهدة عبدالكريم حافظ. المشهد العراقي جدلية العنف والتسامح ، مؤتمر السليمانية (ثقافة اللاعنفي في التعامل مع الاخر) ، بغداد 2008 ، ص 254.

⁽²¹⁷⁾ المصدر نفسه ، ص 229.

الرغم من ان هذه التعددية قد عكست التعددية الاجتماعية الموجودة ، الا انها بينت ان المجتمع قد انقسم الى درجة يصعب التوفيق بينها وانه يعيش في حالة من فوضى سياسية واربك ، اليوم هناك تقسيم وتنوع حزبي جديد في العراق غير التصنيفات الاكاديمية المتعارف عليها ، ويمكن تقسيم تلك الاحزاب والتنظيمات من حيث التوجهات السياسية والغايات المعلنة الى مايلي⁽²¹⁸⁾:

أ. الاحزاب والتنظيمات العلمانية. وهي على ثلاثة مشارب:

أولاً. الاحزاب الاقليمية. وهي تلك الاحزاب التي انشأت على اساس عرقي — جغرافي ، كالاحزاب الكردية والتنظيمات العشائرية والتنظيمات المسيحية والتركمانية.

ثانياً. الاحزاب مابعد الاقليمية. وتشمل تلك التي لاتقوم على اساس عرقي او طائفي مغلق بل ان عملها ونشاطها مفتوح امام المواطنين ، ويضم هذا النوع فئات عديدة امثال الاشتراكيين (الشيوعيين) والليبراليين (المؤتمر الوطني ، الوفاق الوطني).

ثالثاً. الاحزاب القومية العربية. وتضم باقي تنظيمات حزب البعث (المحظور) والحركة الاشتراكية العربية والتنظيمات الناصرية.

ب. الاحزاب الدينية والطائفية. وتضم في ثناياها كافة الاحزاب والتنظيمات والحركات التي تقوم على اساس الدين او الطائفة ، فتمثيلها ونشاطها وغاياتها ومضمونها ديني مذهبي ، ويمكن التمييز بين اربع مجموعات حزبية على اساس طبيعة الدعم المقدم والولاء والنشاط والتي بمجموعها تشكل المجتمع الحزبي الجديد وهي كما يلي:

أولاً. الاحزاب الاقليمية.

⁽²¹⁸⁾ د.عامر هاشم عواد. الواقع السياسي وتداعياته على التخطيط الاستراتيجي للدولة العراقية ، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية/جامعة بغداد ، بيت الحكمة العراق - بغداد ، الطبعة الاولى 2011، ص27.

ثانياً. الاحزاب والحركات المدعومة من جهات اجنبية.

ثالثاً. الاحزاب القومية العربية.

رابعاً. باقي الاحزاب الاخرى التي تختلف عن الفروع الثلاثة.

ان العسكرة كثقافة لها مضمون يتمثل بالعنف الممارس اراديا او لا اراديا من الافراد ، فأنهم يستعجلون العنف على الحوار في اي نزاع ، فضلا عن انتشار الالعاب والملابس العسكرية للاطفال ومشاهدة المظاهر العسكرية بكثافة داخل المدن على نحو يغيب دور الجهاز الامني لتقوم التشكيلات العسكرية وشبه العسكرية (غير النظامية) بالادوار التقليدية للجهاز الامني.

الهوامش التعريفية للفصل الثاني

- (1) يولي بريجر. من مواليد 1941 امريكي الجنسية دخل السلك الدبلوماسي عام 1966 ، عينه الرئيس الامريكي (جورج بوش) رئيساً للادارة المدنية في العراق عام 2003.
- (2) الكريزما تيكية. وتعني القدرة على التأثير في الاخرين ايجاباً بالارتباط بهم جسدياً وروحياً وثقافياً ، اي سحر السلطة التي تثير الولاء والحماس.
- (3) جارس هرتون كولي. عالم اجتماع امريكي ولد عام 1864 بمدينة ميشيكان ، اهتم بدراسة تأثير وسائل الاعلام والاتصال في توجيه الرأي العام ، عمل استاذاً في جامعة ميشيكان لتدريس الاقتصاد السياسي.
- (4) هيرت هيملان باس. عالم امريكي ولد في 5 تشرين الاول 1932 في هيوستن تكساس ، حائز على جائزة فلادة العلوم الوطنية الامريكية ، عمل في جامعة ميشيغان وجامعة كولومبيا.
- (5) عزت الدوري. نائب رئيس جمهورية العراق والرجل الثاني البعثي اiban حكم صدام حسين ، شغل عدة مناصب اهمها نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ، بعد الاحتلال الامريكي اختفى عزت الدوري واعلن تسلمه منصب الامين العام لحزب البعث عام 2006 بعد اعدام الطاغية صدام ، لايعرف مصيره حالياً فتواترت الاخبار حول مقتله في احدى الغارات الجوية.
- (6) حسام سويلم. ضابط برتبة لواء متقاعد في الجيش المصري ولد عام 1952 في القاهرة ، له آراء كثيرة حول الحرب الامريكية على العراق ومرحلة مابعد التغيير.
- (7) فريدريك انجلز. فيلسوف الماني لقب بـ (ابو النظرية الماركسية) الى جانب ماركس ، عمل في الصناعة وعلم الاجتماع وكان كاتباً ومنظراً معروفاً ، ولد في 28 تشرين الثاني 1820 في فوبرتال المانيا وتوفي في 5 آب 1895 لندن.

- (8) صاموئيل هانغتون. عالم سياسي امريكي ومفكر محافظ عمل بروفيسور في جامعة هارفارد لـ 58 عاما ، ولد في 18 نيسان 1927 في مدينة نيويورك وتوفي في 24 كانون الاول 2008 في جزيرة مارثا فينيارد.
- (9) موريس ديفرجيه. فقيه سياسي وعالم اجتماع فرنسي عمل كأستاذ في العلوم السياسية في جامعة بوردو وله العديد من الكتب والمقالات في هذا المجال ، ولد عام 1917 وتوفي في 17 كانون الاول 2014.
- (10) البيروقراطية. او الدواوينية ، هي مفهوم يستخدم في علم الاجتماع والسياسة يشير الى تطبيق القوانين بالقوة في المجتمعات المنظمة وتعتمد هذه الانظمة على توزيع المؤليات بطريقة هرمية والعلاقات الشخصية.

الفصل الثالث



النتائج السياسية والأمنية للعسكرة

المبحث الأول. الوضع السياسي والأمني في العراق (وصف عام)

المبحث الثاني. النتائج السياسية للعسكرة

المبحث الثالث. النتائج الأمنية للعسكرة

المبحث الأول

الوضع الأمني والسياسي في العراق (وصف عام)

الوضع السياسي العراقي بعد عام 2003

منذ أن وجدت المجتمعات وجدت فيها نظم سياسية مختلفة باختلاف طبيعة هذه المجتمعات ودرجة تطورها الاقتصادي والحضاري ، سواء تعلق ذلك بكيفية ممارسة السلطة او تعلق بشكل هيئات الحكم فيها ، لذلك فإن من الصعوبة تصنيف هذه النظم السياسية فالديمقراطية مثلا كنظام للحكم أخذت مضامين مختلفة فيما يتعلق بأهداف الحكم وبأشكال مؤسساته ، فبلدان العالم الثالث كمثال لايمكن اعتبارها نظاما سياسية ديمقراطية لأنها قد تكون ذات نظام ديمقراطي توافقي أو ديمقراطية شكلية⁽²¹⁹⁾.

ينطوي النظام السياسي على كل التفاعلات التي تؤثر على القوة التي تأخذ على عاتقها تنظيم المجتمع وتستعمل حق الإجبار الشرعي ، فالنظام السياسي لايشتمل على المؤسسات الحكومية فحسب كالهيئات الشرعية والقضائية والإدارية ، وإنما كل البنى الاجتماعية في جوانبها السياسية ، لذلك يتميز النظام السياسي عن النظم الاجتماعية بالخصائص الرئيسية التالية⁽²²⁰⁾:

أ. النظام السياسي يحتكر الشرعية في استخدام القوة بقدر مايسمح بها المجتمع ، عند

⁽²¹⁹⁾ د.صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي أسسه وإبعاده ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد/كلية العلوم السياسية ، ص 263.

⁽²²⁰⁾ المصدر نفسه ، ص 289.

ممارسته حق الإشراف والسيطرة على شؤون المجتمع وان حق الإجبار المادي يعود في المجتمعات الحديثة المنظمة الى صاحب السلطة أو الحكومة أو ممثل الهيئة الاجتماعية.

ب. إن النظام السياسي ينطوي على سلطة تنظيم المجتمع ويستخدمها بصورة شرعية هو ويفرض العقوبات عند مخالفتها.

ج. هو جزء خاص من النظام الاجتماعي القائم ويتولى المحافظة على تماسكه الداخلي ودرء الإخطار الخارجية.

د. ان النظام السياسي هو القوة المحركة للمجتمع وهو الذي يحدد الاهداف العامة ويضعها في نظام متسلسل من ناحية اهميتها ويسعى الى تحقيقها.

هـ. النظام السياسي هو الذي يعيى الجماهير ويزج بها وراء تحقيق الاهداف الكبرى بصورة مباشرة او غير مباشرة ، ويشرف على تحقيق الانجازات الكبرى.

و. النظام السياسي هو صيغة العلاقات القائمة بين القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع ، وهذه الصيغة تنعكس على الروابط المنظمة للعلاقات بين هذه القوى.

لا يختلف عراقيان على أن عام 2003 تعتبر خطأً فاصلاً في حياة الشعب العراقي ، ففي أستقراء سريع لما حدث نجد أن مرحلة جديدة قد تشكلت ملامحها في حياة الانسان العراقي ، مرحلة أدخلته في صراع مع الذات ، محاولاً التعايش في خضم تقلبات الاحداث المتسارعة التي دمرت شتى مناحي الحياة ، وما عليه الا أن يساير الوضع الاجتماعي والسياسي العام في البلد في خضم الصراع الديني الطائفي وكأن الدين أو المذهب أصبح

حاضنة الوطنية في سياقات العمل السياسي في العراق⁽²²¹⁾.

مع بواكير عهد التغيير في بلدنا وتنامي الوعي السياسي وبروز قوى ونخب اجتماعية جديدة ، أخذت بعض التكوينات الفكرية والسياسية العراقية بالتشكل الميداني وبأشرت في طرح ذاتها على المجتمع ، وهو تعبير عن الحركية المجتمعية والسياسية التي شغلت ساحتنا العامة ضمن رؤى الشارع العراقي بالرغم من انها اعتمدت المعايير الضيقة في انظمتها التطبيقية بعيداً عن المنظومات البنيوية التي تتبناها نظرياً فمعيار العرق والطائفة والقبيلة والحزب والعائلة كانت هي المؤسسة للثقل السياسي على ارض الواقع ، فاندفعت تتعاطى مع التجارب الاجتماعية والوطنية انطلاقاً من هذه القاعدة⁽²²²⁾.

لقد وصف نظام الحكم في العراق بأنه جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي في المادة الاولى من دستور عام 2005 في العراق ، وان مسؤولية اتخاذ القرارات تضامنية بين مجلس النواب والوزارة التي هي الفكرة الاساسية من النظام البرلماني ، اما في العراق لم تأخذ هذه الآلية نصيبها المرجو من النجاح بسبب المشاكل العالقة في النصوص الدستورية التي تحتمل الاجتهاد والتأويل اضافة الى بعض الممارسات السياسية من مساومات توافقية لتحقيق المكاسب السياسية للكتل والتيارات والاحزاب السياسية⁽²²³⁾.

منذ عام 2005 والعراقيون يحاولون ترميم الوضع السياسي من خلال العمل

⁽²²¹⁾ الشبكة الدولية للانترنت ، اليرت ناصر ، السياسة العراقية بعد عام 2003 ، عنكاوا ، في 13 ايلول 2016.

<http://kitabab.com/index.php?mod=page&num=2519>

⁽²²²⁾ حسين درويش العادلي ، نحو عراق جديد ، دار الشؤون الثقافية ، الطبعة الاولى بغداد 2004 ، ص 201.

⁽²²³⁾ علي عبدالهادي المعموري. سياسة الامن الوطني في العراق ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، الطبعة الاولى 2016 ، ص

المتواصل لتشديد بنية سياسية جديدة قائمة على التحرر ورفض السلطوية والاستبداد والحفاظ على الديمقراطية في التداول السلمي للسلطة ، لكن أي تجربة مجتمعية قادمة لا يمكنها ان تستقيم مع استمرار الركائز السلبية في شخصيتنا الاجتماعية ، فالشخصية تنتج وتبدع من خلال بناءاتها التحتية التي تمثل الاسس التي تعتمد عليها التجارب الخارجية التي تكتسبها⁽²²⁴⁾ .

لم يحدد مفكري وعلماء السياسة والباحثين في موضوعة النظم السياسية خصائص وميزات ومعايير واضحة ومتفق عليها تصلح لوصف نظام سياسي ما بأنه ناجح او غير ناجح، بيد ان هناك جملة من الخصائص والميزات التي يمكن الاخذ بها كمعايير للتقييم ولتحديد مستوى ودرجة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأي نظام والتي يمكن من خلالها القول بأنه ناجح او غير ناجح ، بإطاره العام يمثل مؤشراً ومعيّراً للوصف والتقييم ، ومن اهم مظاهر الديمقراطية⁽²²⁵⁾ :

أ. وجود احزاب تعددية تؤمن بالديمقراطية شكلا ومضمونا وبالععمل السياسي الهادف.

ب. الايمان المطلق بتداول السلطة سلميا.

ج. فصل السلطات الثلاث (التشريعية ، القضائية ، التنفيذية).

د. تفعيل قانون الانتخابات الذي يعتبر بوابة العمل الديمقراطي السياسي.

⁽²²⁴⁾ المصدر نفسه ، ص 207.

⁽²²⁵⁾ الشبكة الدولية للانترنت. عادل الجبوري. تحديات وآفاق بناء الدولة العراقية المعاصرة ، مركز الرافدين للدراسات والبحوث ، في 13 ايلول 2016. Email: alrafedein@hotmail.com

اتسمت الاحزاب السياسية في العراق بالتعدد والتنوع ، فمن نظام يرتكن الى الحزب الواحد الى نظام سياسي متعدد الاحزاب احدثت هزة اجتماعية اثرت سلباً وإيجاباً في المجتمع العراقي ، مع العرض ان بعض الاحزاب الصغيرة اتسم بالهشاشة مما جعل تغيير مستمر في الخارطة السياسية ، ان غياب الديمقراطية عن الحياة السياسية والاجتماعية في العراق قبل تغيير النظام في 9 نيسان 2003 العثرة الكبرى امام بناء الدولة الحديثة والثغرة الاساسية في عدم تقدم البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، اضافة الى دعم بعض القوى الاقليمية لحركات واحزاب وتجمعات على اساس طائفي لتصبح ادوات اللعبة السياسية ، حيث تحولت الساحة العراقية الى حلبة صراع للارادات والمصالح الاقليمية والدولية ، واصبح العراقيون انفسهم المادة الاساسية لهذا الصراع⁽²²⁶⁾.

لعل جملة الظواهر السياسية والاجتماعية المختلفة التي سادت وبرزت بدرجة اكبر خلال حقبة البعث ، اجتمعت مع بعضها البعض لتشكيل الظاهرة الاكبر المتمثلة بغياب الاستقرار في عموم المنظومة السياسية وما ينطوي تحتها من عناوين ومفردات اجتماعية وثقافية وامنية ، فلم تتبلور علاقات خارجية مع المحيط العربي والاقليمي والدولي تعبر عن رؤى استراتيجية صائبة تتمحور حول المصالح والحسابات الوطنية ، ناهيك عن الحروب والازمات المستمرة والخطاب السياسي والاعلامي المتشنج والمنفعل في معظم الاحيان ، مثلت جميعها اسباب كافية لما نحن عليه الان من تفاقم ظاهرة انعدام الثقة

ا.م.د.ستار جبار علاوي. الانتخابات العراقية 2010 وتأثيرها على التخطيط الاستراتيجي ، مركز الدراسات الدولية/جامعة بغداد ، السلسلة السياسية بغداد 2011 ، ص 39.

فقد العراق مفهوم الديمقراطية والولاء للوطن بسبب الثقافة التي انتهجتها القيادة السياسية في ظل النظام الديكتاتوري ، مما تركت تلك الثقافات والسلوكيات تداعيات مشوهة في ذهنية الفرد ، اما بعد مرحلة الاحتلال الامريكي عام 2003 تحول العراق من نظام الحزب الواحد الى التعددية الحزبية والانفتاح المفرط من كافة الجوانب السياسية والثقافية والاجتماعية ، حيث تلاشت بشكل مفاجيء تلك الضوابط التي كانت تحكم المجتمع العراقي والتي ادت الى ظهور تحديات كبيرة امام الحكومة العراقية المشكلة حديثاً ، منها تحديات داخلية تتمثل بالصراعات التي سادت الساحة العراقية على كافة المستويات ، وتحديات خارجية ذات البعد الاقليمي والدولي والتي تؤثر في صياغة القرار السياسي العراقي⁽²²⁸⁾.

مما لا يختلف عليه اثنان ان الحل الوحيد لضمان عدم بروز طاغية جديد هو تعدد الاحزاب والمنظمات والجمعيات والنقابات ، لكن ظروف المرحلة التي سبقت تغيير النظام عام 2003 لم تنح المجال لنمو مثل هذه التنظيمات بصورة طبيعية حيث ان معظم التنظيمات التي ولدت تحت ضغط ديكتاتورية صدام ، ولدت وكأنها ردود فعل طبيعية ضد التعسف والظلم والاستبداد ، فلم تتمكن من بناء رؤاها الفكرية والقيمية ولم تستطع اعداد برامج لادارة الحكومة او لنقدتها بموضوعية ، كذلك نلاحظ تعدد هذه التنظيمات التي لاتزال تتناسخ او تتوالد هنا وهناك ، وليس في ذلك عيب بل هو ظاهرة سياسية

⁽²²⁷⁾ الشبكة الدولية للانترنت. عادل الجبوري. المصدر السابق.

⁽²²⁸⁾ ا.م.د.خيري عبدالرزاق جاسم. نظام الحكم في العراق بعد 2003 والقوى المؤثرة فيه ، مركز الدراسات الدولية/جامعة بغداد ، الطبعة الاولى 2012 ، ص 251.

صحية غالبا مانجدها في الدول التي تخلصت حديثاً من الانظمة الديكتاتورية⁽²²⁹⁾.

من بين الاهداف المركزية للعملية السياسية هو بناء دولة ديمقراطية مدنية حديثة ، وان تكون دولة مواطنين لا دولة مكونات ، بمعنى آخر الاحتفاظ بالهوية الوطنية الواحدة السامية على غيرها من الهويات ، والسعي لمساهمة جميع المواطنين وتحقيق الشراكة وليست المشاركة وتطبيق الديمقراطية العددية وليست التوافقية مع ملاحظة الابتعاد عن فكرة تسلط اطراف معينة على اطراف اخرى ، الامر الذي يدفع القائمين عليها الى ضرورة الغاء المحاصصة التوافقية الحزبية والعرقية والطائفية ، واعتماد مبدأ الكفاءة بدلاً من الولاءات الضيقة في تولي المناصب ، وهو الجزء الاهم الذي تحتاجه الديمقراطية الناشئة حديثاً لتلك الدول⁽²³⁰⁾.

عند الحديث عن سياسة العسكرية فان من الجدير بالذكر الاشارة الى القوة العسكرية على اعتبار ان العسكرية مرتبطة وملازمة للقوة العسكرية التي عرفت على انها الاداة النهائية لحسم الصراع بين الخصوم في اطار قوتها الشاملة⁽²³¹⁾ ، وكذلك هي مجموعة الامكانات والموارد العسكرية المادية والبشرية المتاحة للدولة حيث ان الاساس للقوة العسكرية يتمثل بالثروة والمعرفة والتكنولوجية للدولة الامر الذي جعلها ترتبط بصورتها المعاصرة معبرة عن الابعاد الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية للدولة في ان واحد وهذا يظهر من خلال التعاون المتبادل للاقتصاد والتكنولوجيا وماتقدمه من نتائج للقوة

⁽²²⁹⁾ د.كامل العضاض. أي حزب نريد في عراق ديمقراطي جديد ، بيروت لبنان 2004 ، ص 24.

⁽²³⁰⁾ إسامة ابو ارشيد. عشر سنوات هزت العالم (عقد على احتلال العراق) 2003 - 2013 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الطبعة الاولى / بيروت 2015 ، ص 238.

⁽²³¹⁾ محمد علي العويني. العلاقات الدولية المعاصرة ، مكتبة الانكلو المصرية ، القاهرة 1982 ، ص 46.

العسكرية التي تمثل الجانب الوظيفي والتنفيذي لتلك الأبعاد من خلال الأدوار التالية:

أ. الالتزام بمجموعة من المبادئ والتوجيهات والأهداف المحددة والتي يعبر عنها دوماً بالعقيدة العسكرية.

ب. الدفاع عن الدولة ضد أعدائها الخارجيين والذين يهددون أمنها الداخلي.

ج. منع حدوث الحرب الشاملة عن طريق قوة الردع التي تمثلها القوة العسكرية.

د. تأمين الحماية الفعلية لمصادر القوة القومية بأشكالها المختلفة وحماية موارد البلد من أي اعتداء.

ترتبط العسكرية من ناحية اتساع رقعتها ارتباطاً جذرياً بمدى توفر الأمن حيث إن كل الانظمة تكون من أولوياتها توفير أو المحافظة على الأمن وعليه فإن الأمن في المجتمع يقسم إلى ثلاث مستويات هي⁽²³²⁾:

أ. الأمن الوطني. وهو ما يعبر عنه باعتبارات الأمن العام لاحترام القوانين والانظمة وهو يختص بجهه معينة لتحقيق هدف محدد.

ب. الأمن الشامل. إن للوظيفة الامنية مجالات متعددة مكمله لدورها التقليدي في فرض النظام والاستقرار حيث لابد من ضمان اسباب الحفاظ على مقدرات ومقومات الدولة وعوامل بقائها في المجتمع الدولي وهذا لا تقوم به الاجهزة الامنية لوحدها بل تتظافر جميع المؤسسات والاجهزة في جميع المؤسسات الفكرية والسياسية والاقتصادية

⁽²³²⁾ عامر مخيف العمر. مربع الارهاب (الاجهزة الامنية في العراق) ، ص 330 - 331.

والاجتماعية لمنع كافة اشكال الخطر الذي يهددها وتقوية مرتكزاتها لتأمين استقرارها دون الحاجة الى زيادة اعداد العسكر لتأمين تلك الغاية.

ج. **الامن القومي.** يقصد به حماية المصالح الحيوية للدولة من اخطار محتملة قد تهددها من الخارج وقد يكون حماية المصالح المشتركة لمجموعة من الدول التي ترتبط بصلات وثيقة تجمعها تلك المصلحة.

لقد اتضح جليا مدى تأثير الخلافات السياسية على الامن الوطني ، وتأثر المواطنين بأختلاف توجهاتهم السياسية بتلك الخلافات ، الامر الذي جعل من المصالحة الوطنية من اولويات الحكومة لمعالجة مشاكل الامن الوطني العراقي ، لكن الاوضاع بدت في غاية السوء عام 2006 حسب تقرير الامين العام للامم المتحدة المقدم الى مجلس الامن ، الذي يشير الى تزايد اعمال العنف رغم جميع مبادرات المصالحة الوطنية التي باءت بالفشل. ان السؤال الذي يتبادر في اذهان العراقيين هو: مع من سيتصالح الشعب العراقي ؟ هل هم افراد ام جماعات ام تيارات واحزاب ؟⁽²³³⁾.

الوضع الامني العراقي بعد عام 2003

يعد الامن لدى علماء الاجتماع من الدوافع الاساسية للانسان في كل حركة وعمل يقوم به ، لانه عند تحقيق الامن يمكن بعدها تحقيق الازدهار في العمل والتجارة والاعمار ، فأن الشعور بالامن يحفز المجتمعات على البناء ، وهو عكس الشعور بالخوف الذي يؤدي بهم الى الانعزال والانطواء وتحديد حركة الفرد والابتعاد عن التفاعل مع المجتمع. ان ردة فعل الخوف عند الانسان والمجتمع والنظام السياسي تولد احد نوعين من الامن ، اما امناً

⁽²³³⁾ علي عبدالهادي المعموري. المصدر السابق ، ص 249.

ايجابياً يجعلك تضيق الخناق على العدو وتحدد حركته وتقضي عليه ، أو أمناً سلبياً يجعلك تحبس نفسك وتنغلق على ذاتك وتحيط نفسك بأسوار وتحصينات ، وهو ماغلب في طريق الامن في العراق عقب سقوط نظام البعث عام 2003 حيث اخذ مفهوم الامن منحى تقليدي في مواجهة التحديات⁽²³⁴⁾.

ان الامن الوطني هو تأمين سلامة الدولة ضد اخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها الى الوقوع تحت سيطرة اجنبية نتيجة الضغوط الخارجية او الانهيار الداخلي. للأمن مستويات عديدة يؤثر كل منها علي المستوى الآخر سلباً أو ايجاباً وهي⁽²³⁵⁾:

أ. الأمن الفردي. وهو شعور الفرد بالامان ضمن المحيط الذي يعيش فيه، وهو من مسؤولية الدولة تجاه أفراد المجتمع ومدى قدرتها على إشباع حاجاتهم الأساسية و الكمالية فالدولة مسؤولة عن حماية واحترام حقوقهم ومصالحهم.

ب. الأمن الجماعي. هو امن الامة والمجتمع في حماية حقوقهم العامة ومصالحهم الجماعية المتمثلة بالوحدة الدينية والاجتماعية والفكرية بمايضمن درء الفتن والتفرقة ، ولايمكن تحقيق الامن الجماعي مالم يشعر كل فصيل في المجتمع من انه آمن من أي تمييز في الحقوق والواجبات. ومن أهم مميزات الأمن الجماعي ما يلي:

أولاً. يعتبر أمننا وطنياً شاملاً لأمن النظام والدولة والمجتمع.

⁽²³⁴⁾ بشير الوندي. الامن المفقود (دور الاستخبارات والتنمية في استتباب الامن) , دار الصفار , بغداد 2013 , ص 27.

⁽²³⁵⁾ مسعود حميد اسماعيل. الامن القومي الكوردي وسبل حمايته جنائياً , السليمانية 2008 , ص 112.

ثانياً. يعتبر انعكاس لمستوى أداء الدولة وقدرتها سلماً أو حرباً.

ثالثاً. أن الأمن الوطني مرهون بالأمن الإقليمي ويتأثر به.

ج. الأمن الإقليمي. هو الامن الذي يبنى على تعميق الروابط المشتركة مع الدول ضمن الجوار الاقليمي المتمثلة بالروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ان الامن الاقليمي العراقي حساس بحكم التعدد القومي الديني المذهبي والمتشابه ديموغرافياً مع دول الجوار ولأمن الإقليمي بعدين هما:

أولاً. بعد داخلي. ويقصد به استقرار الدولة في شأنها الداخلي بما يحقق السلام والطمأنينة وحماية المصالح العامة والخاصة واستقرار نظامها الاداري والاقتصادي. ان انعدام الامن الداخلي سيدفع الدولة الى اللجوء لفرض احكاماً استثنائية مما يقيد الحريات العامة والخاصة ، كما يلاحظ هنا ان تحقيق امن فردي وجماعي متين في أي مجتمع يخلق ديناميكية وميولاً اجتماعية لتصدي لكل ما يعكر صفو الامن العام⁽²³⁶⁾.

ثانياً. بعد خارجي. ويتمثل بتحقيق استقرار الدولة في شؤونها الخارجية وعلاقاتها مع الدول الاخرى ومع المنظمات الدولية بما يضمن هيبتها وحقوق وكرامة مواطنيها في الخارج ، وكذلك صيانة استقلال ووحدة وسلامة اراضيها بتقوية القدرات الدفاعية والاقتصادية⁽²³⁷⁾.

د. الأمن القومي. لا يشترط في الامن القومي التجاوز الجغرافي بل ان للترابط الفكري اهمية في الامن القومي ، فيتم تركيز الدول ذات الطابع الفكري القابل للانتشار

⁽²³⁶⁾ بشير الوندي. المصدر السابق ، ص 290.

⁽²³⁷⁾ المصدر نفسه ، ص 291.

والتوسع على الامن القومي لرسم النشاط الواسع والمتشعب لها مع محيطها⁽²³⁸⁾.

بعد صيف 2003 كانت للسياسات الامريكية التي تخلو من النوايا الحسنة تجاه العراق الاثر الكبير في إثارة الغضب والتذمر لدى قطاعات واسعة من الشعب العراقي ، فأُنْصاع القرار الامريكي هدفهم هو خدمة مشروعاتهم لتغيير الانظمة وخلق معادلات جديدة في الشرق الاوسط من خلال الترويج للحرب على الارهاب الذي هو صنعة الدول العظمى لاعادة تقسيم مناطق النفوذ في المنطقة وتصفية الحسابات بين الدول الكبرى ، وبذلك اصبح تواجد القوات الامريكية وحلفاؤها كمصدر استقطاب الارهابيين من جميع بقاع الارض ، ليكون العراق ساحة لقتال هذه المجاميع والتنظيمات⁽²³⁹⁾.

لقد تنامي الارهاب في عموم المناطق العراقية شيئاً فشيئاً بعد ان بدأت حركات التمرد بالتشكل والتنظيم مستغلين العناصر المتبقية من فلول البعث واجهزة المخابرات والامن السابقة بالتعاون مع الارهابيين المتسربين الى العراق من الحدود المفتوحة ، رافق ذلك بدايات بروز الطائفية التي ساعدت قوات الاحتلال في تفاقمها وتأجيجها من خلال عدة ممارسات ، الامر الذي جعل عدداً من المغرر بهم الانضمام الى الميليشيات المسلحة بدوافع مذهبية. ان الارهابيين الاجانب المعادين للاحتلال الامريكي وللحكومة الجديدة قدر عددهم من قبل (مجموعة دراسة العراق)(1) بأنهم لايتجاوزون (1300) مسلح في كانون الاول 2006 ، وهو رقم ضئيل بالمقارنة مع عشرات الالاف من العراقيين المشتركين في التمرد⁽²⁴⁰⁾.

⁽²³⁸⁾ المصدر نفسه ، ص 303.

⁽²³⁹⁾ هــيرامين قردار. انقاذ العراق وبناء امة محطمة ، دار الساقى ، الطبعة الاولى بيروت 2010 ، ص 146.

⁽²⁴⁰⁾ المصدر نفسه ، ص 146.

تعددت الاسباب والتعقيدات التي جعلت الاوضاع اكثر سخونة وانفلاتاً ، فقد اكدت الكثير من الدراسات حول مظاهر التشدد الديني المترجم الى عمليات قتل وحشية تطال المدنيين الابرياء ولا تستثني مؤسسات الدولة والمجتمع ، مع العرض ان الحرب على الارهاب لاتنحصر مواجهتها على التحوطات الامنية والفعاليات العسكرية ، لانها ليست معركة بين جيوش وانما هي معركة قيم فأدوات الارهاب هو المجتمع المستهدف نفسه ، لذلك تكمن المعضلة الامنية في معالجة العوامل والسلوك والازمات التي تغذي تلك الافكار المتعصبة ، يتبين من ذلك ان الوضع الامني في العراق يخوض حرباً لاتتقيد بحدود اخلاقية او انسانية فكل الطرق مباحة للمتمردين لتحقيق اهدافهم⁽²⁴¹⁾ .

اصبحت المواجهة الامنية وخوض المعارك مع التنظيمات الارهابية ضرورة امنية فرضتها الاوضاع التي افرزتها الجرائم الارهابية ، بيد انها من اكثر القضايا حساسية وخطورة ، كونها تعتبر حرب غير متكافئة حيث تتعامل السلطات الامنية مع اشخاص يمتلكون زمام المبادرة مع اسلحة فتاكة بصنع محلي وينطلقون من عقيدة مشوهة مفادها الانتحار في سبيل تحقيق اهداف قياداتهم ، فأنهم في اغلب العمليات لايحتاجون الى الانسحاب بعد تأدية المهمة ، لذلك تكون من الصعوبة منع الهجمات الارهابية وهو ما نلاحظه احياناً من اخفاقات امنية بسبب ان كل المواطنين والمؤسسات والاحياء السكنية والتجمعات هم اهداف حيوية للمجاميع الارهابية⁽²⁴²⁾ .

ان تصاعد وتيرة الفعاليات الارهابية لحركات التمرد قابله خطوات خجولة من قبل قوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية لبناء قوات شرطة قادرة على

⁽²⁴¹⁾ م.م. هديل سعدي موسى. اعمال المؤتمر المركزي لبيت الحكمة (بناء الانسان.. بناء العراق) ، بيت الحكمة ، الطبعة الاولى بغداد 2009 ، ص 113.

⁽²⁴²⁾ المصدر نفسه ، ص 115.

التعامل مع التمرد ومستوى التحديات الامنية ، اضافة الى تقييد تطوير تسليح القوات المسلحة العراقية وتمكينها من حماية الحدود العراقية كون ان هذه القوات انشغلت في عمليات الامن الداخلي. تزايدت الاحداث بمرور الوقت ولم تعطى القوات العراقية الاولوية المناسبة للتنظيم والتدريب والتزود بالمعدات الضرورية اللازمة وحجم التهديد ، بل فرضت بعض التقييدات على عقود التسليح لتلك القوات⁽²⁴³⁾ .

خلال الفترة من عام 2003 وحتى مرحلة نجاح عمليات تحرير الاراضي العراقية من تنظيم داعش الارهابي ، ظهر المتمرّدون العراقيون بفعالية كبيرة في تنفيذ العمليات مع احتفاظهم بزمّام المبادأة بأختيار زمان ومكان العمليات مستفيدين من الدعم المحلي الذي يحظون به في المناطق التي ينشطون فيها ، فقد طوروا اساليبهم في تنفيذ عملياتهم مستخدمين التقنيات الحديثة اضافة الى الاعتماد على الامكانيات المحلية في صناعة العبوات الناسفة والسيارات المفخخة فضلا عن الهجوم بالنيران المباشرة وغير المباشرة ، ناهيك عن عمليات الخطف والاغتيال بالاسلحة الكائنة للصوت ، استخدمت تلك العمليات الارهابية بطريقة تؤجج وتستنفّر الروح الطائفية لدى المواطن العراقي وذلك باستهداف دور العبادة و جموع المصلين⁽²⁴⁴⁾ .

كان الامن وسيبقى المشكلة الرئيسية لدى السلطات العراقية لان تغيير النظام عام 2003 جعل من البلاد غارقة في بحر من الاسلحة والاعتدة المتروكة من الجيش العراقي والتي استولى عليها المواطنون ، فيما ثقافة العنف متجذرة عميقاً في مجتمع مدرب على استخدام مختلف انواع الاسلحة ، ولحد الان لم ينتهج القائمون على القرار سياسة واضحة

⁽²⁴³⁾ انتوني كوردسمان. تطور التمرد العراقي 2003 - 2005 ، ترجمة (امير جبار الساعدي) ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، الطبعة الاولى 2011 ، ص 30.

⁽²⁴⁴⁾ المصدر نفسه ، ص 36.

لبناء وتشكيل القوات المسلحة ولم تتخذ خطوات تتلائم مع حجم التهديد الذي يتعرض له العراق ،
اضافة الى اهمال الاجهزة والمديريات والوكالات المعنية بجمع المعلومات ونتاج الاستخبارات⁽²⁴⁵⁾ .
استغل المتمردون والمتطرفون والارهابيون وسائل الاعلام التي تميل الى التركيز على الحوادث
الدراماتيكية المثيرة التي تخلف خسائر كبيرة وتعطي صدى اعلامي يؤثر على الرأي العام. لا توجد
هناك خطوط واضحة لتصنيف المتمردين لكنهم في المناطق الغربية يميلون الى التخويف وبث الرعب
في صفوف القوات الامنية لتدميرها ومنع المتطوعين الجدد من الانضمام الى المؤسسة العسكرية ،
وكذلك مهاجمة مسؤولي الحكومة والمؤسسات المحلية والاقليمية ، اضافة الى ضرب البنى التحتية
والمصالح والخدمات لأظهار ان الحكومة لاتتمكن من تأمين الخدمات الضرورية او الامن الشخصي ،
بينما تستخدم التنظيمات المتطرفة كل الوسائل المتاحة للقتل في صفوف الطوائف الاخرى التي
يختلفون معها عقائدياً ، فغالباً ماترتبط تلك الهجمات بالتجمعات الدينية ورجال الدين⁽²⁴⁶⁾ .

لاشك ان الوضع الامني في العراق خضع للتأثيرات الداخلية والإقليمية والدولية، اذ لا ريب ان هناك
اتساقاً في التأثير بين الوضع الاقليمي والدولي من جهة وبين الوضع الداخلي من جهة اخرى ، وقد
تحاول بعض الاوساط التشويش والقات النظر عن الانتصارات المتحققة في الداخل الى احداث اخرى ،
الا ان الوضع الامني في الازمة الاخيرة كان لافتاً في تطوراتهِ وسيل الاحداث الجارية. ان اغلب التقارير
تشير الى ان الوضع الامني في العراق مرتبط بعوامل اقليمية وتدخلات خارجية ، اضافة الى الاسباب

⁽²⁴⁵⁾ فريق ابحاث. ديناميكيات النزاع في العراق (تقييم استراتيجي) ، معهد الدراسات الاستراتيجية - العراق ، الطبعة
الاولى 2007 ، ص 18.

⁽²⁴⁶⁾ انتوني كوردسمان. المصدر السابق ، ص 41.

الداخلية التي تتمثل بالعلاقات بين الكتل السياسية التي انعكست على الوضع الأمني والاجتماعي للعراق⁽²⁴⁷⁾.

ان الاخفاقات الامنية في العراق هي نتيجة طبيعية للاخفاقات والارهاصات المستمرة في المنظومة السياسية والاجتماعية التي هي المفتاح الانجع لتقويض استدامة الارهاب ، لان عملية توافد المسلحين الى العراق وايجادهم الحواضن الخصبة في المجتمع العراقي ستستمر اذا ما أخذت القيادات السياسية النظر بموضوعية الى الاسباب السياسية التي ستعود ايجاباً على الاستقرار الأمني⁽²⁴⁸⁾.

على الرغم من أهمية التفاعلات الداخلية فإن حساسية موقع العراق الاقليمي في قلب الشرق الاوسط جعلت العوامل الاقليمية هي العوامل الأكثر فاعلية، وظهرت كثير من التفاعلات الداخلية بعدّها انعكاساً مباشراً لتفاعلات اقليمية تقع حيثياتها خارج حدود البلد ، فلا يمكن فصل العراق عن الدول المجاورة كونه يعتبر حلقة الوصل في تقريب وجهات النظر وتبادل الثقافات مع المحيط العربي ، لذلك تجد المجتمع العراقي يؤثر ويتأثر سلباً أو ايجاباً مع المجتمعات المحيطة به لما تربطه من صلات ذات عمق تاريخي في المنطقة⁽²⁴⁹⁾.

ان العراق ومنذ نيسان 2003 قد أصبح حلبة للتنافس والصراع بين ستة مشاريع كبرى في المنطقة تتنافس فيما بينها على الحصول على النفوذ في المنطقة، وهذه المشاريع هي (المشروع الأمريكي، والمشروع الاسرائيلي، والمشروع الايراني، والمشروع القومي العربي،

⁽²⁴⁷⁾ الشبكة الدولية للانترنت. محمد حسن الساعدي ، الوضع الأمني في العراق قراءة تحليلية ، كتابات ، في 20 ايلول 2016. Email: alrafedein@hotmail.com

⁽²⁴⁸⁾ المصدر نفسه.

⁽²⁴⁹⁾ احمد علي محمد. الطائفية وأثرها في حياة العراق السياسية ، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ، شباط 2008 ، ص 325.

والمشروع التركي، والمشروع القومي الكردي) ولكل من هذه المشاريع ادواته السياسية والعسكرية داخل العراق ، وقد تجسد ذلك على مستوى اكبر في التحالف الرباعي الذي شكل لمحاربة تنظيم داعش في العراق وسوريا، كما ان لكل منها أجندته السياسية وتصورات مختلفة مع الآخرين حول طبيعة المستقبل العراقي المطلوب والهوية الايديولوجية للقوى الفاعلة فيه، والواقع ان كثير من فرق الموت والتهجير المنظم كانت تعمل لحساب بعض تلك المشاريع، والتي وجدت في تنامي الصراع الطائفي في العراق لاسيما عقب تفجيرات سامراء في 22 شباط 2006 فرصة مؤاتية لتحقيق اجنداتها، فكانت الحويلة سقوط مئات الآلاف من الضحايا وتهجير الملايين داخل وخارج العراق⁽²⁵⁰⁾.

تأثير البيئتين الداخلية والخارجية على تطورات المشهدين السياسي والامني في العراق

بعد عام 2003

يقع العراق جنوب غرب آسيا وتحده ستة دول ، تركيا من الشمال وايران من الشرق ومن الغرب تحده سوريا والاردن والسعودية اما الكويت تحده من الجنوب ، ومن الملاحظ في هذه الدول هو اختلاف المجتمعات والانظمة الحاكمة فيها وكذلك اختلاف طبيعة التوجهات والميول لتلك الدول ، فقد ادى الموقع الاقليمي للعراق دوراً فاعلاً في مجمل الاحداث التاريخية والتغيرات التي مرت على العراق ، وعلى الدوام منح الموقع الاستراتيجي للعراق من القوة قدر مامنحه من الضعف ، فعلى الرغم من المميزات التي منحها الموقع والكفيلة بجعله مؤثراً في محيطه فإن الاقليم جعله عرضة للأطماع الاقليمية

⁽²⁵⁰⁾ المصدر نفسه ، ص 329.

والدولية على مر التاريخ⁽²⁵¹⁾.

لم يكن نظام الحكم الذي نشأ في العراق بعد عام 2003 بمنأى عن التحديات ، وتراوحت تلك التحديات بين تحديات داخلية حمل لوائها بعض اتباع النظام السابق ، وتحديات خارجية اقليمية ودولية ، مثلتها دول الاقليم انطلاقاً من رؤى خاصة حول مصالحها في المنطقة. كان تغيير النظام في العراق يبعث الامل في ايجاد عراق مستقر ، غير ان مجريات العملية السياسية وتأثيرها في البيئتين الداخلية والخارجية ونتائجها جعلت من المجتمع الدولي منقسم بين معارض ومؤيد لما يجري ، وهو ما تسعى الى تحقيقه تلك الجهات المتدخلة في الشأن العراقي. ان تغيير النظام العراقي كان مطلباً داخلياً واقليمياً ودولياً ، غير ان عدم اكتمال بعض جوانبه وخصوصاً في ما يتعلق بالاستقرار الداخلي والامن فضلا عن التدخلات الاقليمية ، كل ذلك ادى الى ان تكون تحديات النظام السياسي كبيرة الى الحد الذي اصبح معرقلاً للعملية السياسية في العراق⁽²⁵²⁾. طياً اهم التأثيرات للبيئتين الداخلية والخارجية على تطورات الاحداث السياسية والامنية العراقية وكما يلي:

أ. تأثير البيئة الداخلية. يعيش العراق ومنذ عام 2003 واقعاً سياسياً يختلف في تفاصيله عن الواقع السياسي في المرحلة التي سبقت ذلك التاريخ ، واقعاً احدثته ظروف المرحلة بتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، أجمت تلك المرحلة حالة من الاختلافات في وجهات النظر حول توزيع الحقوق والواجبات بين اطياف الشعب العراقي ، الامر الذي يدعو الى فتح قنوات الحوار والمصالحة الوطنية اكثر من اي وقت مضى بسبب ما آل اليه الاحتلال من نتائج سلبية وخيمة الاثر من تمزيق البنية الاجتماعية

⁽²⁵¹⁾ علي عبدالهادي المعموري. المصدر السابق ، ص 113.

⁽²⁵²⁾ ا.م.د.خيري عبدالرزاق جاسم. نظام الحكم في العراق بعد 2003 والقوى المؤثرة فيه ، مركز الدراسات الدولية/جامعة بغداد ، الطبعة الاولى 2012 ، ص 183.

للمجتمع العراقي وأثارة مكوناته الطبيعية عن قصد⁽²⁵³⁾. يمكن تقسيم التأثيرات الداخلية على ثلاث مستويات هي:

أولاً. على المستوى السياسي. ان ابرز مرتكزات الواقع السياسي الجديد هو التعددية الحزبية التي أريد بها ان تكون ممثلة لكل اطياف ومكونات الشعب العراقي ، لكن الذي يحسب على العملية السياسية انها انشغلت كثيراً بالتناحر حول تقاسم المناصب الادارية في الدولة على حساب الاسراع في اتخاذ خطوات سريعة لأنتشال البلد من الازمات التي يواجهها ، فبعد اجراء الانتخابات واعلان النتائج بدت ملامح الخلاف السياسي التي خيمت على مجمل ماترتب عليها من استحقاقات سياسية⁽²⁵⁴⁾.

(1) الدستور. تمثلت ازمة الدستور في مرحلتين هما: ازمة الدستور قبل أقراره والثانية أزمة الدستور بعد أقراره ، فبالنسبة للمرحلة الاولى لم يتم التوفيق بين الاعضاء حول الاتفاق على صيغة موحدة للدستور ، وقد تضاربت الاراء وتباينت حول بعض النقاط الاساسية المزمع ادراجها في المسودة⁽²⁵⁵⁾ ، ينظر الملحق (ه).

(2) الشرعية. ان التعددية الحزبية كانت عاملاً رافداً لقيام عملية سياسية ابرز دعائمها الانتخابات العامة التي أضفت طابع الشرعية على الحكومة العراقية الجديدة ، وكذلك شرعت لقيام العملية السياسية ومثلت اوجها من اوجه التحول الديمقراطي الذي اثبت قصوراً عن القدر الذي كان مؤملاً منه ، اذ لاتعني الديمقراطية الانقسام المفضي للتناحر بقدر ماهي تباين في وجهات النظر للوصول لمزيج من الاراء الاساسية

⁽²⁵³⁾ د.عامر هاشم عواد. الواقع السياسي وتداعياته على التخطيط الاستراتيجي للدولة العراقية ، مركز الدراسات الدولية/جامعة بغداد ، الطبعة الاولى 2011 ، ص 184.

⁽²⁵⁴⁾ علي عبدالهادي المعموري. المصدر السابق ، ص 268.

⁽²⁵⁵⁾ د.عامر هاشم عواد. المصدر السابق ، ص 60.

لحل ماهو قائم من المشكلات⁽²⁵⁶⁾.

ثانياً. على المستوى الامني. ان الصراعات المتعددة بين الاطراف المشتركة في تقاسم السلطة والثروات ، تشكل تحدياً لأنشاء بيئة امنية مستقرة وعلى الرغم من أن تنظيم القاعدة لاتمثل الجانب الوحيد في العنف ، لكنها تعد مسؤولة عن الهجمات التي توقع أكبر عدد من الجرحى والقتلى في صفوف المدنيين ، الامر الذي يجعل منها أداة تعجل من الصراع الطائفي. لقد ادت تلك البيئة الامنية الغير مستقرة الى هجرة داخلية غيرت من الطبيعة الديموغرافية للمدن العراقية والتي خلقت حالة من عدم الاستقرار الامني والشعور بالامتعاض من الحكومة القائمة⁽²⁵⁷⁾.

ثالثاً. على المستوى التنظيمي والاداري. بعد تغيير النظام في العراق عام 2003 وقيام الحاكم المدني بأصدار القرار بحل اغلب دوائر الدولة بضمنها وزارتي الدفاع والداخلية التي أعيد بنائها فيما بعد بخطوات بطيئة لاتتناسب مع حجم التهديدات الامنية التي واجهها البلد ، ويعزى ذلك الى سببين رئيسيين هما⁽²⁵⁸⁾:

(1) معضلات سوء الادارة. ان تدهور النظم الادارية في معظم مؤسسات الدولة وتغيير بعض الهياكل التنظيمية لبعض تلك المؤسسات فضلاً عن تسلم بعض الاشخاص قليلي الكفاءة لبعض المناصب الادارية ، كل ذلك أدى الى الاخلال في السياقات التي من المفترض ان يعمل بها ضمن النظم الداخلية لتلك المؤسسات.

⁽²⁵⁶⁾ د.عامر هاشم عواد. المصدر نفسه ، ص 21.

⁽²⁵⁷⁾ كينث كاتزيمان. قياس الامن والاستقرار في العراق ، مركز العراق للابحاث ، الطبعة الاولى 2008 ، ص 51.

⁽²⁵⁸⁾ د.نظلة الجبوري. الحراك السياسي وتداعياته على التخطيط الاستراتيجي ، بيت الحكمة ، الطبعة الاولى 2010 ، ص

(2) الفساد الاداري والمالي. من تداعيات انهيار منظومة القيم في العراق هو استشراف ظاهرة الفساد الاداري والمالي ، ولاسباب عديدة كان اهمها ضعف المسائلة القانونية وتراجع التمسك بالقيم العامة واخلاقيات العمل.

ب. تأثير البيئة الخارجية. في الوقت الذي ارتفعت فيه التوقعات بأن الاطاحة بنظام البعث في العراق سيخفف من حالة الاحتقان السياسي الذي ساد العلاقات العراقية — الخليجية جراء الاجتياح العراقي للكويت عام 1991 وقيام حكومة عراقية مسالمة ، كانت الازمات السياسية والامنية التي واجهها العراق تشير في الكثير من جوانبها الى التدخلات الدولية والاقليمية في الشأن العراقي والتي انعكست سلباً على التطورات السياسية والامنية التي شهدتها البلد ، وسنبين ذلك على المستويين السياسي والامني وكما يلي⁽²⁵⁹⁾:

أولاً. على المستوى السياسي. نتيجة للتقاطع بين المصالح والسياسات الامريكية وبين نظام البعث الحاكم في العراق قامت الولايات المتحدة الامريكية بأسقاط النظام العراقي عام 2003 ، فقد وجدت رغبة اقليمية واسعة في سبيل ذلك. ان دول الخليج التي عانت من التهديدات المستمرة للانظمة العراقية المتطرفة في رؤيتها القومية سواء في ظل نظام البعث او حتى نظام عبدالكريم قاسم ، تسعى الان الى تبديد تلك المخاوف في ضمان عدم عودة الانظمة التي تعزز التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة ، فنجدها دائماً ماتعترض على تسليح الجيش العراقي بالطائرات والاسلحة الثقيلة.

ثانياً. على المستوى الامني. أن الانفلات الامني وحالة العنف الدموي والارهاب الذي ساد العراق جراء الاحتلال الامريكي وماتبعه من التدخل الاقليمي والدولي في

⁽²⁵⁹⁾ د.دهام محمد العزاوي ، العراق ودول الجوار قراءة في المواقف المتضاربة ، جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية ، بغداد 2011 ، ص 67.

الشأن العراقي وعدم ضبط الحدود المشتركة مع العراق من جانب تلك الدول المحادية للعراق ، جعل من العراق ساحة معركة لتصفية الحسابات بين الدول العظمى من جهة مستغلين تواجد القوات الامريكية ومحاولة افشال مشروعاتها في الشرق الاوسط بتكبيدها اكبر ما يمكن من الخسائر ، وكذلك ساحة لتصفية الحسابات للدول الاقليمية ذات الطابع المذهبي والطائفي.

ان المجتمع العراقي الذي قبع عقوداً طويلة تحت نير انظمة مستبدة ، كان نظام صدام اعتاها وأمرها ، فأن الدعوة لأقامة نظام ديمقراطي تعددي سوف لاتكون سهلة المنال ، وأن كان من السهل إصدار تشريعات وأقامة مؤسسات ديمقراطية ، فأن بناء جوهرها الاساسي المتمثل بوجود ديمقراطيين ليس يسيراً ، فظهرت الى الساحة السياسية العراقية احزاب وتيارات بمسميات متعددة ، اغلبها دخلت حديثاً في مجال العمل السياسي ولاتمتلك برنامجاً واضحاً لأهدافها السياسية وليس لديها معرفة واسعة حول الممارسات الديمقراطية في أطار مؤسساتها او علاقاتها مع بعضها البعض ، اضافة الى ان الديمقراطية لاتعاش مع الفقر فالدعوة الى بناء نظام ديمقراطي ينبغي ان تعقب التنمية الاقتصادية لتحسين مستويات المعيشة وبناء الفرد العراقي⁽²⁶⁰⁾ .

شهد المجتمع العراقي تطورات ومتغيرات متسارعة في منظومة القيم بعد عام 2003، وان تلك التطورات طالت مختلف مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، لتؤكد ضرورة التعديل والتطوير في منظومة الفكر والسلوك البشري وإعادة انتاج الوعي السياسي ، فالتناقضات والانقسامات والاحتدامات التي تعيشها معظم القوى السياسية داخل تنظيماتها وخارجها ، تركت ظلالها على الشارع العراقي سببها عدم وجود وعي

(260) د.كامل العضاى ، أي حزب نريد في عراق ديمقراطي جديد ، بيروت لبنان 2004 ، ص 46.

سياسي يرتقي الى مستوى الفهم الحقيقي للديمقراطية كمفهوم وممارسة بالنسبة للاحزاب والقواعد الشعبية التي يمتلكونها والتي انعكست سلباً على المشهدين السياسي والامني ، ان ضعف الوعي السياسي يهدد العملية السياسية في العراق ويفتت مفهومها ويفقد سلوكها السليم ، الامر الذي جعل من حالات العنف المختلفة ترتسم على الحياة الاجتماعية والسياسية⁽²⁶¹⁾ .

عانى الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الامريكي من ضعف الاداء وتراجع مؤشرات النمو نظراً لما خلفه الاحتلال من تدمير لكثير من مرافق البنية التحتية وتسريح مئات الالاف من العاملين في وزارتي الدفاع والداخلية ، حيث ارتفع اعداد العاطلين عن العمل في السوق العراقية حتى وصلت وفق بعض التقديرات الى أكثر من 50% ، لذلك يعاني العراق من شيوع ظاهرة الفقر بنسبة كبيرة بين مكوناته ، والتي دفعت الى الانتماء الى التنظيمات والمجاميع المسلحة ، ومن الاسباب التي فاقمت من حالة الفقر والبطالة هي مايلي⁽²⁶²⁾ :

- أ. الاسباب السياسية المتعلقة بالمؤسسات السياسية وانعدام الامن والصراع بين القوى السياسية.
- ب. الازمات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي والتي تؤثر على افراد المجتمع ، كعدم الاستفادة من الموارد التي تساعد على رفع مستوى النمو الاقتصادي للبلد، وكذلك عدم إنشاء أنشطة جديدة تحسن من دخل المجتمع.
- ج. اسباب اجتماعية تتعلق بالمبادئ التي يقوم عليها المجتمع ، كتطبيق المساواة من عدمه بين افراد المجتمع في تقديم الخدمات مثل (الرعاية الصحية ، التعليم ، فرص

⁽²⁶¹⁾ د. نائلة الجيوري ، المصدر السابق ، ص 68.

⁽²⁶²⁾ المصدر نفسه ، ص 71.

العمل) ، فهذا يؤدي بدوره الى ظهور التمايز الطبقي الذي يخلق لدى الفرد الشعور بعدم وجود مشاركة فاعلة بين افراد المجتمع وكذلك الشعور بعدم الانتماء وبالتالي سهولة استغلاله من قبل المجاميع المسلحة.

لقد مثلت البيئة الخارجية خلفية سياسية يصعب تجاهلها ، بسبب التعويل على الانتخابات في حسم العديد من القضايا المستقبلية سواء على الصعيد الدولي المتمثل بالجانب الامريكي وتنفيذ الاتفاقية الامنية بعد اثبات قدرة الحكومة الجديدة على حفظ الاستقرار السياسي والامن والاضطلاع بمسؤوليتها الاجتماعية والاقتصادية. كذلك على الصعيد الاقليمي حيث حاولت الدول الاقليمية توسيع نفوذها في العراق بالايغال في التدخل في الشأن العراقي وزيادة الفتنة ظناً منها ان المصلحة الاستراتيجية لها تصب في اطار ابتداء حرب أهلية لزيادة المأزق الامريكي ، فالعامل الخارجي أذن هو الاكثر فعالية في ظل عدم ضبط الحدود العراقية وضعف استجابة دول الجوار لمطالب العراق ، وما عمليات التصفية الجسدية لبعض الشخصيات وما دعوات الانفصال التي تطرح هنا وهناك ، ماهي الا امتداد للتدخلات الخارجية⁽²⁶³⁾.

انطلاقاً من المتغيرات التي اجتاحت العراق في حزيران 2014 يكون من المهم جداً معرفة الامن الاستراتيجي العراقي في ظل التحالفات الناشئة ولاسيما التحالف الرباعي الذي يضم كل من (روسيا ، ايران ، العراق ، سوريا) ، مهما تعاظمت القدرات العسكرية والاقتصادية لدولة ما فأن عليها ان تتحالف مع دول اخرى تجمعها هموم امنية ومصالح مشتركة خصوصاً اذا تعرضت لتهديدات تفوق قدراتها العسكرية. هناك ضرورة تدفع العراق للانخراط في تحالفات لربط امنه الاستراتيجي بقوى أخرى يمكن ان تقدم له

⁽²⁶³⁾ ا.م.د.ستار جبار علاوي ، الانتخابات العامة وبناء الدولة في العراق ، مركز الدراسات الدولية/جامعة بغداد ، الطبعة الاولى 2012 ، ص 101.

الدعم عند الضرورة ، وهو مالمسناه من نتائج في اطار التحالف الرباعي لقتال تنظيم داعش الارهابي في سوريا والعراق ، وخصوصاً الضربات الجوية التي حددت من حركة التنظيم وقللت من طرق امداداته⁽²⁶⁴⁾ .

⁽²⁶⁴⁾ رضا حبيب. الامن الاستراتيجي العراقي في ظل التحالفات الناشئة , مجلة دورية تصدر عن مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية العدد 11 كانون الثاني 2016 , ص 50.

المبحث الثاني

النتائج السياسية للعسكرة

عدم الاستقرار السياسي (العنف السياسي أمودجاً)

ان العالم الثالث يضم دولاً غير واضحة المعالم من حيث تعدد اللغات التي يتكلمون بها وكذلك تعدد الاديان والطوائف والاثنيات والانتماءات ، كل ذلك اضعف من وحدتها وانسجامها وبالتالي انعكس ذلك سلباً على انظمتها السياسية التي تتصف بالهشاشة وعدم الاستقرار ، مما دفع بالكثير من انظمة هذه الدول الى تبني نظام الحزب الواحد واعطاء المؤسسة العسكرية دوراً فاعلاً في إقامة هذه الانظمة ، الامر الذي حفز على قيام الانقلابات العسكرية في اغلب بلدان العالم الثالث. فتكون ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في هذه الدول بأنها (الحالة التي لم يعد فيها الصراع السياسي والاجتماعي منظماً بصورة مناسبة بواسطة آليات مؤسساتية متكاملة للنظام الاجتماعي مما يؤدي الى انحسار سريع ومتطرف في بنية العلاقات الاجتماعية كما يراها البعض مرادفة لوجود الضعف السياسي فالنظام السياسي غير المستقر الذي يفتقد للسلم وطاعة القانون وتحدث فيه تغيرات سياسية واجتماعية وتتخذ فيه القرارات نتيجة لاعمال العنف الجماعي أي انه في الحصيصة عدوان موجه بين الافراد والنظام السياسي)⁽²⁶⁵⁾.

على الرغم من تعدد الاراء وعدم اتفاقها لتحديد تعريف الكثير من المصطلحات

⁽²⁶⁵⁾ م.د.حسين عيد فياض العامري. ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في دول العالم الثالث ، الجامعة المستنصرية/كلية العلوم السياسية ، مجلة واسط للعلوم الانسانية ، العدد 27 ، ص 567.

السياسية الا انه يمكن تحديد مفهوم عدم الاستقرار السياسي ، فقد عده الدكتور اكرم عبد القادر(2) بأنه (من الناحية النظرية هو حالة التغير السريع غير المنضبط او المحكوم التي تتسم بتزايد العنف السياسي وتناقص الشرعية والانخفاض في قدرات النظام ، اما من الناحية الاجرائية عرفه على انه اللجوء الى العنف السياسي وابتعاد بعض القوى والجماعات عن الاساليب الدستورية في حل الصراع وعجز مؤسسات النظام السياسي عن الاستجابة للمطالب المقدمة اليه). اما العالم اليوناني ارسطو طاليس(3) اول من تطرق الى بحث انواع عدم الاستقرار السياسي في كتابه (السياسة) فقد حدده في نمطين هما⁽²⁶⁶⁾ :
أ. يتعلق في إمكانية التغير في بناء الدولة ، كالتغير من الديمقراطية الى الاوليفارشية ، أو العكس أو من احدهما الى الحكومة الدستورية أو العكس.

ب. يتعلق بتغيير الأشخاص في الحكومة وهو تغيير في الموقف السياسي وليس في تنظيمات الدولة او تغيير في الدرجة فمثلا تأتي ديمقراطية من ديمقراطية سابقة ، أي ان النظام السياسي يبقى على ما هو عليه.

قد يكون العنف في الواقع الاجتماعي استخداماً فعلياً للقوة او التهديد بأستخدامها ، وقد يعبر عن مجموعة من التناقضات والاختلالات الكامنة في البناء الاجتماعي ، اما العنف السياسي يمكن تعريفه على نحو اكثر دقة في ضوء تعريف مفهوم العنف ، ولكن من المهم هنا التمييز في الصفات والحدود بين العنف السياسي وغيره من اشكال العنف الاخرى ، هناك اتفاق بين اغلب الدارسين لظاهرة العنف السياسي على ان العنف يصبح سياسيا عندما تكون اهدافه ودوافعه سياسية على الرغم من الاختلاف بينهم في تحديد طبيعة ونوعية هذه الاهداف وطبيعة القوى المرتبطة بها ، لذلك فأن اغلب الباحثين

⁽²⁶⁶⁾ المصدر نفسه ، ص 570.

يعرفون العنف السياسي على انه (استخدام القوة المادية او التهديد بأستخدامها لتحقيق اهداف سياسية). تتعدد القوى التي تمارس العنف السياسي ، كما تتباين الاهداف السياسية التي تسعى الى تحقيقها ، ويمكن تصور العنف السياسي بين القوى التي تمارسه والقوى المستهدفة به كالتالي⁽²⁶⁷⁾:

أ. العنف الموجه من النظام الحاكم الى المواطنين او الى جماعات وعناصر معينة منهم ، وذلك لضمان استمراره وتقليص دور القوى المعارضه له ، ويمارس النظام ذلك العنف من خلال اجهزته القهرية كالجيش والشرطة والمخابرات وكذلك بأستخدام القوانين الاستثنائية مثل العمل بالاحكام العرفية ، ويعرف العنف في هذه الحالة بالعنف الرسمي او الحكومي.

ب. العنف الموجه من المواطنين او فئات معينة مثل (الاحزاب ، التنظيمات السياسية ، الاقليات ، العمال ، الطلبة ، الفلاحين) الى النظام او بعض رموزه ، ويتخذ العنف في هذه الحالة شكل التظاهرات والاضرابات والاعتقالات والانقلابات ، ويعرف بالعنف الشعبي او غير الرسمي.

ج. العنف الموجه من بعض عناصر او اجنحة النخب الحاكمة الى بعض عناصرها او اجنحتها الاخرى ، ويكون في اطار الصراعات داخل النخبة ، ويتخذ عدة اشكال كالتصفيات الجسدية والاعتقالات والانقلابات داخل القصر ، وقد يصل الامر الى الصدامات المسلحة بين العناصر والقوى الموالية للاجنحة المتصارعة داخل النخبة الحاكمة.

د. العنف الموجه من بعض القوى والجماعات ضد جماعات اخرى داخل المجتمع ،

⁽²⁶⁷⁾ د.حسين توفيق ابراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، سلسلة اطروحات الدكتوراه (17) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية 1999 ، ص 27.

نتيجة لأسباب سياسية او اقتصادية او اجتماعية او دينية ، وقد يتدخل النظام لتصفية مثل هذه الصراعات او يلقي بثقله على احد اطرافها ، ويطلق البعض على هذه الحالة بالعنف السياسي المجتمعي.

ان الاضطهاد والعنف السياسي هو صفة ملازمة للحكومات التي تعاقبت على العراق ، فقد ظل العنف السياسي السمة الغالبة على الحياة السياسية العراقية منذ نشوء الدولة الحديثة لاسيما مع بداية العهد الجمهوري عام 1958 ، وانعكس هذا العنف في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم في المعارك والصدامات بين الاحزاب والتنظيمات السياسية وفي الانقلابات والانتفاضات والتصفيات الجسدية وقمع المعارضين.. الخ ، اما في عهد صدام حسين الذي ختم فيه حكم الدكتاتوريات فقد وصل العنف ذروته من حيث العمق والاتساع والشمولية حتى بات العراق يبدو للمراقب خالياً من أي صراع مكشوف على السلطة ، وذلك لان النظام الحاكم مارس العنف والقمع الممنهج بمستوى قاس جداً ، وان مثل هذه الممارسات تؤخر الثورة المحتومة لكنها تزيد من حجم وقوة اعمال العنف المضادة تجاه السلطة نتيجة لتفاقم حالة الكبت لدى المجتمع⁽²⁶⁸⁾.

ان الشعب العراقي من الشعوب التي عانت من جراء العنف والعنف المضاد وخصوصاً عنف السلطة تجاه المجتمع في فترة حكم نظام البعث ، حيث اصبح العنف الرسمي هو الطابع الذي تتسم به الاجراءات السياسية للنظام القائم ، فغلب الاضطراب السياسي في التعامل مع الازمات واتخاذ القرارات على اساس المزاجية الفردية لاصحاب القرار. ان فترة حكم نظام البعث للعراق كانت النموذج الاكثر وحشية ودموية وغياب تام لحقوق الانسان والحقوق السياسية بشكل مطلق ، حيث ان الانتماء الى أي حزب غير

⁽²⁶⁸⁾ عامر مخيف العمر. مربع الارهاب الاجهزة الامنية في العراق خلال الفترة من عام 1968 - 2002 ، دار الحامد للنشر ، ص 123.

حزب البعث يعد جريمة يعاقب عليها بالاعدام او السجن المؤبد في احسن الاحوال ، كل ذلك الارث القمعي انعكس وبشكل مؤثر على الحياة السياسية والاجتماعية في عراق مابعد عام 2003⁽²⁶⁹⁾.

لعبت التأثيرات السياسية والازمات المتلاحقة دوراً كبيراً في محاولة تعطيل بناء العملية السياسية وفق الاطر الديمقراطية التي كان الشعب العراقي ينشدها ، فمع التغير السياسي عام 2003 دخل العراق منعطفاً حرجاً تمثل بتطبيق نظام المحاصصة على اساس (ديني ، طائفي ، عرقي ، قومي) في تشكيل مجلس الحكم من قبل الحاكم المدني (بول بريمر) وتدرجياً تبلورت اتجاهات نحو توسيع تطبيق هذا النظام في الميادين الاخرى ، وطبقاً لرأي الدكتور كمال البصري (المستشار الاقتصادي للسيد رئيس الوزراء العراقي) فإن تطبيق نظام المحاصصة يؤدي الى عدم تقديم الاولوية للكفاءات العلمية والمهنية والتي دفعت الدولة الى الحاجة على الاعتماد على الشركات الاجنبية في قطاعات كثيرة ، مما يتعارض مع متطلبات كفاءة الاداء وعدالة التطبيق⁽²⁷⁰⁾.

إن ارتكاز السلطة السياسية على مدى عقود طويلة في العراق على القوة (العنف) وعلى الجماعة وليس المجتمع، أدى إلى تغليب السلطة على الدولة ، فالسلطة هنا مركز للحكم الضيق المستند إلى عرق معين أو طائفة خاصة على حساب باقي مكونات المجتمع ، فنشأت السلطة العراقية نشأة فوقية وليس نتاجاً طبيعياً لمعطيات البنية الاجتماعية مما ادخل الأخيرة في دوامة الصراع مع قوى المجتمع لأنها تفرغه من مضمونه الاجتماعي بمحاولة القضاء عليه وتغييب دوره الطبيعي، وكنتيجة لذلك انهارت الدولة ومؤسساتها والمجتمع

⁽²⁶⁹⁾ المصدر نفسه ، ص 128.

⁽²⁷⁰⁾ م. فوزية خديا كرم عزيز. اثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في العراق ، جامعة بغداد/كلية العلوم السياسية ، مجلة الاستاذ العدد 207 المجلد الثاني 2013 ، ص 86.

السياسي (المصطنع) عقب الاحتلال الأمريكي عام 2003، الامر الذي رسم ملامح التأثير والتأثير العنفي بين المجتمع والسلطة الى يومنا هذا⁽²⁷¹⁾.

فتح الاحتلال الامريكي في العراق الابواب مشرعة امام النزاعات السياسية الكامنة والظاهرة التي لبست لباس الصراع الطائفي والعرقي والتي عززتها الاجراءات السياسية المستعجلة التي اتخذتها قوات الاحتلال الامريكي بدءاً من مجلس الحكم الانتقالي الى صياغة الدستور الدائم ثم الانتخابات العامة ، كل ذلك وأمور أخرى ادت الى تعميق الازمة الموروثة من النظام السابق ذي اللون السياسي الواحد. بدأت المشكلات الحقيقية في بناء الدولة العراقية الجديدة مع بداية المرحلة الانتقالية ، ومن اهم هذه المشكلات تتمثل بالمساعي نحو اقامة نظام فدرالي ووقوف بعض الكتل والتيارات السياسية ضد هذا المشروع ، على الرغم مما يشير اليه الدستور العراقي حول الطبيعة الديمقراطية للنظام السياسي ، اضافة الى تأكيد الدستور حول ديمقراطية الطوائف النازمة لسير العملية السياسية التي تتجلى في تقسيم المراكز الاساسية للدولة بين اطراف العملية السياسية⁽²⁷²⁾.

في ظل الصراعات السياسية وبقاء الخلافات على حالها برزت ادوار جديدة للسلطة التنفيذية تجلت في الكثير من السياسات ، حيث طلب السيد رئيس الوزراء العراقي من المحكمة الاتحادية رأبها بشأن الهيئات المستقلة ، فردت المحكمة بأن مجلس الوزراء ينبغي ان يشرف على الهيئات التي يكون لها ادوار تنفيذية بغض النظر عن استقلاليتها ، هذا القرار اضاف صلاحيات جديدة لمنصب رئيس الوزراء ، الامر الذي فاقم من حالة

⁽²⁷¹⁾ عدي فالج حسيني ، العنف السياسي في العراق بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد/كلية العلوم السياسية ، 2010 ، ص 55.

⁽²⁷²⁾ اسامة ابوارشيد. عشر سنوات هزت العالم (عقد على احتلال العراق) 2003 - 2013 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الطبعة الاولى / بيروت 2015 ، ص 249.

الاصطفاف والتخندق الحزبي وزيادة الخلافات السياسية الذي ستكون أبرز نتائجه هي اختلال الامن ،
ناهيك عن التنازع حول صلاحيات السلطين التنفيذية والتشريعية وتأزم التقاطع السياسي بخصوص
انشاء مجلس السياسات العليا⁽²⁷³⁾.

ان الازمات السياسية التي شهدتها الساحة السياسية العراقية كان لابد ان تجد آثارها في الوضع
الامني ، وهو ما أقره الامين العام للامم المتحدة موضحاً ان ما آل اليه الحال بسبب المأزق السياسي
المستمر الذي اصبح مصدراً لتشتيت انتباه القادة السياسيين حول معالجة القضايا الهامة وقضايا
التشريع ، حيث بدت انعكاسات الازمة السياسية على الامن تتضح بتصاعد مأساوي على مدى الاعوام
حتى سقوط بعض المناطق بيد تنظيم داعش الارهابي ، اضافة الى التحديات في المجال الخدمي
والانساني الذي كانت له تداعيات خطيرة تمثلت بسخط شعبي ترجم على شكل احتجاجات واسعة ،
ففي شباط عام 2011 بدأت الاحتجاجات تعم عدداً من المحافظات العراقية بسبب تردي الخدمات
الاساسية وانعدام فرص العمل والفساد المالي. ذهب الباحثون الى عدة اسباب لاندلاع هذه الاحتجاجات
تمثلت في ماييلي⁽²⁷⁴⁾:

أ. الدوافع السياسية. ويندرج تحتها تقاطع التيارات السياسية والمشاريع الاقليمية والمحاصصة
السياسية وتأجيج الخطاب الطائفي والفتوي.

ب. الدوافع الامنية. ويتمثل برؤية بعض الاطراف السياسية في اللجوء الى العنف
كوسيلة مشروعة للتعبير عن رؤيتها ، الامر الذي ادى الى تخلخل الحياة بنواحيها
الاجتماعية والاقتصادية والتوجه نحو عسكرة الدولة والحياة على حساب نمط الحياة

⁽²⁷³⁾ علي عبدالهادي المعموري. سياسة الامن الوطني في العراق ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، الطبعة الاولى 2016 ، ص 272.

⁽²⁷⁴⁾ المصدر نفسه ، ص 274.

المدنية.

ج. الدوافع الاقتصادية. على الرغم من إيرادات الدولة العراقية قد بلغت حوالي (400) مليار دولار ، الا ان هذه الإيرادات العالية لم تأخذ طريقها الى رفاه المواطن وخصوصاً ضعف التخصيصات في القطاعات الخدمية الاساسية كالمياه والصحة والكهرباء وارتفاع مؤشرات الفقر.

د. الدوافع الاجتماعية. تتمثل بتأزم الشرخ المجتمعي المتجذر تاريخياً الذي اتسع بحدة بعد الاحتلال واستغلال ذلك من قبل بعض الاطراف السياسية.

ان ماتقوم به الدولة تجاه الافراد والجماعات والمنظمات من عنف سياسي يهدف الى المحافظة على النظام ودعمه ، اما العنف الصادر من الافراد والجماعات تجاه الدولة فهو يهدف الى زعزعة النظام وازالته ويتمثل بالقتل والتهديد بالقتل والاختطاف وتدمير الممتلكات العامة. ان العنف السياسي هو كافة الممارسات التي تتضمن استخداماً فعلياً للقوة او التهديد باستخدامها لتحقيق اهداف سياسية تتعلق بشكل نظام الحكم والموقف منه ومن توجهاته الايديولوجية وسياسته الاقتصادية والاجتماعية ، وهناك نوعان من العنف السياسي هما⁽²⁷⁵⁾:

أ. العنف السياسي الداخلي. وهو مايمارسه السلطات وانظمة الحكم ضد الفعاليات الفردية او الجماعية التي تصدر عن المجتمع ضد النظام القائم كالاتصامات والاحتجاجات والمظاهرات والعصيان واحداث الشغب ، وذلك بأجراءات رادعة وضربات وقائية ترمي الى تخويف المجتمع من نتائج تلك الاعمال بهدف المحافظة على النظام والاستقرار ، فالدولة هي الجهة الوحيدة التي لها الحق باحتكار العنف ضد من

⁽²⁷⁵⁾ احمد علي الخفاجي. الحركات الاسلامية المعاصرة والعنف ، دار الشؤون الثقافية العامة ، الطبعة الاولى 2009 ، ص

يخرج عن القانون.

ب. العنف السياسي الخارجي. ويسمى أيضاً بالعنف السياسي الاستراتيجي فهو عبارة عن ضربات استباقية تقوم بها الدول ضد بعض الدول التي تعتبرها تهديداً لأمنها القومي ، فيكون لها هدف مباشر وهدف استراتيجي من جراء هذه الضربة الاستباقية ، ومثال ذلك هو الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 فكان الهدف المباشر هو القضاء على نظام صدام حسين ، لكن الهدف بعيد المدى هو تخويف دول المنطقة واحكام السيطرة على منابع النفط الرئيسية وبسط النفوذ الأمريكي.

لم يقتصر العنف السياسي على القيام بعمل عسكري بل يتعدى الى ممارسات اخرى لاتقل في نتائجها عن الفعل الحربي مثل حظر تصدير او بيع المنتجات الضرورية او فرض حصار جزئي او شامل على بلد ما ، وكذلك الاعمال التي تقوم بها اجهزة المخابرات والاستخبارات لتحقيق اهداف حيوية. كذلك هناك العنف السياسي الثوري الذي تمارسه قوى واحزاب سياسية وجماعات ما ضد الاحتلال بهدف تحقيق الاستقلال والتحرر ، فهو العنف الذي يلجأ اليه الفرد والجماعة التي فقدت هويتها الوطنية بفعل ممارسات الاحتلال. بذلك يدور الخلاف والنقاش بين الباحثين في هل ان العنف السياسي عمل مشروع ام غير مشروع؟ وبذلك فقد انقسموا الى ثلاث فرق هي⁽²⁷⁶⁾:

أ. فريق يرى بأن العنف السياسي سلوك مخالف للقانون وانه جريمة سياسية تستوجب العقوبة ، ففي الانظمة السلطوية القهرية تمارس اشكال عديدة من العنف تجاه المواطنين وحرمانهم من اهم حقوقهم في حق الحياة والعيش الكريم والمشاركة السياسية.

ب. فريق يحدد شرعية العنف السياسي استناداً الى طبيعة النظام السياسي القائم ،

⁽²⁷⁶⁾ المصدر نفسه ، ص 137.

ففي الدول ذات الانظمة الديمقراطية يكون العنف الممارس من قبل المواطنين او فئات معينة استخداماً غير مشروعاً للقوة ، اما في الانظمة الديكتاتورية فأن ممارسة العنف من قبل المواطنين يعد عملاً مشروعاً لمقاومة الظلم والاستبداد ، وذلك لعدم وجود قنوات شرعية وفعالة للمشاركة في السلطة. ج. فريق يرى ان العنف السياسي مشروع طالما يرتبط بهدف نبيل كحركات التحرر الوطني ، فالعنف ليس مداناً في الاديان والقانون الدولي اذا كان ردّاً على عنف مقابل.

ان اوضاع القلق والتوتر التي يعيشها العراق تنتهي احياناً بانعكاسات سلبية على الحياة السياسية فيتفجر العنف السياسي كرد فعل على العمليات التي ينفذها المتمردون والتي تجد لها ارضاً خصبة في الاوضاع الغير مستقرة ، فتسهم في خلق اجواء غير طبيعية تعيق عمل المؤسسات السياسية ، الامر الذي يقلل الخيارات امام الدولة لأيجاد الحلول اللازمة لتلك الازمات ، وبذلك تضعف شرعية الدولة بفقدان ولاء الافراد لها ولجوء هؤلاء الافراد الى تنظيمات تنافس السلطة في دورها ووظائفها ، وبالتالي يؤدي ذلك الى فراغ السلطة⁽²⁷⁷⁾.

ان الاختلالات الهيكلية التي تنتهجها اغلب البلدان العربية في عدم المساواة الاجتماعية وحرمان بعض القوى السياسية والاجتماعية من ممارسة والمشاركة السياسية وتجاهل او قمع مطالب الاقليات والقصور في التنمية الاقتصادية اضافة الى التبعية الاقليمية ، كل هذه الاختلالات تشكل اهم مصادر العنف السياسي السلوكي الظاهري ، ولا يمكن

⁽²⁷⁷⁾ د. نائلة الجبوري. الحراك السياسي وتداعياته على التخطيط الاستراتيجي ، بيت الحكمة، الطبعة الاولى 2010 ، ص55.

فصل استمرارها وعمقها عن سياسات النظم العربية⁽²⁷⁸⁾ ، أذ تعتبر تلك السياسات مسؤولة عن استمرار وتجذر التناقضات والاختلالات التي تدفع بعض القوى السياسية والاجتماعية الى ممارسة العنف ، وما يترتب على ذلك من لجوء تلك الانظمة الى ممارسة العنف المضاد.

انقسام المجتمع على أسس سياسية – اجتماعية

غالبا مايتحكم الوسط الاجتماعي في صياغة الظاهرة السياسية شكلا وموضوعاً ، أي انها تؤثر في طبيعة الظاهرة السياسية وفي الاشكال التي تتخذها ، فأن السلطة هي بؤرة النشاط السياسي ولايمكن ان تنعزل عن الوسط الذي تتواجد فيه. ان انماط النظم السياسية تتشكل من ارادة الافراد والجماعات ، فلا يمكن ان يقوم نظام معين الا اذا توافرت له العناصر المادية والمعنوية لتشكيله ، مع ذلك فأن هذا لايعني ان النظام السياسي هو انعكاس لمقومات المجتمع وانما هو تعبير عن العناصر السائدة فيه. ان حركة تطور المجتمعات تجري بصورة انسلاخ من وضع الى آخر ، لذلك فأن صورة المجتمع الجديد تظل تحمل بعض آثار المجتمع القديم ، فلا يوجد نظام سياسي خالص بصورة نوعية ، ولهذا السبب يجب ان نفرق بين النظم السياسية ونوعيتها حسب تطورها وكما يلي⁽²⁷⁹⁾:

أ. المجتمعات البدائية. ان المجتمع البدائي بحكم بساطة الظروف التي يعيشها تجعل التمايز في المراكز والادوار باهتة المعالم ، اذ يتداخل فيه المجتمع السياسي بالمجتمع العائلي وبالنظام الاقتصادي والدين ولا تتميز فيه الروابط السياسية عن روابط النسب

⁽²⁷⁸⁾ د.حسين توفيق إبراهيم. ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، سلسلة اطروحات الدكتوراه (17) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية 1999 ، ص 173.

⁽²⁷⁹⁾ د.صادق الاسود. علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد/كلية العلوم السياسية ، ص 297.

والقاربة ، وكذلك السلطة السياسية لانتتميز عن قواعد الالزام الاجتماعية الاخرى فلا يمارسها رؤساء او هيئات مختصة وانما هي منتشرة بين افراد المجتمع.

ب. المجتمعات المجزأة. تتألف هذه المجتمعات من وحدتين اجتماعيتين رئيسيتين او اكثر ، ثم تتفرع كل وحدة بعد ذلك الى اجزاء صغيرة ، ويتوزع هؤلاء الافراد بحسب الوحدات الاجتماعية التي ينتمون اليها ، ان هذه الوحدات غير مندمجة مع بعضها فغالباً ماتكون متعارضة على مبدأ ما يعتبرونه خلافاً جوهرياً ، وان الولاءات لدى الافراد تتوزع افقياً على الوحدات الفرعية وعمودياً على البنيان الاجتماعي العام ، بحيث ينجم عن ذلك نظام اجتماعي يتسم بالموازنة بين الوحدات. ان من الاسباب التي دفعت الى وجود مثل هذه المجتمعات السياسية متنوعة ، لعل اهمها الغزوات العسكرية التي تتعرض لها المجتمعات وكذلك نشوء المراتب الاجتماعية القائمة اما على كثرة عدد افرادها او على الثروة والسلطة التي تتمتع بها.

ج. المجتمعات المركبة. لقد بعث بهذا النوع من المجتمعات السياسية هو طبيعة المشاكل القائمة فيه المتأتية من عدة اسباب اهمها حكم مناطق شاسعة والدفاع ضد الغزوات الخارجة والهوة الشاسعة بين الحاكم والمحكوم ، فلم يكن لافراد المجتمع أي حقوق سياسية.

لقد عانى العراق منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 من ضعف هوية وطنية جامعة وموحدة ، حيث ان تعدد الاعراق والقوميات والاديان والمذاهب والتيارات الفكرية والسياسية في المجتمع ، أخذ يضيق ذرعاً بحالة التنوع الطبيعية واضطربت فيه العلاقات بين الفئات المختلفة الانتماء ، حيث تهيمن فئة قومية او دينية او سياسية على مقاليد الامور وتجور حقوق الفئات الاخرى. بسبب سياسات الالغاء والاقصاء والتمييز على اساس الدين او المذهب او القومية استمرت الخلافات والصراعات بين السلطة

والمجتمع في العراق على مدى الحكومات المتعاقبة على الحكم⁽²⁸⁰⁾.

بعد الاحتلال الامريكي للعراق واجهت الوطنية العراقية حالة من التشطي في اطار التحدي للمتغير الآتي مقابل الافكار والقيم والسلوكيات الثابتة التي تمثل صلة الفرد العراقي بمجتمعه ، فالعراق واجه تحديات داخلية وخارجية متمثلة بتغليب الولاء الطائفي على حساب الولاء الوطني ، فضلا عن التدخلات الاقليمية والدولية التي من شأنها ان تهدد الوحدة الوطنية وتعمل على تفكيك نسيجه الاجتماعي ، فأسهم الاحتلال الامريكي بترسيخ المحاصصة الطائفية والمناطقية ، الامر الذي انعكس سلباً على المواطنة العراقية من خلال عدة امور متشابكة ومعقدة يمكن اجمالها بما يلي⁽²⁸¹⁾:

- أ. التعصب. الذي ينطلق من فكرة ان الحقيقة مطلقة وان احتكارها خاص بهذه الطائفة دون غيرها ، الامر الذي يعزز الرغبة في التبعية الفكرية والسلوكية ، اذ تحاول تلك المكونات ان تجعل الطوائف الاخرى تدور في اطار تصوراتها عن الحياة والدين ، فالطائفية تداول اختزال الكل في الجزء.
- ب. الولاءات الاقليمية. عندما يتم تهميش أي من المكونات الاجتماعية فأن ذلك يدفع بهم الى الدخول في حالة صراع سواء كان طائفيًا او قومياً او غير ذلك ، والارتباط بالخارج والمحيط الاقليمي فبسبب ذلك يتجهون الى علاقات جانبية على حساب المواطنة ، وقد تثار الظغينة والشكوك من علاقة هذا المكون بالانظمة السياسية للدول الاخرى ، مما يفقدها بالنتيجة للتلاحم الوطني.
- ج. الاحتراب. ان الانقسامات والتخندق الطائفي تعبئ طاقات الانسان الروحية

⁽²⁸⁰⁾ د.نادية فاضل عباس. المواطنة والهوية المشتركة ودورها في بناء الدولة العراقية ، مركز الدراسات الدولية/بيت

الحكمة ، الطبعة الاولى 2011 ، ص 694.

⁽²⁸¹⁾ المصدر نفسه ، ص 700.

بأتجاه واحد ، في حين تنظر الى من يخالفها كنقيض وحالة تهديد لها فتنشأ نقائص نفسية وروحية وعقلية بين الاتجاهين لتتطور فيما بعد لتؤدي الى العنف والعنف المضاد.

ربما يعتقد البعض ان هناك شكلاً واحداً للاحتلال في العراق وهو الاحتلال العسكري من قبل قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية التي اسقطت نظام البعث عام 2003 ، وفي الحقيقة ان هناك احتلالاً آخر اشدّ ضرراً من النوع الاول لكنه من أفرزاته وهو الاحتلال الفكري والثقافي الذي خلق الرغبة في تأسيس جماعات مسلحة او الانضمام في صفوفها ، بهدف مقاومة قوات الاحتلال ثم تحول ذلك الهدف فيما بعد لقتال القوات الامنية العراقية والتصفيات الجسدية للمواطنين على اساس ديني او طائفي ، وان الفرق ما بين الاحتلالين ان الاول يبدو واضح الملامح وان ديمومة وجوده تعتمد على مدة استمرار الاحتلال الثاني في القيام بعمليات التخريب والفوضى غير تنفيذ العمليات الارهابية ، لذلك فأن الاحتلال الثاني مستمر مع استمرار حالة انقسام المجتمع على اسس سياسية واجتماعية في ضوء التخذدق الديني والمذهبي والقومي⁽²⁸²⁾.

ان التعددية كمصطلح سياسي يرتبط بأدراك دور الدولة وطبيعة المواطنة ويقوم على الفصل بين الدين والدولة ويهدف الى ادارة الصراع الاجتماعي الممتد دون مرجعية فكرية واحدة تجمع الافراد والجماعات ، ان التعددية تحتاج الى ادارة الخلاف وينبغي ان تقوم على الاعتراف المتبادل بين الجماعات المختلفة وليس على الانكار ، لأن ذلك يؤدي الى استخدام العنف كوسيلة لحل المشاكل العالقة. التعددية مبدأ قائم الندية لكنه لايزكي او يكرس احدها ، فهي مجرد نهج في العمل السياسي يقوم على اساس ان الحق ليس حكراً على طرف دون آخر ، وان الصراع المنظم في التنافس السياسي من اجل ترجيح منظومة ما وأضعاف

⁽²⁸²⁾ عباس عبود سالم. عراق ما بعد الديكتاتورية (قراءات في المشهد السياسي العراقي) بعد عام 2003 ، اصدارات مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية ، الطبعة الاولى 2013 ، ص 62.

أخرى هو عمل مشروع⁽²⁸³⁾.

ان المجتمع التعددي هو المجتمع المكون من عدة جماعات بشرية تتعايش مع بعضها البعض تحت سلطة تنظيم سياسي مشترك ، مجتمع مكون من جماعات بشرية متنوعة تتعايش في إطاره وتخضع لسلطة سياسية واحدة مشتركة لكنها تحتفظ بخصوصيتها المميزة. لقد أدت ظاهرة التعدد المجتمعي والانتماءات الثانوية في العراق دوراً مؤثراً في حالة عدم الاستقرار السياسي ، لان هذا التعدد لم يدر على مبدأ حق المشاركة للجميع وفق منطق الادارة السليمة للاختلاف ، لذلك تمأهى التجانس الاجتماعي والتوحيد السياسي بسبب ضعف الدور الذي تؤديه شبكة المؤسسات الوسيطة بين الفرد والدولة⁽²⁸⁴⁾.

لقد تصاعد صراع الهويات في العراق بقفزات متسارعة وقامت الطوائف كأطار مرجعي ودفع الكثير من من ابناء المجتمع الى اعتناق انتماءاتهم الثانوية ، ان هذه التعددية في جذورها القبلية والعشائرية تتجلى في شكل طائفي ديني تثير النزعات وتمزق النسيج الاجتماعي ، فتعيد أحياء تلك التعددية الفسيفسائية التي لايتماشى وجودها مع أي اتجاه لخلق كيان مترابط ومتماسك ومستقر. كما اسلفنا القول ان المجتمع المتعدد هو الذي يتألف من عدة مكونات تنسجم في اطار سياسي واحد ، لكن المشكلة التي تواجه المجتمع العراقي بوصفه مجتمع متعدد المكونات ، هي مشكلة عدم التوافق السياسي فالسلطة قائمة على المحاصصة في تقاسم مراكز ادارة الدولة ، الامر الذي يعرقل عملية بناء مجتمع سياسي اوسع من الطوائف ، اضافة الى العلاقات العصبوية الطائفية التي تقف عائقاً امام نمو

⁽²⁸³⁾ إيتوني كوردسيمان (وآخرون). الاحتلال الامريكي للعراق المشهد الاخير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى - بيروت 2007 ، ص 100.

⁽²⁸⁴⁾ هبة رؤوف عزت. حول منهج النظر في التعدد والحرية ، رؤى ، السنة الثالثة العدد (14) 2012 ، ص 11.

العلاقات الاجتماعية والمنتظمات السياسية بين الافراد بما يتجاوز تلك الانتماءات الثانوية⁽²⁸⁵⁾.

هناك من يبالغ في التعددية الاثنية والدينية والقبلية التي يتميز بها المجتمع العراقي الى الدرجة التي اخذ البعض يشكك في امكانية الربط بينها وبهويته الجامعة ويذهبون الى ارتباط الهويات الجزئية بالهويات الموجودة في الدول الاقليمية اكثر من ارتباطها بالهوية الوطنية العراقية. من الامور المتعارف عليها هو ان العراق مثله مثل اغلب بلدان العالم الاخرى يحتوي على عدد من الاثنيات والمذاهب والعشائر والقبائل ومن البديهي ان يكون لكل منها اشياء خاصة من عادات وتقاليده وطقوس ولغة تربطهم ببعضهم وتميزهم عن غيرهم ، فأن الحديث عن وجود صلة وتربط بين الهويات الفرعية والهويات المتواجدة في الدول الاخرى هو ليس بالامر الجديد او المستحدث بل هو قديم ترجع بداياته الى بداية ترسيم الحدود ما بين دول المنطقة ، وبما ان الحدود الدولية هي من فعل الانسان فأن ذلك يعني ان الانسان قد وجد قبل ان توجد تلك الحدود ، وبالتالي هي ليست حواجز او جدران لتقطع العلاقات الاجتماعية الموجودة قبل ايجاد الحدود سواء كانت تلك العلاقات والروابط ذات طابع ديني ام اثني ا ولاية علاقة اخرى⁽²⁸⁶⁾.

ان الخلافات التي اودت بحياة العديد من دول العالم الموحدة هي شبيهة الى حد ما بما تواجهه الدولة العراقية ، خصوصاً وان العراق لا توجد فيه تعددية سياسية ، أي ان يكون لكل حزب برامج وايدولوجية حزبية خاصة به ، بل ان مايوجد في العراق هو تعددية

⁽²⁸⁵⁾ عصام سليمان. الفدرالية والمجتمعات النقدية ولبنان ، دار العلم للملايين ، بيروت 1992 ، ص 202.

⁽²⁸⁶⁾ سعدي ابراهيم حسن. الفدرالية النظام الاتحادي والهوية الوطنية العراقية ، دار الكتب العلمية ، بغداد ، ص 182.

اثنىة ودينية سياسية ، فأغلب الاحزاب لجأت الى تبني التوجهات الاثنىة والمذهبية في المجتمع واعتمادها كبرامج لأدارة تنافسها السياسي. وفيما يلي اهم الهويات العراقية الفرعية⁽²⁸⁷⁾:

أ. الهويات العراقية القائمة على رابطة الدم. هي الهويات القائمة على رابطة الدم كأساس في التمايز فيما بينها ، ويمكن تقسيمها الى عنوانين رئيسيين هما:

أولاً. الهويات الاثنىة. ليس من السهل تحديد أي الاقوام سكنت اولاً على ارض العراق ، الا اننا نلاحظ من الناحية العددية للاثنيات العراقية وانتشارها الجغرافي وجود عدة اثنيات متداخلة في مساحات واسعة من ارضه ، الامر الذي يضيف صبغة مميزة للتركيبية المجتمعية في العراق ، ويمكن تفصيلها كما يلي:

- (1) العراقيون العرب. ان الحضارات العراقية القديمة كانت بمجملها حضارات عربية خالصة ، او على الاقل تضم في جانب كبير منها اسهامات للعراقيين العرب ، حسب ماعده الباحث (سليم مطر).
- (2) العراقيون الكرد. يحتل الاكراد المرتبة الثانية بعد الاثنىة العربية في العراق من حيث العدد ، ولهم ثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم ولغتهم الخاصة التي تعتبر لغة مستقلة قائمة بذاتها لها قواعدها ومفرداتها ، وتتفرع منها ثلاث لهجات (السورانية ، البهذانية ، اللورية).
- (3) العراقيون التركمان. تشير الدراسات الى ان وجودهم في العراق يمتد الى القرن التاسع قبل الميلاد ، وكذلك لهم لغتهم الخاصة التي يتكلمون بها.

- (4) العراقيون السريان. يطلق عليهم البعض تسمية (النبط) وهم من سكان

⁽²⁸⁷⁾ المصدر نفسه ، ص 150.

العراق الاصليين على الرغم من تناقص اعدادهم حتى اصبحوا اقلية.

ثانياً. الهويات القبلية والعشائرية. هي من اقدم اشكال التنظيم الاجتماعي التي عرفها الانسان ، وان العراق يتكون من عدة قبائل وعشائر وهي لا تقتصر على اثنية معينة او دين او مذهب محدد بل هي موجودة بين جميع مكوناته ، فيشير الدكتور (خضر عباس عطوان) الى ان العشائر تمثل اطياف الشعب العراقي المختلفة الاثنية والمذهبية ويلاحظ عليها ان العشيرة الواحدة تنتشر على عدة محافظات ، ووجود الاختلاف المذهبي داخل العشيرة الواحدة تبعاً لمنطقة السكن التي قصدها افرادها.

ب. الهويات العراقية القائمة على رابطة المعتقد. ان هذه الرابطة تؤثر في انتماءات الافراد وتعريفهم لهويتهم ، وتتألف من عنصرين متداخلين متمثلة بالدين والانتماء المذهبي داخل الدين ، ففي العراق توجد عدة اديان ومذاهب بعضها اديان عالمية واقليلية الانتشار وبعضها اديان محددة الانتشار بأرض العراق ، ومنها القديم جداً ومنها الحديث نسبياً ، ومن هذه الاديان هي كما يلي:

أولاً. العراقيون معتنقوا الديانة الاسلامية. لم يكن العراق بعيداً عن التفرعات الفكرية والمذهبية التي ظهرت بعد الخلفاء الاربعة ، بل انه من اكثر البلدان تأثراً بها كون ان العراق من البلدان الاسلامية التي شهدت نشاطاً فكرياً كبيراً ، فما ان ظهرت الاجتهادات الفكرية الاسلامية حتى انضوى العراقيون تحت لوائها ، ولعل اهم هذه الاجتهادات الفكرية هي:

(1) العراقيون اتباع الاجتهادات الفكرية للعلماء المسلمين (المذهب الشيعي).

(2) العراقيون اتباع الاجتهادات الفكرية للعلماء المسلمين (المذهب السني).

ثانياً. العراقيون معتنقوا الديانة اليهودية.

ثالثاً. العراقيون معتنقوا الديانة المسيحية.

رابعاً. العراقيون معتنقوا الديانة الايزيدية.

خامساً. العراقيون معتنقوا الديانة الصابئية المندائية.

تغيير اتجاهات الانفاق الحكومي وانخفاض مرتبة الاولويات المدنية والخدمية

واجهت معظم دول العالم في منتصف وأواخر الثمانينات من القرن الماضي أزمات ومشكلات اقتصادية عديدة تمثلت في انخفاض الإيرادات العامة وعدم قدرتها على تغطية النفقات العامة ، وظهور حالات عجز في موازنات الدول وانعكاسات ذلك العجز على الأوضاع الاقتصادية والمالية في تلك الدول ، لذلك أخذ الخبراء الاقتصاديون يطالبون الحكومات باتباع سياسات مالية متوازنة تدعو الى ضبط الانفاق ومحاربة التبذير والاقلال منه والعمل على توزيع الموارد المالية المتاحة على وجوه الانفاق المختلفة⁽²⁸⁸⁾.

في ضوء تسارع الاحداث في العالم وتغيير موازين القوى بين الدول العظمى واتساع مناطق النفوذ لها على حساب الاخرى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، نتج عن ذلك توجه تلك الدول لخلق اسواقاً لمنتجاتها في محاولة منها لتعويض كلفة الحرب التي خرجت منها ، فاصبح الحصول على اسواق جديدة حتمية مطلقة لتصريف المنتجات بكافة انواعها ، وهو تنافس لاغبار عليه ، لكن عندما يتعلق الامر بايجاد اسواق لبيع الاسلحة والمنتجات الحربية فأن ذلك يأخذ طابعاً آخر ، حيث انه يستلزم خلق بيئة من عدم الاستقرار لدول ما ليضطروهم الحال الى استيراد الاسلحة والمعدات الحربية اللازمة

⁽²⁸⁸⁾ محمد شاكر عصفور ، اصول الموازنة العامة ، دار المسيرة ، عمان - الطبعة السابعة 2015 ، ص 365.

لتحقيق الامن. ان الحرب الاقتصادية والتي قد تتداخل فيما بينها تقسم الى ثلاثة انواع حسب القصد والهدف منها وكما يلي⁽²⁸⁹⁾:

أ. الحرب الاقتصادية ذات المبتغى الاقتصادي. هي مجمل الادوات والوسائل الاقتصادية التي يستخدمها بلد ما ضد بلدان أخرى والتي بالنتيجة تؤدي الى الاستيلاء على الاسواق الخارجية.

ب. الحرب الاقتصادية ذات المبتغى السياسي. هي العقوبات الاقتصادية التي تفرض على بلد ما لتغيير سياسته ، وتمثل بقطع العلاقات التجارية مع البلد المعني ، ومن الملاحظ انتشار العقوبات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية دليل على الحرب الاقتصادية.

ج. الحرب الاقتصادية ذات المبتغى العسكري. هي الاعمال المتخذة ضد الموارد او القوة الاقتصادية للخصم ، وكذلك الوسائل الاقتصادية لمواجهة وادارة الحروب.

ان السياسة الانفاقية تعكس بشكل كبير الاهداف المرسومة من قبل الحكومة والتي تسعى للنهوض بالاقتصاد الوطني لدفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، فدراسة التطور في الفكر المالي تشير الى اهمية وضع سياسة انفاقية متطورة قادرة على تحقيق الاهداف المرسومة ، لاسيما بعد فشل نظريات الفكر المالي التقليدي والنتائج السلبية الناتجة عنها والمتمثلة بسوء توزيع الدخل وتفشي البطالة والتضخم واستمرار وقوع الازمات الاقتصادية ، وما لذلك من انعكاسات على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي

⁽²⁸⁹⁾ في دي مونيريال و جان كلين. موسوعة الاستراتيجية ، ترجمة د.علي محمود مقلد ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات ، عمان - الطبعة الاولى 2011 ، ص 581.

للدولة.

ان آلية عمل الحكومة في رسم وتوجيه متغيرات الاقتصاد الكلي من خلال بيان الطبيعة الخاصة للانفاق الحكومي بالشكل الذي يهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تحليل مكونات هذا الاخير المتمثلة بتحقيق النمو الاقتصادي والحد من تفاقم مشكلتي التضخم والبطالة بالتوجيه السليم للموارد الاقتصادية. سيتم البحث في هذا المجال على أساس تناول ومقارنة المفاهيم التالية:

أ. الانفاق الحكومي. يمكن تعريف الأنفاق الحكومي على انه (المبالغ التي تصرفها الدولة لتقديم الخدمات الى المواطنين او لشراء السلع لكي تتمكن من تقديم خدماتها او لمساعدة فئة من فئات المجتمع او لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة)⁽²⁹⁰⁾ ، وكذلك يعرف الانفاق الحكومي على انه (مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بأنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة يهدف لإشباع حاجات معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة)⁽²⁹¹⁾.

ب. الانفاق العسكري. ان مفهوم الانفاق العسكري حسب تعريف حلف شمال الاطلسي على انه نفقات وزارة الدفاع والوزارات الاخرى ذات العلاقة بالنواحي العسكرية والمستخدمة في التجنيد والتدريب والتشييد وشراء اللوازم والمعدات العسكرية ، ويعرف ايضاً على انه المقياس العام للتكاليف المادية التي تتكبدها الدولة على نشاطها

⁽²⁹⁰⁾ عبد المجيد رشيد التكريتي. السياسة المالية وأثرها على الاسعار في العراق ، تنمية الرافدين ، العدد 18 تموز 1986 ، ص 126.

⁽²⁹¹⁾ أ.م.د. بول مطر الجبوري. دور الانفاق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2003 - 2012 ، مجلة القادسية للعلوم الادراية والاقتصادية ، عمان - الطبعة الاولى 2011 ، ص 581.

ج. التنمية. هي التطور البنيوي او التغيير البنياني للمجتمع بمختلف ابعاده سواء كانت اقتصادية ام اجتماعية ام ثقافية ام تنظيمية من اجل توفير افضل الوسائل لحياة افراد المجتمع ككل ، فيمكن القول ان التنمية هي عملية شاملة تهدف الى احداث تغييرات هيكلية لكل جوانب الحياة من خلال الاستخدام الامثل للموارد المالية والمادية والبشرية ، وتتضمن التنمية عدة مؤشرات هي⁽²⁹³⁾:

أولاً. مؤشر الامكانيات. ويتضمن مايالي:

(1) الموقع الجغرافي.

(2) الحجم.

(3) توفر الموارد الطبيعية وتنوعها.

(4) التقارب الحضاري والاجتماعي للسكان.

ثانياً. مؤشر التغييرات الهيكلية.

ثالثاً. مؤشر التنمية الاقتصادية.

رابعاً. مؤشرات الحاجات الاساسية الاجتماعية.

⁽²⁹²⁾ عباس علي محمد. الامن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة 1970 - 2007 , مركز العراق للدراسات , الطبعة الاولى

2013 , ص 88.

⁽²⁹³⁾ المصدر نفسه , ص 28.

خامساً. مؤشر الرفاه ونوعية الحياة.

تتمثل اهمية السياسة الانفاقية في مجموعة من التوجهات الحكومية الهادفة نحو احداث التأثيرات المناسبة في الاقتصاد ، وينجم الاختلاف في السياسات الانفاقية لأي دولة عن اختلاف الظروف الاجتماعية والسياسية او عن التوجهات الخاصة. ان ارتباط السياسة المالية بموقع الدولة لا بمستوى النطاق الذي تقوم من خلاله بالانفاق ، اي ارتباطها بوجودها المؤسسي فغالباً مايؤدي ضعف المؤسسات الحكومية الى احباط جهود الدولة وفشل برامجها في توجيه الانفاق بشكل عقلائي ، لهذا يفقد الانفاق الحكومي دلالاته الايجابية وينخرط ضمن الافعال المؤثرة سلباً في النمو والاستقرار ، لكن مما يجدر الاشارة اليه هو ان هذه السياسات فيما اذا كانت ظرفية وتستهدف مصلحة المجتمع على المدى البعيد لها ، وان عقلنة التصرف في الانفاق الحكومي يرتبط بزيادات مؤثرة في الإيرادات كما في الاتجاهين التاليين⁽²⁹⁴⁾:

أ. العلاقة الموجبة والقوية بين تقلبات الانفاق الجاري والاستثماري.

ب. الارتباط بين التقلبات في الإيرادات والنفقات العامة وخصوصاً في الدول التي يشكل النفط النسبة الكبرى في مكونات اجمالي الإيراد فيها.

ان التناقضات في توازن الانفاق الحكومي العراقي تنتج عنه اشكاليات فرعية غير الاقتصادية ، كونه يتضمن محتوى اجتماعياً يؤدي بالديناميكية الاجتماعية الى التوترات وخلق هوة شاسعة بين الطبقات بسبب ما تلاقيه من توجيه ثقل مركز الاهتمام الى المعضلات الاكثر حدة ، فالظروف السياسية والامنية التي واجهت العراق وبسبب غياب

⁽²⁹⁴⁾ د.عبد الرزاق الفارسي. الحكومة والفقراء والانفاق العام (دراسة ظاهرة عجز الموازنة واثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - الطبعة الاولى ، ص 31.

التخطيط المسبق لمعالجة المعضلات ارغمت الحكومة العراقية على مجارات تلك الظروف من خلال رسم السياسات الاقتصادية بشكل آني مستعجل ، والتي تعتبر حلول وقتية ذات آثار سلبية على المدى البعيد والمتوسط ، وهو ما لاحظناه في الازمات الاقتصادية التي مر بها العراق وما رافقه من ضعف الاهتمام في الخدمات الاجتماعية الانسانية المتمثلة بالتعليم والصحة ، حيث توجهت جزء من المبالغ المرسودة لتلك الخدمات الى الانفاق العسكري والمنظومة الامنية والتي هي أيضاً لم تجد نصيبها من النجاح المرجو لعدة أسباب أهمها مايلي:

أ. الاستنزاف المستمر لقوى الامن والقوات العسكرية بسبب فقدان الكثير من منتسبيها بعمليات الاغتيال والاشتباكات والعبوات الناسفة وغيرها ، الامر الذي يجعل المؤسسات العسكرية بحاجة الى تعويضهم بتجنيد عناصر جدد وما يترتب عليه من انفاق للاعداد والتدريب والتجهيز.

ب. الفساد الاداري والمالي الذي نخر هيكل اغلب المؤسسات والوزارات وبضمنها المعنية بحفظ الامن.

ج. الضغوطات الخارجية لأختيار انواع من الاسلحة ذات الكلفة الباهضة والتي تحتاج الى ادامة مستمرة من البلد المصنع لها ، يقابله الازمة الاقتصادية وحساب الكلفة والتأثير.

مما يلاحظ على السياسة الاقتصادية للعراق بعد عام 2003 هو أفتقارها الى الوضوح في الاهداف ، حيث كانت معظم القرارات الاقتصادية المتخذة عبارة عن ردود فعل للظروف الامنية غير المستقرة ، فبالرغم من سن بعض التشريعات لم تتمكن الدولة من تشجيع القطاع الخاص المحلي والاجنبي من خلال المشاركة في الاستثمارات وهو ايضاً من دواعي عدم الاستقرار الامني والسياسي فأصحاب الشركات يتخوفون من الدخول الى

العراق بسبب الواقع الأمني ، وكذا المستثمرون يتجنبون الاستثمارات في العراق بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي قد يؤثر على الازمات الاقتصادية⁽²⁹⁵⁾.

خلال السنوات التي اعقبت عام 2003 نم اعتماد عدد من السياسات والبرامج لتنظيم النشاط الاقتصادي ، لكن هذه السياسات لم تكن موفقة في في أحداث اية نسبة من النمو في القطاعات الاقتصادية ، بل العكس حصل تراجع في نمو بعضها ولا سيما القطاعات الخدمية ، وفيما يلي اهم السياسات وما آلت اليه⁽²⁹⁶⁾:

أ. ليس هناك رؤية واضحة لدى الحكومات المتعاقبة حول الاهداف الاقتصادية للعراق ، ويعزى سبب ذلك الى عدم اشارة الدستور الى الفلسفة الاقتصادية المطلوبة في توجيه الموارد الاقتصادية ، وهو ما نجده من تناقض في كثير من القوانين والتعليمات الصادرة لتفعيل الاقتصاد العراقي كما في قوانين (الاستثمار ، الشركات ، الضريبة) فقد كان التوجه المعلن الى الخصخصة وتحجيم دور الدولة في مجال الانتاج والتوزيع ، الا ان الاجراءات التي اتخذت كانت ضد ذلك التوجه.

ب. تخبطت السياسة الاقتصادية فيما بين الالتزام بشروط صندوق النقد الدولي بالتححر الكامل والسريع وبين الاحتياجات التي تمليها الظروف غير المستقرة من قيام الدولة بتقديم الدعم لأفراد المجتمع لاسيما في مجال الغذاء والسكن المؤقت وغير ذلك ، بسبب حالات النزوح والهجرة الداخلية الناتجة عن سوء الاوضاع الامنية.

ج. كان للانفاق العام الكبير وغير المنظم في الاعوام السبعة الاولى بعد عام 2003 ، دور في تفاقم وانتشار الفساد المالي والاداري ، مما قوض اية محاولة للنهوض

⁽²⁹⁵⁾ د. احمد عمر الراوي. نحو استراتيجيات جديدة لادارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد احادي الجانب ، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية ، بيت الحكمة ، بغداد - الطبعة الاولى 2011 ، ص 481.

⁽²⁹⁶⁾ المصدر نفسه ، ص 490.

بالواقع الخدمي.

د. الفشل في اتخاذ بعض الاجراءات لايجاد البدائل عن تجهيز المنظومة الامنية بالمعدات اللازمة لفرض الامن ، حيث صرفت مبالغ طائلة في غير موضعها لتحقيق الامن والتي هي الاخرى شابهها الكثير من حالات الفساد المالي.

كانت الخلافات والازمات السياسية الحدث البارز على الساحة العراقية ، والتي تجد أثرها أولاً في اختلال النظام العام ، وهذا بدوره يقود السلطة السياسية في ظل الصراع السياسي وضعف الثقة الى بذل المزيد من الجهد في مجال الامن بسبب ان الاخير هو نتيجة طبيعية لتلك الصراعات. ان الوضع الامني يؤثر على الاقتصاد بطرق عدة اهمها ماييلي⁽²⁹⁷⁾:

أ. يرفع كلف الانتاج ويحول موارد إعادة الاعمار الى نشاطات غير منتجة ، والتي في مقدمتها الانفاق العسكري المتزايد عن الحدود الطبيعية لتحقيق وايجاد الامن ، حيث ان المبالغ المرصودة للخدمات الاجتماعية الانسانية كالتعليم والصحة سيتم انفاقها على جوانب أخرى غير انتاجية.

ب. ضعف الامن يسدد ضربات موجعة الى جهود إعادة الاعمار ، فيجبر الشركات الاجنبية الموجودة الى والمنظمات غير الحكومية الى مغادرة العراق ، ويثني مستثمرين أجانب محتملين عن جلب رأس المال والمشاركة في مخاطر إعادة الاعمار ، وبالتالي فأن انعدام الامن يضع عائقاً امام استئناف النشاط الاقتصادي الطبيعي.

ج. انعدام الامن يتسبب في احداث نقص حاد في انتاج الخدمات العامة ، مما يؤدي

⁽²⁹⁷⁾ فريق ابحاث. ديناميكيات النزاع في العراق (تقييم استراتيجي) ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بيت الحكمة ، بغداد - الطبعة الاولى 2007 ، ص 37.

الى انتشار السوق السوداء والنشاطات الاخرى غير الشرعية.

من المواضيع المهمة والتي في صلب موضوع الدراسة موضوع (الانفاق العسكري) والذي تناولنا تعريفه في الصفحات السابقة ، حيث يعد الانفاق العسكري لكل دول العالم المتقدم والنامي من الحاجات الاساسية والضرورية وفق المفهوم التقليدي لتحقيق وبلوغ الامن والتنمية من خلال تأمين الاستقرار لكل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. اهتم علماء الاقتصاد بالانفاق العسكري لسببين رئيسيين هما⁽²⁹⁸⁾:

أ. كيفية ايجاد نظام او استراتيجية لتمويل المؤسسة العسكرية اثناء السلم والحرب بالطريقة التي تحقق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة وتقليل عبء المزاخمة.

ب. الوصول الى الموازنة اللازمة لتحقيق افضل المردودات بأقل الاثار الاقتصادية والاجتماعية للانفاق العسكري.

ان الانفاق العسكري للعراق يتطور متأثراً بالعديد من العوامل والمعطيات الداخلية والخارجية ، مما جعلته عبئاً ثقيلاً على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في الخطط والبرامج التنموية ، ففي مرحلة مابعد تغيير النظام في العراق عام 2003 ومرافقه من تدهور امني وانتشار الفوضى والمجاميع المسلحة ، الامر الذي دفع الى تشكيل جيش عراقي بأنفاق عسكري غير منسجم مع طبيعة المرحلة ، أذ بلغ 5,1 مليار دولار عام 2004 ، ثم ارتفع بعد ذلك الى 25,3 مليار دولار عام 2005 بنسبة تغيير 116% ، واصل بعدها الانفاق العسكري بالارتفاع ليبلغ 6 مليار دولار عام 2006 ليشكل ضعف الانفاق العسكري عن العام الذي سبقه ، اما عام 2007 فقد ارتفع الانفاق العسكري الى 25,7 مليار دولار. ان الانفاق العسكري في العراق اصبح حالة مهيمنة على طبيعة الحياة السياسية

⁽²⁹⁸⁾ عباس علي محمد. مصدر سابق ، ص 87.

والاقتصادية والاجتماعية ، نتيجة للاوضاع والعوامل الداخلية والخارجية التي يواجهها العراق⁽²⁹⁹⁾ .

نتيجة لما جرى من احداث والتغيير الذي حصل عام 2004 بلغت نسبة الانفاق التعليمي والصحي الى الانفاق العام 3,5% و 3,7% على التوالي ، فضلا عن ان الانفاق العام كان قد بلغ 13 مليار دولار ، اما في عام 2005 انخفضت نسبة الانفاق التعليمي والصحي الى الحد الذي بلغ فيه مجموع النسبتين حوالي نصف نسبة الانفاق العسكري ، وفي عام 2006 شهد الانفاق التعليمي ارتفاعاً بنسبة تغيير بلغت 37% مقابل انخفاض الانفاق الصحي بنسبة تغيير سالبة بلغت 8,7% ، بعدها شهد العام 2007 ارتفاعاً في نسب الانفاق التعليمي والصحي الى الانفاق العام والذي توافق مع التحسن النسبي في الاوضاع الامنية ، فكانت نسبة التغيير للقطاع التعليمي قد بلغت 68% في حين بلغت نسبة التغيير للقطاع الصحي 57% مقابل 10% هي نسبة التغيير للقطاع العسكري⁽³⁰⁰⁾ .

⁽²⁹⁹⁾ بيتر ستالنهايم (وآخرون). جداول الانفاق العسكري (التسلح ونزع السلاح والامن الدولي) ، معهد ستوكهولم لابحاث

السلام الدولي ، الكتاب السنوي 2007 ، ص 412.

⁽³⁰⁰⁾ عباس علي محمد. مصدر سابق ، ص 230.

المبحث الثالث

النتائج الأمنية للعسكرة

ضعف مؤسسات الدولة (إنهاء احتكار العنف)

نهتم هنا بوظائف الدولة ووسائلها دون التفريق بين الدولة وأجهزتها ومؤسساتها ، حيث إن الأداة تحمل في ذاتها هدف الدولة وهو بدوره يؤدي بنا الى الدور الذي تلعبه الدولة في حياة الجماعات الإنسانية. إن أجهزة الدولة الحالية كثيرة ومتشعبة ومتداخلة فيما بينها قياسا بالشكل القديم للدول ، فلو عممنا المعلومات التاريخية يمكن لنا القول إن الوضع الجديد للدولة الناتج عن تفكك نظام القزابة المتميز بالإقامة المستقرة وبالمملكية الفردية ، يستلزم لإيجاد أجهزة شرطوية وجباية وكلاهما يستلزم قانونا تنظيميا ، إذن كل دولة مكونة من مسلحين وجباة وقضاة وفوق كل هؤلاء جماعة تقوم بربط الاتصال فيما بينهم ، هذا هو الهيكل الذي نراه في الدولة الحديثة عندما نتجاوز التعقيدات والزخارف المتراكمة مع مرور الأعوام⁽³⁰¹⁾ .

كان الكتاب الأقدمون يعدون الدولة أسمى غاية للحياة الإنسانية ، وترتب على ذلك غياب التمييز بين مصلحة الفرد ومصلحة المجموع ، مما جعل المفكرين القدماء يهتمون مبدأ حرية الفرد مقارنة مع تمجيد أهمية الدولة ، فقد أكد أفلاطون وأرسطو بأن من المتعذر على الفرد الحصول على الحياة الفاضلة إلا عن طريق الدولة ، وان الفرد لا يستطيع تحقيق أهدافه إلا بواسطة الدولة ، وأن تعارض المصلحة بينهما يستوجب تغليب مصلحة الدولة

⁽³⁰¹⁾ عبد الله العروي. مفهوم الدولة ، المركز الثقافي العربي ، الطبعة التاسعة 2011 ، ص 80.

على مصلحة الأفراد ، وكان هذا الاتجاه ينطوي على توسيع واضح لنطاق عمل الدولة ووظائفها وحققها في التدخل في شؤون الأفراد ، بهذا وفرت الدولة للمجتمع وسائل تأكيد تماسكه الداخلي والتعبير عن شخصيته وأعطته الوسائل اللازمة لنموه وحماية نفسه مما هو دخیل عليه. يحدد أرسطو ثلاث سلطات في الدولة ويشير الى متى ما حسن تنظيم هذه السلطات ووظائفها ، حسن تنظيم المجتمع ككل ، وان هذه السلطات هي ⁽³⁰²⁾:

أ. السلطة التشريعية أو الجمعية العمومية. هي التي تتولى وظيفة تقرير السلام والحرب وعقد المعاهدات فيهما ، والحسابات العامة ، وانتخاب الإدارات.

ب. السلطة التنفيذية أو الحكام. تتمثل في مجموعة من الموظفين الممثلين للحكومة ، وهو الذين يتولون تنفيذ الوظائف التي توكلها السلطة التشريعية لجميع أفراد الدولة.

ج. السلطة القضائية أو سلطة المحاكم. تتمثل في العديد من المحاكم التي تقوم بتصفية الحسابات العامة والقضايا الجنائية وأضرار الدولة والأجانب.

هناك من يرى إن وجود الدولة يفترض وجود فئة حاكمة وأخرى محكومة وقيام الفئة الأولى بتصريف أمور الفئة الثانية والعمل على رعاية مصالحها لتحقيق الرفاهية ، وذلك يقتضي من الفئة الحاكمة التدخل في ميادين النشاط العامة لأداء وظائفها ، ومن المؤكد أن هناك حدا أدنى من الوظائف التي يجب إن تقوم بها الدولة تسمى الوظائف الأصلية ، وتتمثل في ثلاث وظائف هي ⁽³⁰³⁾:

أ. وظيفة الدفاع الخارجي. تعني حماية الإقليم والذود عنه والحفاظ على امن الدولة من التهديدات والأخطار الخارجية ، ويتطلب أداء هذه الوظيفة وجود قوة

⁽³⁰²⁾ شوان محمد طه. الدولة والأمن في زمن العولمة ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الدفاع الوطني ، 2008 ، ص 32.

⁽³⁰³⁾ المصدر نفسه ، ص 34.

عسكرية متمثلة بالجيش النظامي.

- ب. وظيفة الأمن الداخلي. أي منع ارتكاب الجرائم ومعاقبة مرتكبيها لحماية أرواح المواطنين وأعراضهم وأموالهم ، ويتطلب ذلك وجود قوى الأمن الداخلي لأداء تلك الوظيفة.
- ج. وظيفة العدالة. تعني تحقيق العدالة بين الأفراد عند اختلافهم وتنازعهم ، ويتطلب أداء هذه الوظيفة وجود المؤسسة القضائية لتتولى الكم في المنازعات التي تقع بين الأفراد داخل الدولة أو بينهم وبين الدولة.

إن الدولة كيان معنوي مؤسسي ، فهي تعبير عن مجتمع منظم يعيش على أقاليم معينة ويخضع لسيطرة حاكمة ذات سيادة ، ويتمتع بصفات وصلاحيات تميزه عن بقية منظمات المجتمع ، وكذلك أنها أكبر تنظيم اجتماعي تكفل الأمن لنفسها ولرعاياها ضد الأخطار الخارجية والداخلية ، ولتحقيق هذا الغرض فأنها يجب أن تملك القوة المسلحة ووسائل الإكراه والقمع الأخرى. إن الأدبيات السوسيولوجية تركز على أن العنف المشروع هو حكرا على ذلك العنف الذي تمارسه الدولة ، إذ من خلال قوانينها يمكن أن تدفع بعض الأفراد الى السجون أو المشانق للتعبير عن الضوابط الاجتماعية التي تحاول من خلالها حماية المجتمع من مخاطر المجرمين والخارجين عن الأعراف والتقاليد ممن يشكل سلوكهم انتهاكا للقانون⁽³⁰⁴⁾ .

تتجسد الايدولوجيا السائدة في أجهزة الدولة من وظائفها إعادة وإنتاج ومذهبة وصياغة الإيديولوجية المطلوبة ، هذه المسألة مهمة بالنسبة لتكوين وإعادة إنتاج تقسيم العمل الجماعي ، وتتكفل بهذا الدور أجهزة معينة تعتبر جزءا من مجال عمل الدولة ، ومن

⁽³⁰⁴⁾ ا.م.د. فهيمة كريم رزيح. الانتخابات العامة وبناء الدولة في العراق ، مركز الدراسات الدولية/جامعة بغداد ، الطبعة الأولى 2012 ، ص 479.

الطبيعي إن إيديولوجية الدولة تتدخل في تنظيم أجهزة (الجيش ، الشرطة ، قضاء ، السجون) المكلفة بممارسة العنف الفيزيائي الشرعي. إن التأكيد على دور الدولة في العلاقات الإيديولوجية لايجوز أن يقودنا الى الانتقاص من جانبها القمعي ، لأن واحدا من الوجوه الأساسية للدولة وشرط توطدها واستمرارها هو الإكراه والتهديد الفيزيائي للجسد⁽³⁰⁵⁾.

إن عنف الدولة هو تعبير عن سلطتها لكن هذه السلطة ينبغي أن تستند الى قواعد العدالة والمساواة وان تكون غايتها حماية جميع مواطني الدولة على حد سواء وليس حماية القوى السياسية التي تتحكم بإجراءات الدولة من المجتمع ، فمن معالم الاستبداد أن تنتقل الدولة من كونها تعبيرا عن الجماعة وأداة للحكم بين الناس الى التمرکز شخص الحاكم والتعبير عن مصالح نخبة ضيقة⁽³⁰⁶⁾.

عانى المجتمع في ظل حكم نظام البعث في شمال وجنوب العراق من التهميش السياسي نسبيا ، فلم يكن تمثيل أي من المجموعتين ذا معنى يذكر في المؤسسات السياسية ، كانت المشاركة محدودة وانتقائية وتخضع بالكامل لسيطرة النخبة الحاكمة ، بذلك خضعت آليات ومساحات المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لنظام دولة تسلطية ، تعتمد فيها النخب الحاكمة على قاعدة اجتماعية بالغة الضيق ، فقد انهارت اذرع السلطة في العام 1991 أثر الانتفاضة التي حصلت في الجنوب وما أعقبها من إرهابات في تعامل الدولة مع أفراد المجتمع⁽³⁰⁷⁾ ، ففي تلك الفترة ارتفعت سلطة العشائر وأصبحت تشاطر الدولة في احتكار العنف ، وان وظيفة حل النزاعات لدى الدولة

⁽³⁰⁵⁾ نيكولاس يولانتزاس. نظرية الدولة ، ترجمة ميشيل كيلو ، التنوير ، الطبعة الثانية 2010 ، ص 26.

⁽³⁰⁶⁾ ا.م.د. فهيمة كريم رزيح. مصدر سابق ، ص 480.

⁽³⁰⁷⁾ فريق ابحاث. ديناميكيات النزاع في العراق (تقييم استراتيجي) ، مصدر سابق ، ص 23.

تحولت الى سلطة العشائر التي أخذت تحكم بسطوتها على مرتكب الفعل ويعتبر حكمها ساري المفعول ويجب تنفيذه سواء بأخذ الثأر أو دفع الجزية أو غير ذلك ، فقد أمنت سياسات إعادة نفوذ القبائل التي انتهجتها الحكومة البعثية في التسعينات إطار العمل لهذا التحول ، أما الأكراد من جهتهم طوروا سياسة أثنية بعد انتفاضة العام 1991 حيث تحقق لهم الاستقلال الذاتي كأمر واقع ، وبذلك ضعفت سلطة الدولة حين فقدت جزء من سطوتها في الصلاحيات والرقعة الجغرافية.

ذكرنا أن الفترة التي تلت الانتفاضة الشعبانية في العراق عام 1991 ، ارتفعت سلطة العشائر على حساب سلطة الدولة ، أي لجوء الفرد الى الانتماءات الأولية (العشائرية ، القبلية) لتحقيق غاياته ، أما بعد العام 2003 والتغيير الذي حصل في العراق وما نتج عنه من انهيار لجميع مؤسسات الدولة وإعادة بناءها بما فيها المؤسسات العسكرية وقوى الأمن ، رافق ذلك ظهور مجاميع مسلحة تنافس الدولة في احتكار العنف في عموم مناطق العراق ، وبما أن تلك المجاميع تستخدم العنف بشكل مفرط بدون دوافع وقواعد قانونية والذي خلق حالة من الرعب والخوف لدى الأفراد ، يقابله الرأي القائل بأن أفراد المجتمع ميالون الى الجهة الأقوى من باب الانتماء للاحتماء ، كل ذلك دفع بالأفراد الى الانتماء الى تلك المجاميع المسلحة باتخاذها وسيلة لتحقيق غاياتهم بما فيها حماية أنفسهم.

إن الطبيعة البالغة الحساسية للوجود الأجنبي في العراق والطبيعة العسكرية لقوات الاحتلال ، تؤلف بمجموعها بيئة على درجة عالية من التعقيد محفوفة بالمخاطر أمام المحاولات الرامية لتصميم سياسات تلائم مرحلة ما بعد التغيير. أصبحت الدولة لا تمثل المصدر الوحيد للعنف ، فالمجتمع بدوره ينتج ويفرز عنفه الخاص سواء تعلق الأمر بالعنف الصادر عن الأفراد كالمجرمين مثلاً أو عنف الجماعات ضد بعضها البعض بسبب الطابع الانقسامي للمجتمع أو العنف الصادر من المجاميع المسلحة تجاه الدولة ، كل ذلك

اوجد طرف آخر ينافس الدولة العراقية في استخدام العنف ، ورغم إن الدولة تعلن أنها ضد العنف إلا أنها لاتستطيع مواجهته الى بعنف مضاد إضافة الى الوسائل الثانوية الأخرى ، لذلك وجد (ماكس فيبر)(4) بأن الدولة تحتفظ بهذه الخاصية وهي احتكار الاستعمال المشروع للعنف مع العرض انه ليس الوسيلة الوحيدة لكنه يعتبر الوسيلة الرئيسية لقيام الدولة⁽³⁰⁸⁾ .

لامراء في أن الدولة المعاصرة تدعي لنفسها قانونيا احتكار الاستعمال المشروع للعنف ولايوجد اعتراض في مبدأ الاحتكار في حد ذاته ، لكن المفارقة تقع حتى في شرعية ومشروعية استخدام العنف ضد الأفراد والجماعات ، يمكن قياس تلك الشرعية من خلال الأخذ بنظر الاعتبار طبيعة وشكل النظام القائم فيما إذا كان ديمقراطيا أو عكس ذلك ، فمع وجود نظام ديمقراطي قائم على الانتخابات يفقد شرعية العنف الصادر من الجماعات المعارضة للدولة وتكون الدولة هي الوحيدة التي تمتلك الشرعية لاحتكار العنف ، وكذا هو الحال بالنسبة للدولة العراقية فأنها مسؤولة عن وظيفة الدفاع والأمن الداخلي ولها سلطة أن تؤسس ماتراه مناسبا من أجهزة ومؤسسات وترصد ماتشاء من موارد لتحقيق الأمن والدفاع ، وفيما يتعلق بسلطتي الأمن والدفاع فأن جميع دول العالم هي المحتكر النهائي للعنف داخل حدودها منذ تأسيس الدولة القومية في ويستفاليا عام 1648 لغاية الان.

⁽³⁰⁸⁾ الشبكة الدولية للانترنت ، محمد الاشكر ، الدولة واحتكار الاستعمال المشروع للعنف ، ستارتا ، في 14 تشرين الأول 2016 . <http://www.startimes.com/?t=21961590>

عدم قدرة الدولة على فرض النظام العام والسلم الأهلي وفقا لأولوية سيادة الدولة

على المدى البعيد

كانت الدولة كمفهوم ووجود كلاسيكي مجرد سلطة تنظم المجتمع الذي لا يستطيع تنظيم نفسه تلقائيا ، لكن تغيرت تلك السمة وظهرت الدولة القومية الحديثة القادرة على تنظيم شؤون المجتمع والسيطرة التامة على مقدراته ، حيث تمتلك مؤسسات عسكرية وقوى امن استطاعت من خلالها أن تحتكر العنف لنفسها ، وكذلك انتهجت المركزية التامة في إدارة الدولة والهيمنة على التنظيمات والتجمعات الاجتماعية ، فضعف المجتمع وتم تدجينه بشكل كامل لمصلحة الدولة ، لكن ذلك لم يدم طويلا فالضغط المتواصل على المجتمعات يولد معارضة مستترة تسعى لإسقاط النظام القائم عليها ، وبذلك تتسع حالة الشعور بالاغتراب والعدائية في تلك المجتمعات وهو مانلاحظه في المجتمع العراقي الذي من وجود ظواهر عنفيه كثيرة أوجدتها الحكومات المتتالية على إدارته⁽³⁰⁹⁾ .

يعد العراق خير أمودج للبحث والدراسة في كوارثه الإنسانية حيث يوفر ورشة عمل للباحثين في مختلف تخصصاتهم ، وفي مقدمة هذه المواضيع ظاهرة (عسكرة المجتمع) التي سلبت الطابع المدني للمجتمع وتجهض إنسانيته لأنها تغذيه بمهارة العسكر ولكن بدون القيم والمبادئ العسكرية ، وتؤدي به الى ثقافة العنف التي تستأثر بتحريكه وتوجيهه ، لاسيما أن هذه الثقافة تعد الإطار المرجعي الذي يوطر سلوك الفرد والجماعة في طريقة التعبير عن اتجاهات الفكر والدين واللغة والعادات والتقاليد. توخيا للدقة والموضوعية في خلفيات دوافع العسكرة وتحليل أسبابها ، لابد من تشخيصها وتقسيمها على النحو

⁽³⁰⁹⁾ الشبكة الدولية للانترنت ، محمد حامد شادي ، الميليشيات المسلحة وكسر احتكار الدولة للعنف ، في 15 تشرين الأول 2016. <https://ar.scribd.com/document/130942754>

التالي⁽³¹⁰⁾:

أ. عسكرة المجتمع الواضحة. وهي العسكرة التي يمكن ملاحظة انتشارها بوضوح في مختلف فئات المجتمع ، ويمكن تقسيمها الى الأنماط التالية:

أولاً. عسكرة المجتمع الكبرى. يعد النمط الذي يصادر مدنية غالبية مكونات المجتمع ليشكل ظاهرة اجتماعية مألوفة في واقعهم ، ويتفرع الى النوعين التاليين:

(1) عسكرة المجتمع التعسفية. ويعد النمط القهري الذي يفرض على عموم المجتمع بفعل سيطرة حاكم أو سلطة ديكتاتورية مستبدة ذات نوازع حربية ، إذ يقوم هؤلاء الحكام على توطين وتكييف لغة السلاح على صعيد فكر وقيم وسلوك شعبه في حياتهم المدنية من اجل تهيأته للاستعداد للصراع والحروب المقبلة.

(2) عسكرة المجتمع التقليدية. ويقصد بذلك النمط المتأصل في قيم وتقاليد وأعراف بعض المجتمعات التي يغلب عليها النوازع القبلية والعشائرية ، فهذه المجتمعات تبدي مباركة عسكرة واقعهم وتعزز به وتعده رمزا للرجولة ، الأمر الذي يسمح باستخدام وسائل العسكرة ولاسيما الأسلحة بوصفها مظاهر للعزة والفخر.

ثانياً. عسكرة المجتمع التحيزية. ويتم تطبيقها على بعض فئات المجتمع دون عامته بتأثير نوازع عنصرية حينما يتم فرضها على فئات محددة بهدف إذلالها ، في حين تمنح غيرها مساحات واسعة من الحرية والرخاء والرفاهية.

ثالثاً. عسكرة المجتمع الطارئة. وتقسم الى مايلي:

(1) عسكرة المجتمع الدفاعية. وتكون نتيجة تعرض المجتمع أو الوطن الى عدوان عسكري خارجي مباشر أو إضرار بمصالحه وثرواته القومية من جهات معادية ، الأمر

⁽³¹⁰⁾ د. أسامة حامد محمد. عسكرة المجتمع العراقي وانعكاساته التربوية والنفسية واستراتيجيات الحد منه (دراسة ميدانية) ، جامعة الموصل/كلية التربية/قسم العلوم التربوية والنفسية ، ص 199.

الذي يستدعي تعبئة الشعب وتحمل مسؤولية الدفاع عن الوطن ، فقد يتشكل على أثره قوات شعبية (ميليشيات عسكرية) لدعم القوات العسكرية النظامية.

(2) عسكرة المجتمع الدخيلة. نمط مقحم على مجتمع خضع لظروف (أمنية أو اقتصادية أو سياسية أو عقائدية) استثنائية ، تسبب على أثره فراغا أمنيا أو قصورا لهيئة السلطة المركزية ، فعمدت قوى محلية نافذة بفرض وجودها كبديل للسلطة المركزية بهدف الاستحواذ على مقدرات المجتمع الاقتصادية أو السياسية أو العقائدية ، ولكي تضمن هذه القوى وجودها تعتمد الى تشكيل ميليشيات أو عصابات مسلحة التي قد تسعى الى تطوير خططها وأهدافها الى درجة تكوين العصابات الكبرى الشبيه بنظام (المافيا) ليتسع نفوذها من المستوى المحلي الى المستوى الإقليمي ، وبناءا على هذا الواقع فأَنَّ المجتمع يبقى محمل بغبار العسكرة.

(3) عسكرة المجتمع الوقتية. يأتي هذا النمط كرد فعل في مواجهة نمط العسكرة الدخيلة ، لتصبح بمثابة المعين المحلي أو المناطق للسلطة المركزية حينما لا تمتلك الأخيرة القدرة والكفاءة الكافية في السيطرة على المناطق التي تسيطر عليها الفوضى أو التمرد ، أو بسبب ضعف خبرة القوات الأمنية في التعامل المناسب مع بعض الفئات الاجتماعية ومناطق تواجدها ، حينئذ تسمح الدولة بنمط من العسكرة الاجتماعية المحلية لتحقيق الاستقرار والأمن المحلي في تلك المناطق ، يعد وجود هذا النمط من العسكرة مؤقتا ويفترض زواله بإعادة توجيهه سلميا مع زوال دوافعه.

(4) عسكرة المجتمع الزائفة (المرتقة). تتمثل بقيام بعض الدول أو المنظمات أو الأفراد باستغلال بعض المجتمعات المقهورة والفقيرة ولاسيما (المهجرة والمهاجرة) في تنظيمات مسلحة لخدمة مصالحها الذاتية بعد مقايضتها بلقمة العيش أو وعدا بالتوطين في بيئات جديدة أو مقابل السماح لهم المكوث في تلك المناطق.

رابعاً. عسكرة المجتمع المتنقلة. نمط متحرك من مكان الى آخر وفق ماتتيحه الفرص من مناخ ايجابي يسمح بممارسة أنشطته بحرية ، وغالباً ما تتميز به القوى المعارضة للأنظمة الحاكمة التي يكون لها جناح عسكري.

ب. عسكرة المجتمع المستترة. نمط يحول أفراد المجتمع المدني ليكونوا بمثابة أدوات للمراقبة والتجسس بين أوساطهم الاجتماعية خدمة للنظام الحاكم ، وهو من أكثر الأنماط أثارة للقلق الاجتماعي لأنه يوسع الهوة بين السلطة والمجتمع.

ج. عسكرة المجتمع المهنية. لقد احترفت بعض المجتمعات مهنة العسكرية حتى أصبحت مصدراً لرزق أفراد هذه المجتمع ، حيث يقتات هؤلاء الأفراد على الاتجار بالسلاح ، ولعل ظاهرة الشركات الأمنية الخاصة التي توفر الحماية والحراسة الشخصية المنتشرة في العالم المعاصر تعد خير أمودج يعبر عنها.

هناك ضعف واضح في أداء المؤسسات السياسية والدستورية في اغلب دول العالم الثالث ، حيث نرى أن السلطة التشريعية والتنفيذية تعاني من تفكك وضعف وعدم الانسجام والانسيابية في تسيير الأعمال ، فبالرغم من تعدد وتنوع أحزابها إلا أنها ليس لديها تنظيم وبرامج ثابتة خاصة بها ، وتعاني من ضعف في هياكلها الادراية وضعف قدرتها على وضع أو تحقيق الحد الأدنى من البرامج السياسية ، لاعتمادها على الولاءات والانتماءات الفرعية الثانوية⁽³¹¹⁾.

إن الأزمة الحقيقية في أداء المؤسسات المختلفة للدولة تكمن في أزمة الثقة بين الشعب والنظام السياسي ، وبهذا يفقد الشعب احترامه حتى للقواعد الدستورية والقانونية فتبدأ مرحلة الصراع والتنافس فيما بين السلطة وأطراف أخرى حول عملية احتكار العنف التي

⁽³¹¹⁾ م.د.حسين عيد فياض العامري. ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في دول العالم الثالث ، الجامعة المستنصرية/كلية العلوم السياسية ، مجلة واسط للعلوم الانسانية ، العدد 27 ، ص 589.

هي في الأصل الحق الشرعي للدولة ، وبهذا تنشأ تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية تؤدي بالتالي الى التصادم بين المتنافسين حول استخدام العنف ، كل ذلك ينتج عنه جملة من القضايا التي تخل بالنظام العام للدولة⁽³¹²⁾ .

إن جميع الدول لديها نظام عام يرمي الى حماية المجتمع والأسس الجوهريّة التي يقوم عليها وهو الهدف الاسمي للدولة من خلال حماية النظام القانوني الوطني وتدعيم قوانين الدولة الأساسية ، فحماية المراكز الرئيسة في المجتمع يلعب دورا أساسيا في حماية كيان المجتمع من خلال الدور الاستبعادي للقانون الذي يتعارض جوهريا مع قواعد النظام العام ، لذلك نجد إن النظام العام يعبر عن سيادة الدولة ودوره يكمن في الإبقاء الضروري للمصلحة العامة للمجتمع ، فهو بنويها يهدف الى حماية مؤسسات الدولة ومرافقها وأنظمتها والتأكد من حسن سير عملها⁽³¹³⁾ .

هناك جملة من العوامل الكامنة خلف الصراعات والتوترات وظاهرة عدم الاستقرار في دول العالم الثالث ، حيث ثبت أن التدخل الأجنبي مازال يمثل النقل الأكبر في تحريك الأحداث في هذه الدول ، فكلًا من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية يتعاملان على أساس مصالحهما المشتركة ، فيعتبرون بلادهم هي الراعي الشرعي لدول العالم الثالث الذي مازال يعاني من تلك الهيمنة ولكن بطرق مختلفة ، لذلك نجد أن أغلب هذه الدول ذات أنظمة ضعيفة تواجه الاضطرابات والصراعات داخل مجتمعاتها باستمرار من خلال استغلال الأقليات.

⁽³¹²⁾ م.د.حسين عبد فياض العامر. ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في دول العالم الثالث ، الجامعة المستنصرية/كلية العلوم السياسية ، مجلة واسط للعلوم الإنسانية ، العدد 27 ، ص 590.

⁽³¹³⁾ د.سامي بديع منصور(وآخرون). القانون الدولي الخاص (تنازع الاختصاص التشريعي) ، ج1 ، الطبعة الأولى 2009 ، ص 892.

يتوقف تماسك كل مجتمع على فهم أفراده لقيمه وقواعده المشتركة ، وهذا الفهم المشترك لا يكتسبه الشخص عند ولادته بل يحصل عليه خلال مراحل حياته وهذه العملية يطلق عليها بالتنشئة الاجتماعية ، وتنطوي على الوسائل التي يكتسب بواسطتها الأفراد المعرفة والمهارات وقواعد التصرف التي تؤهلهم للمساهمة كأعضاء فاعلين في نشاطات الجماعات المتنوعة والمجتمع الشامل ، وعليه يمكن القول بإيجاز أن التنشئة الاجتماعية منظورا إليها من ناحية الفرد ، هي ما يتعلمه الفرد ومتى يتعلمه وكيف يتعلمه والآثار الشخصية لهذه العملية عليه⁽³¹⁴⁾ .

عند النظر لما شهده المجتمع العراقي في الفترات الماضية وما يعيشه الان من الظروف القاسية المتمثلة بالعنف المستخدم من المجاميع المسلحة والعنف المضاد المتمثل بالعمليات العسكرية الجارية لتطهير المناطق من سيطرة شراذم الإرهاب وما نتج عنه من الهجرة الداخلية والخارجية لسكان تلك المناطق ، إضافة الى ماتبته وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي من مظاهر العنف ، كل ذلك يدفعنا الى القول بأن قدرة الدولة على فرض النظام في المستقبل أمر في بالغ الصعوبة عند الأخذ بنظر الاعتبار التنشئة الاجتماعية الحالية وأثرها على الحياة الاجتماعية والسياسية على المدى البعيد.

تغيير في ثقافة الفرد نحو إعلاء العنف على الطابع المدني

إن انتشار ثقافة العسكرية في المجتمع العراقي ليست بالأمر الجديد فقدما شكلت الدولة العثمانية جيشا من الأطفال الذين كانوا يدرّبون في معسكرات خاصة ولا يختلطون بأقرانهم ليتم زجهم في الحرب كجنود مقاتلين ، ولم يتخلص المجتمع العراقي من ظاهرة العسكرية في مختلف الحكومات التي توالى على حكمه ، فالأجيال التي نشأت في ظل

⁽³¹⁴⁾ د. صادق الأسود. علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد/كلية العلوم السياسية ، ص 348.

حكم نظام البعث تربت تربية عسكرية منذ الطفولة وتعلموا على استخدام مختلف الأسلحة الخفيفة ومن هذه التشكيلات التي تم تجنيد الأطفال فيها (الفتوة ، الطلائع ، الأشبال) ، وما كان يمارس من أساليب عنفية في المدارس كإطلاق العيارات النارية عند رفع العلم العراقي في كل صباح يوم خميس ، الأمر الذي انعكس على توجهات وسلوكيات أفراد المجتمع العراقي في فترة مابعد التغيير عام 2003⁽³¹⁵⁾ .

إن الحروب التي خاضها العراق من عام 1980 واستمرت بشكل متواصل الى عام 2003 والتي امتدت بطبيعة متغيرة الى وقتنا الحاضر ، طالت آثارها السلبية جميع البنى التحتية للعراق في الصناعة والزراعة والتجارة أي آثار مادية يمكن تلافيها بجهود اقتصادية مضاعفة من قبل الدولة والمجتمع ، لكن الآثار الأكثر تأثيرا واستمرارا هي الآثار النفسية والاجتماعية ، فالاضطرابات النفسية التي تصيب الأفراد جراء الحرب يصعب التخلص منها في مجتمع مثل العراق الذي لا يملك برنامجا وجهدا منظما لهذا الغرض ، إضافة الى هجرة اغلب الأطباء الى خارج البلاد في الوقت الذي استشرت الآفات الاجتماعية نتيجة للحروب التي خاضها العراق وما فرض عليه من عقوبات اقتصادية ، كل ذلك عزز الحالة العدوانية لدى أفراد المجتمع في تكوين الشخصية المبالغة الى الانتقام والسلوك العنفي الذي أدى الى تصدع المجتمع العراقي ، لكن يجدر الإشارة الى أن تلك الآثار تختلف شدتها من مجتمع لآخر لعدة أسباب أهمها⁽³¹⁶⁾ :

أ. مستويات تحضر المجتمع ومقادير تماسكه وسعة قيمه الاجتماعية.

ب. طبيعة النظم السياسية التي تحكم تلك المجتمعات.

⁽³¹⁵⁾ م.د. فهيمة كريم رزيح. مصدر سابق ، ص 486.

⁽³¹⁶⁾ الفريق الدكتور. سعد العبيدي. وأد البطل نهاية جيش وملحمة وطن ، همزة ، الطبعة الأولى 2013 ، ص 241.

ج. الدور المتفاعل لمراكز الثقل في المجتمع.

إن العسكرية ساعدت على شيوع النماذج السلبية من الأفراد في المجتمع لأنها عمدت الى تنمية مايسمى بـ (الإنسان المقهور) لان هذا الإنسان عانى من مختلف الظروف الغير اعتيادية والتي غيرت من كثير من القيم والمبادئ الإنسانية التي فطر الله الناس عليها ، فالحروب التي تعرض لها العراق وحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، أدت الى تلك التغيرات في شخصية وسلوك الأفراد ومنها مايلى⁽³¹⁷⁾:

أ. نموذج الإنسان المقهور.

ب. نموذج الإنسان المغترب عن المجتمع.

ج. نموذج الإنسان الاستعراضي.

د. سلوك التآرب أو المسكنة تجاه الأقوى.

هـ. سلوك التشعلب أي التحايل تجاه الأقوى.

و. سلوك الاستئساد تجاه الأضعف.

عند إلقاء نظرة متفحصة للواقع الحالي للمجتمع العراقي تجد إن نسبة ليست قليلة من أبناءه وبسبب الضغوط والتسلط القسري يعانون من هواجس زرعته في نفوسهم إجراءات الأمن المتكررة وأصيبوا نتيجة لذلك باليأس والمخاوف التي كبلت حركتهم وحورت معالم تفكيرهم ، ودفعتهم لان يعيشوا حالة تناقض ترسبت مكوناتها في نفوسهم ، وهي موزعة بين مايؤمنون به وبين مايطبقونه ، بين مايحسون به ومايعبرون عنه ، بين الخبرات التي تعلموها في حياتهم وبين أساليب تطبيقها ، بين المعايير والقيم وبين الآراء التي يعبرون عنها في العلن ، بين الالتزام والحق وفروض شرعتها الأديان وبين تجاوزات

⁽³¹⁷⁾ إيمان شاكر عبيدالله. العسكرية وآثارها على قيم المجتمع العراقي 1970 - 2003 ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية/الجامعة المستنصرية 2005 ، ص 123.

الظروف القائمة ، وغير ذلك من التناقضات الكثيرة والمتشعبة التي دفعت الأفراد بمواجهة اضطراب اجتماعي نتج عنه اتخاذ السلوك العنفي في المجتمع كطريقة يلجأ إليها الفرد لتحقيق غاياته⁽³¹⁸⁾.

إن مشكلة الوعي في المجتمع لم تقتصر آثارها على التقييد بل تجاوزته لتمتد الى جوانب أخرى شائكة منها التحوير في التوجه ، حيث اتجه الوعي العراقي خلال العقود الأربعة الماضية على وجه العموم ، من الوعي المجتمعي العام الى الوعي الجماعي المحدود ، أي من الانتماء الى المجتمع المدني الأكبر بوصفه مجتمعا إنسانيا شاملا الى الشعور بالانتماء للعائلة والعشيرة والطائفة وغيرها من عناصر الفصل والتجزئة في المجتمع. من الأسباب الرئيسية التي دفعت بالمجتمع للوصول الى هذه الحالة وخصوصا في مرحلة مابعد تغيير النظام عام 2003 ، هو الأزمات الأمنية التي تعرض لها العراق ومقابله من ردة فعل عكسية من إجراءات أمنية لفرض الضبط والنظام⁽³¹⁹⁾ ، حيث أصيب الغالبية بقصور الرؤية العامة بما يتعلق بمشكلة الواقع الحالي للعراق ومستقبله الواعد بعنف مرتقب من الأجيال التي عاشت اعنف صور الإرهاب في حياتهم اليومية حتى اعتادوا على مشاهدة مناظر عنف مماثلة.

إن عمليات عسكرية حياة الأطفال في معظم البلدان العربية ولاسيما العراق هي استجابة لوجهات قيمة متأصلة في الثقافة التقليدية ، فهي تتعلق بالنظرة الى الطفل الذكر وهو في سن الخامسة عشرة بكونه أصبح رجلا يحمل مسؤوليات تفوق طاقته وتتجاوز على الأدوار الطبيعية التي ينبغي أن يمارسها في حدود فئته العمرية. تسود مظاهر العسكرية

⁽³¹⁸⁾ العميد الدكتور.سعد العبيدي. نوايا وحروب نظرة نفسية لوقائع حروب ومعارك دامت أكثر من ثلاثين عاما ,

المعارف , الطبعة الأولى 2003, ص 461.

⁽³¹⁹⁾ المصدر نفسه, ص 473.

في العراق حياة الأطفال فمثلا إن اغلبهم يميلون الى ارتداء البزات العسكرية وحلاقة شعرهم بقصات تشبه قصة شعر الجنود الأمريكيين خصوصا بعد احتلال العراق عام 2003 ، إضافة الى ما كان شائعا قبل الاحتلال من مظاهر عسكرية لدى الأطفال والذي انعكس على سلوكياتهم وتصرفاتهم اليومية والميل الى الأساليب العدائية في شجاراتهم⁽³²⁰⁾ .

لقد بدأت سياسة عسكرية القطاعات المدنية بالأسرة التي تعد نواة المجتمع ، حيث صممت نظاما للتنشئة الاجتماعية مبني على فرضية (عسكرة الأسرة) نتيجة للتغيرات السياسية في الدولة العراقية ، إضافة الى التغيرات التي حصلت في المجتمع من تخندق اثني وطائفي نتيجة لذلك التغيير السياسي ، فأصبحت الأسرة ميدان صغير للانقسام في التوجهات والميول السياسية. من المخاطر والتهديدات التي تمثلها ظاهرة عسكرة المجتمع هي كما يلي⁽³²¹⁾ :

أ. نشر ثقافة العنف واستخدام السلاح لدى المجتمع كوسيلة أساسية لحل المشاكل سواء كانت اجتماعية أو سياسية ، وانحسار ثقافة التسامح والسلام.

ب. سيادة قوة السلاح والمظاهر العسكرية وعرقلة بناء سيادة القانون المدني ، حيث تتحول الأولوية في الإنفاق لتحقيق أهداف الحروب بدلا من إنفاقها على المؤسسات المدنية الخدمية والتنمية التي من الممكن إن تنتشل المجتمع مما هو عليه.

ج. فقدان فرص التعليم لكثير من الشباب ، حيث أن المقاتلين أكثرهم من الشباب فقد تم تجنيد الشباب العراقي على وتيرة كبيرة حال إكمال احدهم 18 سنة ممن تزول

أ.م.د.فهيمة كريم رزيح. مصدر سابق ، ص 487.

⁽³²¹⁾ علي عبد العزيز الياسري. الأبعاد السلبية لعسكرة المجتمع العراقي وسبل المعالجة الرئيسية ، مجلة العلوم السياسية ، العددان 38 و 39 ، ص 233 .

أعداره فانه يساق الى الخدمة الإلزامية ، وحاول الكثير من الشباب استنفاد حقهم في الرسوب لسنة واحدة بإرادته والتأجيل لعام آخر ضمن الدراسة الثانوية أو المعهد أو الجامعة ، ليؤخر التحاقه بالجيش تجنباً لويلات الحروب والخدمة العسكرية.

د. ضعف الإسناد الاجتماعي بسبب فقدان الأصدقاء والأقرباء في الحروب المتكررة ، مما أدى الى شعور الفرد بالشقاء والضعف والذي يقود الى تفكك وضعف الروابط الأسرية بسبب الغياب المتكرر والطويل للأفراد المؤثرين فيها مما اضعف دورها كضابط اجتماعي.

هـ. توتر المزاج العام للمجتمع وسرعة الاستثارة بسبب الآثار السلبية للعسكرة والتي تهدد مدينة الدولة كانعكاس لما تقدم ، لطول التعامل والاحتكاك بمظاهر الموت والعنف التي تشبع بها الشباب جراء تعايشهم مع الحروب ، ناهيك عن مظاهر العسكرة الغير نظامية التي أصبحت تملأ الشوارع والأحياء السكنية.

و. زيادة نسبة الفقراء وزيادة التضخم وتذبذب المداخيل مع قلة فرص العمل وتنامي حالة الإحباط ، مما يؤدي الى القبول بأفكار متطرفة فتجد بعض المنظمات الإرهابية ضالتها في هؤلاء ، فيكونوا قادرين على امتهان العنف متى شاءت تلك المنظمات.

ز. تدني الذوق العام حيث الأوضاع والظروف السيئة التي يقاسيها الجنود سواء في التدريب أو في جبهات القتال ، حيث كرس أنماطاً سلوكية وذوقية عامة سيئة.

إن العسكرة تقنن التفكير والحراك الاجتماعي وتقوّل الحياة وفقاً لمعايير تعتمد التمرتب المبني على استبعاد ما هو أدنى وهي نوع من العلاقات الاجتماعية الزائفة المبنية على أساس الخوف وليس على الأساس الوجداني والعاطفي. إن تنميط الإنسان العسكري طوال مدة خدمته العسكرية تكون كفيلة بنقل مثل هذه الأنماط وعقدها وآثارها النفسية والاجتماعية الى المجتمع العام أو أسرهم ، فما بالك بتحول فئة كبيرة من المجتمع الى ممارسة

عسكرة غير نظامية المتمثلة بالمجاميع المسلحة والإرهابية ، التي تفتقر الى المبادئ والأخلاقيات العسكرية وبالمقابل تمتلك المهارة في استخدام الأسلحة والأساليب العسكرية ، لذلك نجد إن هناك إعادة إنتاج للعسكرة في المجتمع العراقي بدلا من الاهتمام بالتنشئة الأسرية والاجتماعية وإعداد برامج لإعادة تأهيل الأفراد الذين مارسوا هذه العسكرة⁽³²²⁾ .

الهوامش التعريفية للفصل الثالث

(1) مجموعة دراسة العراق. وهي مجموعة غير حزبية وإحدى المنظمات الغير حكومية للمراقبة والتقييم يرأسها كل من (جيمس بيكر) و (لي هاملتون).

(2) أكريم عبد القادر. قاضي عراقي ووزير عدل سابق اشتهر بنزاهته وعدله واستقامته ، وهو احد الوزراء الذين لم ينتموا لحزب البعث ابان حكم صدام حسين ، توفي في 13 كانون الأول 2010.

(3) أرسطو طاليسي. فيلسوف يوناني ظهر الى عالم الفلسفة بين عام 384 — 322 ، رحل الى أثينا ولازم أفلاطون يأخذ منه العلم حتى مماته ، لقب بالمعلم الأول لأنه أول من جمع علم المنطق.

(4) ماكس فيبر. عالم ألماني في الاقتصاد والسياسة واحد مؤسسي علم الاجتماع وهو من أتى بتعريف (البيروقراطية) ، ولد في نيسان 1864 وتوفي في يونيو 1920.

⁽³²²⁾ الشبكة الدولية للانترنت ، حميد الهاشمي ، عسكرة المجتمع العراقي ، 25 تموز 2016.

الخاتمة



الاستنتاجات.

الاقتراحات.

الخلاصة.

الاستنتاجات

— إن العسكرة ظاهرة موجودة في المجتمع العراقي قبل عام 1968 والتي أصبحت أمودجا من نماذج الحكم بعد التاريخ المذكور أعلاه ، وبما أن هذه الظاهرة ترتبط ارتباط مباشر بالمجتمع كونه البيئة التي تنشط وتتسم معاملها فيه ، لذلك نجد أن العسكرة ترتبط بعلاقة سببية مع عدة مصطلحات كالعنف والسلطة والدين والحزب والدولة والإرهاب وغيرها من المصطلحات.

— تعد العسكرة وسيلة من وسائل التطبيع الاجتماعي ، إذ أن استمرارها لسنوات عدة شكل ثقافة اجتماعية وسيكولوجية أدى الى تكيف الأفراد مع الواقع المفروض عليهم. عند تناولنا عسكرة المجتمع فإننا يجب أن نأخذ بنظر الاعتبار عدة مؤشرات منها رقمية تتمثل بتزايد أعداد الحاملين للسلاح ، ونوعية تتمثل بالفئات العمرية للأفراد والمؤسسات التي طالتها العسكرة ، فنجدها تتعلق بالمتغيرات الأمنية والسياسية وانعكاسها على الواقع الاجتماعي.

— غيرت العسكرة في قيم الأفراد وأعدت تشكيل الشخصية العراقية إذ أصبحت شخصية تعتمد الى القوة والعنف في حل أزماتها الشخصية على المستوى الشخصي أو على المستوى الوطني وذلك نتيجة لأدلجة الحياة باتجاه عسكرة الكثير من قطاعات المجتمع ، هذا يعني إن الظروف الموضوعية هي التي تحكمت بالعنف لدى الشخصية العراقية فقد تعرض العراق لظروف ضاغطة فوق طاقة البشر ، فكان رد فعله غريزيا ينسجم مع الطبيعة البشرية.

— إن العسكرة في العراق هي واقعة اجتماعية سياسية توافرت لها الخصائص اللازمة من كونها جماعية ، تاريخية ، تعبوية ، وظيفية ، وتنطوي على صفة الإرغام ، وهي واقعة خارجية ومسبقة الوجود ومؤلفة في تكوين المجتمع وكان على الفرد أن يتلاءم معها

، بمعنى أنها موجودة في المجتمع قبل أن يكتسبها الفرد ، وان تكيف الفرد مع ظروف المجتمع إن هو إلا إرغام اجتماعي اكتسبه الفرد عن طريق التربية والتنشئة والعلاقات الاجتماعية بحيث أصبحت جزءا من تكوينه.

— إن الدولة تتحكم في الواقع بكل العملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية مروراً بوضع معايير ونظم التراتب الاجتماعي ، وتستطيع أن تفرض نفسها بوصفها مركز الشرعية الوحيد ومصدر القوة الوحيد أيضاً. ترى الدولة حسب مقتضيات الحاجة تقديم الجوانب العسكرية والأمنية على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والخدمية الأخرى لتحقيق الهدف الأسمى لأمن المجتمع.

— نتيجة لضعف الأداء الأمني للمؤسسة العسكرية والأمنية وعدد من الأسباب ، أصبحت القيم المقبولة في المجتمع هي قيم العنف وممارسة القوة في كل موقف أو التهديد بها ، فالعلاقات الاجتماعية المختلفة تحولت الى علاقات عسكرية سيطرت عليها قيم التسليح وتكوين جماعات مسلحة محلية لسد النقص في حاجة الفرد الى أمنه الشخصي أو المجتمعي.

— بعد تغيير النظام في العراق عام 2003 وانهيار جميع مؤسسات الدولة بضمنها المؤسسات الأمنية والعسكرية ، وفي ظل التنافر والاختلافات السياسية في وجهات النظر ، انتشرت الفوضى والإرهاب في عموم العراق ، حيث وجدت المجاميع المسلحة فرصة لتنظيم نفسها والسيطرة على بعض المناطق في الوقت الذي أعيد تشكيل وبناء الجيش العراقي والمؤسسات المعنية بحفظ الأمن ولكن تم ذلك بخطوات بطيئة لاتتناسب مع خطورة المرحلة التي يمر بها العراق.

— تتكون دول العالم النامي من أمم غير واضحة المعالم فمعظم تلك البلدان لاتوجد فيها امة واحدة تركز عليها الدولة الواحدة وبالتالي فهي لاتحقق العناصر

الناضجة لتكوين الأمة ، حيث تذوب الانتماءات الفرعية والثانوية في الانتماء الكلي للهوية الوطنية ، وبالتالي فإنها تعاني من عدم انسجام أنظمتها السياسية.

— إن الدولة هي أكبر منظمة تمتلك الحق والشرعية في أعمالها وإجراءاتها وهي القادرة على احتكار العنف لنفسها لحماية المجتمع من التهديدات بكافة أشكالها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية ، وعند عدم قدرتها على فرض النظام العام فإن ذلك يشير الى أن هناك قوى تنافس الدولة في احتكارها للعنف ، الأمر الذي ينتج عنه الاستمرار في إعادة إنتاج العنف للأجيال اللاحقة.

الاقتراحات

1. البحث عن نماذج اقتدائية بعيدة عن التطرف والتعنصر والانحراف واللاعقلانية في اتخاذ القرارات والابتعاد عن المحسوبية والفساد ، لتبوء المناصب المهمة في الدولة وفق قيم الاستحقاق والكفاءة وتقديس المصلحة العامة ، والتوجيه وفق تمرين ذهني ووجداني لاحترام قيم المواطنة والتأكيد على الابتعاد عن صراعات السلطة ، وتأسيس حياة ثقافية قوامها الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتسامح والاعتراف بالآخر وإشراك الجميع في قضايا الشأن العام.
2. إن صيغة الأمن الجديدة في العراق يجب أن تمارس عملها ضمن القانون المكتوب ، فيكون هدفها حماية الإنسان وضمان أمنه النفسي والاجتماعي ضد التهديدات الداخلية والخارجية ، ولتحقيق ذلك الغرض نحتاج الى رسم رؤى لمستقبل المؤسسات الأمنية والعسكرية والتي تضعنا أمام التالي:
 - أ. ينبغي توحيد القيادة والسيطرة لجميع القوى الأمنية العاملة في العراق وجعلها ترتبط أصوليا بالجهات ذات العلاقة.
 - ب. مراعاة المرونة في تنظيم المؤسسات الأمنية والعسكرية كي تتمكن من إحداث التغييرات المطلوبة باستمرار لمواكبة التطورات العصرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
 - ج. يجب إعادة النظر في مسؤوليات وصلاحيات وتنظيم الأجهزة المعنية بجمع المعلومات وإنتاج الاستخبارات.
3. إن القضاء على العنف في العراق هو أمر يمكن إدراكه من خلال دراسة العوامل والأسباب التي عززت تلك السلوكيات مع الأخذ بنظر الاعتبار أن ذلك لا يمكن أن يتم بين ليلة وضحاها ، إذ نحتاج الى توحيد الجهود بتعاون مؤسسات المجتمع

المدني والمؤسسات الدينية والمؤسسات الحكومية الأخرى من خلال مايلي:

أ. بناء مرجعية اجتماعية وثقافية وحضارية في إطار الفهم الاجتماعي للحياة المدنية وفق مفاهيم الخصوصية المهنية والجنسية والعمرية بتفعيل دور المؤسسات الأسرية والتربوية والدينية.

ب. زيادة الوعي الثقافي بين الناس لتعريف المواطن بحجم ظاهرة العنف وأسبابها والآثار المترتبة عليها وبدورهم في الوقاية من العنف.

ج. الحد من استخدام الأساليب الخاطئة في معالجة حالات العنف التي اجتاحت المجتمع العراقي ، والرجوع الى معالجة خلفيات تلك الظاهرة.

4. إن طبيعة التغيير الاجتماعي الذي يمر به المجتمع يؤثر تأثيرا نسبيا في ترتيب القيم لدى الأفراد ، فمتى ما كانت تلك التغييرات سلبية كانت انعكاساتها كذلك في تكوين شكل المجتمع ، لذلك نحتاج الى إدامة وتفعيل الأنساق القيمية للمجتمع وإعادة تأهيل الأسرة لتهيئة أفرادها للالتزام بالمعايير الاجتماعية ، وإعادة تنشئة العوائل العراقية بتغيير بعض قيمهم التي اعتادوا عليها وتغيير بعض اتجاهاتهم وآرائهم التي آمنوا بها لفترة من الزمن.

5. إن زعزعة امن المجتمع هي اختلال لأمن الدولة والنظام وليس العكس ، مما يستوجب ممارسة العمل الأمني ضمن ضوابط أخلاقية عالية وتبني الثقة بين طرفي العملية الأمنية (المواطن ، رجل الأمن) ، ويجب التأكيد على بناء مؤسسة عسكرية تتلاءم ومتطلبات المرحلة الراهنة مع الأخذ بنظر الاعتبار العبء الاقتصادي الذي يمكن أن يترتب عليها ، لذلك يجب أن تتحول التوجهات الى إعداد (جيش ذكي) يتم التركيز فيه على النوع على حساب الكم ، قادر على الاستجابة والمتغيرات السياسية والاجتماعية.

6. إن انتشار ثقافة التسلح واستخدام القوة أدت الى عسكرة الحياة والتي أثرت

بشكل كبير على أفراد المجتمع عامة في كافة النواحي النفسية والعقلية والاجتماعية ، لذلك يجب العمل على إعادة ترتيب العلاقات الاجتماعية على أساس المدنية والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع ، وذلك بتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني للمساعدة في إشاعة نبذ العنف بكل أشكاله ، ومضاعفة الجهود من قبل الدولة ملئ الفراغ الأمني الحاصل والقضاء على المماريع المسلحة والخارجة عن القانون.

7. يجب وضع النقاط على الحروف وتسمية الأشياء بمسمياتها حول الجهات سواء كانت داخلية أو خارجية التي تعزز حالة التنافر السياسي وتقوض كل محاولات جمع المكونات والتيارات السياسية لغض النظر عن المرحلة التي سبقت وقتنا الحالي لتذليل العقبات التي تعرقل العملية السياسية والتي بدورها تنعكس على الواقع الأمني ، إضافة الى عدم تصدير المشاكل التي تعترى العملية السياسية الى دول الجوار ومحاولة حلها سلميا داخل العراق وتحت القبة الشرعية التي تمثل جميع مكونات الشعب العراقي.

8. يتطلب تحقيق الاستقرار السياسي ، إعادة البنيان القومي بما يتلاءم مع الحقائق البشرية والتاريخية والجغرافية ومواجهة التجزئة والحدود الاجتماعية المصطنعة ، وتعزيز ودعم وتنمية الشعور بالولاء للوطن والأمة ككل ، هو الأساس الطبيعي للاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي. نحتاج لإيجاد شروط ومستلزمات بناء شامل للمساواة أمام أحكام القانون وبلا تفريق ولا يستثنى من ذلك أي تنوع اجتماعي أو عرقي أو اثني أو ديني أو طائفي ، في كافة المجالات منها القبول في الوظائف المختلفة أو في الدراسات أو غيرها دون شروط ثانوية كالانتماء للأحزاب أو الجهات الأخرى.

9. يجب إعداد أجهزة أمنية كفوءة ومؤسسات الدولة الأخرى لكي تتمكن من إعادة حقها الطبيعي والشرعي في احتكار العنف على المدى القصير الأمد. أما على المدى البعيد فيقتضي الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية لجميع الفئات العمرية ولاسيما الأطفال ، حتى

نمنع إعادة إنتاج العنف في المستقبل ، الأمر الذي سيسهم في توفير أجواء صحية لانتعاش الممارسة الديمقراطية في البلد.

الخلاصة

تشكل العسكرة ظاهرة معروفة في حياة الشعوب بشكل عام والشعب العراقي بشكل خاص ، وقد ازداد الاهتمام بالعسكرة في نهايات القرن العشرين لزيادة المتغيرات الداخلية والخارجية التي تعرض لها الشعب العراقي ، وهي ترتبط بالقوة واستخدام العنف الذي يعتبر الأسلوب النهائي لحسم الصراع ، وبالتالي تنتزع العسكرة الطابع المدني من المجتمع فتحوله الى حالة هجينة ، لا هو مجتمع عسكري يتمتع بصفات ومميزات المجتمعات العسكرية داخل الجيش ، ولا هو مجتمع مدني تسوده السلمية والحوار.

كل البلدان تسعى لتشكيل جيوش قوية تتمكن من حماية حدودها وردع أي عدوان خارجي ، لكن ذلك يؤثر في بعض الأحيان على الطبيعة الاجتماعية ، فعلى سبيل المثال في حالة العراق نجد أن ذلك تداخل مع ثقافة الأفراد حيث تأصلت العسكرة في حياة الشعب العراقي نتيجة لكثرة الحروب والأزمات التي واجهها العراق ، إذ شكلت بمجموعها مرحلة تاريخية ذات آثار جسيمة لم يشهدها أي مجتمع عربي أو إقليمي في المنطقة.

إن كل ظاهرة سياسية تأخذ أبعاداً دولية تنشأ من المتغيرات الداخلية والخارجية ، وهذا ينسحب على ثقافة العنف في العراق حيث ترتب على ذلك وجود أُمُودج ثقافي مطروح في البيئة الاجتماعية ينسجم مع العنف السياسي المتزايد كانعكاس لما حدث ويحدث ، خصوصاً بعد تغيير النظام عام 2003 وما أعقبها من فوضى عارمة في شتى مجالات الحياة.

كانت ولا زالت العسكرة في العراق ترتبط بعدة أسباب منها مؤسساتية تتمثل بالإجراءات والصلاحيات المخولة للمؤسسة العسكرية سواء أكان حكم نظام البعث من تكريس جهود وحدات الجيش لتدريب الطلبة بمختلف الفئات ، أو ما بعد عام 2003

من انتشار واسع للوحدات العسكرية داخل المدن والأحياء السكنية ، إضافة الى الأسباب الاقتصادية والاجتماعية وضعف المواطنة العراقية التي عززت الانتماء الثانوية.

تتزايد أو تنقص بين فترة وأخرى أعداد العسكريين ونسبة التسليح قياسا مع أعداد السكان للعراق ، الأمر الذي يقودنا الى ما وراء تفاوت تلك الأعداد والنسب ، فنجد أن التاريخ يشير الى التقلبات الكثيرة والمتنوعة في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية ولحد الان. بالرغم من تأثير الإنفاق العسكري على الإنفاق العام وتوفير الخدمات الإنسانية للمجتمع إلا أننا نجده يساهم في التنمية الاقتصادية من خلال توفير البيئة الآمنة للشركات الأجنبية ورأس المال.

لقد كان التمرد يمثل الحدث الأبرز على الساحة العراقية ، فعندما نجد أن المواطنين قد صاروا مبعثرين لايجتمعون على شكل تجمعات مدنية منتظمة ، نجد في المقابل أن الدولة تعتمد الى عدة إجراءات شرعية لاستعادة دور الدولة وقوامها ، فالدولة تضرب تلك التجمعات والشتات لتحقيق أمرين هما:

أ. القضاء على الشعور بالجماعية الفرعية أيا كانت سياسية أو اجتماعية أو مذهبية أو إقليمية.

ب. القضاء على التعبير السياسي والاجتماعي غير السلمي.

شهد العراق فرصة لبناء أنموذج دولة من الطراز الجديد في المنطقة لكن سرعان ما ظهر الإرهاب والتمرد والعنف رافقه الصراع السياسي حول تقاسم الثروات الطبيعية والمناصب المهمة في الدولة ، ناهيك عن التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن العراقي ، الأمر الذي غير مسار التوجهات في بناء الدولة المنشودة.

إن المجتمع العراقي متعدد في مكوناته المنتظمة في دولة واحدة ، لكن المشكلة القائمة حاليا إن هذه المكونات تفتقد للتوافق الذي يقوم على الإجماع حول شكل الدولة والمصالح

المشتركة. للعسكرة وجهان ، وجه ايجابي يهدف بشكل أساس الى حماية البلاد من الأخطار الخارجية ، ووجه سلبي يتضح عندما تلجأ السلطة الى استخدام العسكرة كوسيلة قوة وضغط لسلب المجتمع حقه السياسي أو الاجتماعي أو غيره.

بعد تغيير النظام في العراق عام 2003 وبداية تشكيل الحكومة العراقية ، نجد أن النظام السياسي لم يتمكن من إدارة الاختلاف وتدبر الصراع القائم بين الجماعات المختلفة ، فتأجيج المنحى الطائفي يقف عائقاً أمام مجتمع سياسي أوسع من التمثيل الطائفي والديني ، لذلك تنامت الثقافة العنفية لدى أفراد المجتمع والتي أصبحت تتجدد ذاتياً بسبب عدم اتخاذ الخطوات الكفيلة بإنهاء تلك الظاهرة.

الملاحق

الملحق (أ)

بالتأثيرات السياسية والأمنية لعسكرة المجتمع العراقي بعد عام 2003

الاوليغارشيات

1. الاوليغارشيات المحدثه. هي إحدى النظم السياسية التي يذهب إليها البعض لسبب كون الديمقراطية لا يمكن تحقيقها في المدى القريب ، وذلك بسبب أن المؤسسة الاجتماعية والاقتصادية مازالت ذات طابع تقليدي ، وعليه فإن هذا النمط يقوم على بنى حكومية سلطوية تأخذ شكل ديكتاتورية مدنية أو عسكرية ، وهي تتميز بعدة مميزات منها مايلي:

أ. لا توجد فيها دساتير ديمقراطية أو أنها معطلة.

ب. لا يوجد فيها نظام حزبي تنافسي ، ولا وجود قانوني للمعارضة السياسية.

ج. القضاء غير مستقل.

د. وجود جهاز بيروقراطي على درجة عالية من الأهمية.

هـ. النخبة الحاكمة منغلقة على نفسها وليس لها تماس حقيقي مع القوى الاجتماعية في البلاد.

2. الاوليغارشيات الكلائية. تقوم على أساس مذهب سياسي مصاغ بدرجة جيدة ومنتشر على نطاق واسع ، ليكون مبررا لشرعية الامتيازات التي تتمتع بها النخبة الحاكمة ، وهذا النمط من النظام السياسي يسعى الى تعبئة السكان سياسيا لغرض زجهم

في عملية التنمية التي يقوم بتوجيهها.

3. الاوليغارشيات التقليدية. هي نظم سياسية في معظمها ملكية أو أسر حاكمة ، تقوم على الأعراف والتقاليد والمعتقدات الدينية وعلى اعتبارات مرتبطة بالنظرية أو المركز الاجتماعي ، وتتميز في اغلب الأحوال بعدم وجود دساتير و غياب التمايز بين البنى ، فالمؤسسات القائمة أولية في تكوينها.

المصدر. د.صادق الأسود. علم الاجتماع السياسي (أسسه وأبعاده) ، وزارة التعليم العالي والبحث

العلمي ، جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية ، ص 388.

النظرية الكينزية

1. قام عدد من الاقتصاديين بانتقاد النظرية الكلاسيكية للتوظيف بعد حدوث الكساد الكبير ، ففي عام 1936 قدم الاقتصادي الانكليزي (جون مينزد كينز) تفسيراً جديداً للكيفية التي يتم بها تحديد مستوى التوظيف ، وذلك في كتابه (النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود) ، الذي احدث ثورة في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بمشكلة البطالة ، حيث ترى هذه النظرية إن الاقتصاد القومي قد يصل الى التوازن في الناتج القومي رغم وجود البطالة أو التضخم ، فحالة التوظيف الكامل والمصحوب باستقرار نسبي في الأسعار وفق الفكر الكينزي إنما هي حالة عرضية وليست دائمة التحقق. تتلخص أهم مقومات هذه النظرية بما يلي:

أ. عدم ارتباط خطط الادخار بخطط الاستثمار.

ب. إن سعر الفائدة ومعدل الربح هو العامل الحاسم لرجال الأعمال.

ج. إنكار فكرة مرونة الأجور والأسعار.

2. يقول كينز إن الحكومات ينبغي أن تحل المشكلات على المدى القصير بدلا من انتظار حلها عن طريق قوى السوق على المدى الطويل ، ليعني ذلك أن خبراء الاقتصاد الكينزي يؤيدون تعديل السياسات كل بضعة شهور لإبقاء الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل ، ففي واقع الأمر هم يعتقدون أن الحكومات لا يمكن أن يكون لديها

معرفة كافية لإجراء التعديل بنجاح تحت الظروف الطارئة.

المصدر. الشبكة الدولية للانترنت ، هبة الرحمن ، بحث حول النظرية الكينزية ، أخذت بتاريخ 27

تشرين الأول 2016.

<http://www.aliklil.com/vb/showthread.php?t=31942>

الانقلابات العسكرية في العراق

1. انقلاب بكر صدقي. كان الفريق الركن بكر صدقي قائد الفرقة الثانية في الجيش العراقي قبل تنفيذ الانقلاب ، استغل مغادرة رئيس أركان الجيش الفريق الركن (طه الهاشمي) شقيق رئيس الوزراء (ياسين الهاشمي) في تموز عام 1936 الى خارج العراق وإيكال مهامه الى الفريق الركن (عبد اللطيف نوري) ليتفق وإياه على تحريك الفرقة الثانية من موقعها في (قره تبه) الى قرغان ضمن الفترة الزمنية لتمرين التدريب الإجمالي للجيش ، بهدف تسهيل تسلل وحداتها الى مدينة بعقوبة القريبة من بغداد ، فتم ذلك وقام بقطع خطوط الاتصال مع العصمة واحتلال البريد والمواقع المهمة ثم القيام بالتقدم نحو العاصمة بقيادته شخصيا ، سحب ذلك تحليق طائرات من القوة الجوية ألقت منشورات كتبت بصيغة البيان الأول للانقلاب ، في الوقت الذي تحركت قطعات الفرقة صوب العاصمة وتوجه وزير الداخلية (حكمت سليمان) لإيصال مذكرة موقعة من قبل الفريقان المذكوران الى الملك غازي ، طالبه بإقالة حكومة الهاشمي ، ونتيجة للضغوط رضخ الملك غازي لمطالبهم.

2. انقلاب رشيد عالي الكيلاني. قام الوصي عبد الإله بتكليف الفريق الركن (طه الهاشمي) برئاسة الوزراء اعتقادا منه بقدرته على التعامل مع الجيش والحد من تأثير العقداء الأربعة على سلطة الحكومة ، مما دفع رشيد عالي الكيلاني الذي يتزعم المعارضة

البرلمانية الى التدخل للحيلولة دون حدوث هذا الإجراء ، متفقا مع الفريق الركن (أمين زكي) وبالتنسيق مع العقلاء الأربعة على التحرك عسكريا لتنحية الوصي والحكومة ، فبدأت الحركة في شباط 1941 واستمرت لغاية 2 آذار من نفس العام ، طوق الجيش فيها القصر الملكي وأجبر (طه الهاشمي) على الاستقالة ، من ثم سيطر على مقاليد الأمن والسلطة في بغداد وتشكيل حكومة إنقاذ وطني وتنصيب وصي غيره وهو (الشريف شرف) ، في الوقت الذي نقل البريطانيون الوصي (عبد الإله) من البصرة الى الأردن ، ليبدأ معهم (نوري السعيد) بقيادة صفحة جديدة من الصراع السياسي العسكري.

3. 14 تموز 1958. لقد حدث تغيير جذري في معالم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية العراقية في صبيحة 14 تموز 1958 ، حيث تقدم العسكر الى عالم السياسة من بابها الواسع ، بعد قرار الحكومة بإرسال قطعات عسكرية صيف 1958 الى الأردن ضمن الاتحاد الهاشمي الذي أقيم بين البلدين ، فصدر الأمر الى اللواء التاسع عشر بقيادة العميد الركن (عبد الكريم قاسم) واللواء العشرين ، الذي نصب العقيد الركن عبد السلام عارف نفسه أمرا له أثناء التحرك للانقلاب بعد أن كان أمرا للفوج الثاني لامتناع أمر اللواء الفعلي من الاشتراك في الانقلاب أو معارضته. لقد حول الضابطان العضوان في حركة الضباط الأحرار اتجاه حركة لواءيهما صوب مركز العاصمة والدوائر المهمة فيها كالإذاعة والبريد والقصر الملكي فأطاحوا بالحكومة والملك بتحريك سريع غيروا فيه حاضره العراق ومهدوا لمستقبل جمهوري غير مستقر تتقاذفه التوترات.

4. 8 شباط 1963. قام الانقلابيون في التاسعة صباحا من يوم 8 شباط 1963 تحريك قطعات عسكرية هاجمت واحتلت الإذاعة ، وقطعات أخرى مدرعة طوقت وزارة الدفاع في الوقت الذي أغارت طائرات من السرب السادس والسابع من قاعدتي تموز

الجوية في الحبانية والحرية في كركوك على وزارة الدفاع حيث شلت قدرتها الدفاعية والقيادية ، وفي نفس الوقت هاجمت مجموعات بعثية قادة عسكريين محسوبين على الحزب الشيوعي ، بالرغم من ذلك رفض عبد الكريم قاسم تسليح اليساريين من أنصاره من الجماهير الداعمة لبقائه ، وبالتالي فشل في الاستمرار بالمقاومة فأضطر الى الاستسلام بحدود الساعة الواحدة من ظهر اليوم الثاني ، حيث تم نقله مع المهداوي وطه الشيخ بناقلة أشخاص مدرعة الى دار الإذاعة التي فتح فيها الانقلابيون مقرهم ، وشكلت محكمة خاصة برئاسة العميد الركن عبد الغني الراوي الذي اصدر حكمه بالإعدام خلال دقائق ، وقيل أن عبد الغني الذي تلى قرار الحكم اشترك أيضا في تنفيذ حكم الإعدام بإطلاق النار على المذكورين أعلاه في المكان الذي جرت فيه المحاكمة ، ومن الأشخاص الذين اشتركوا في الانقلاب ، ينظر الذيل (1).

5. 18 تشرين الأول 1963. إن الاتفاق البعثي العارفي الذي أنتج انقلاب 8 شباط لم يستمر سوى شهور ، حيث ظهرت ملامح الصراع بين الجيش الذي تحركه السياسة الحزبية وبين الحرس القومي ، مما أثر سلبا على الجانب المهني للجيش بخلق انشقاق بين الضباط المرتبطين بأحزاب سياسية من الوقوف مع عارف للتخلص من نفوذ الحرس القومي ، فصدرت الأوامر لبعض الوحدات بالسيطرة على الإذاعة والتلفزيون ومرسلات أبو غريب ، وتوجهت قوة أخرى بقيادة العقيد (سعيد صليبي الجميلي) آمر الانضباط العسكري والرائد (علي عريم) الى مكتب وزير الدفاع الفريق عماد لاعتقاله في غرفة مديرية الحركات العسكرية ، وتحركت وحدات من معسكر الوشاش والرشد للسيطرة على بعض الأهداف المهمة ، تساندها قيادة الفرقة الخامسة بقيادة اللواء (عبد الرحمن محمد عارف) والفرقة الأولى بقيادة العميد الركن (عبد الكريم فرحان) والقوة الجوية بقيادة

العميد الطيار الركن (حردان عبد الغفار) ، ثم نفذت تلك القطعات وسيطرت على أهدافها ووصل عبد السلام عارف إلى أبو غريب حيث المرسلات الرئيسية وأذاع بصوته البيان رقم (1) ، وبعدها أعلن بيان تنصيب عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة ، وبيان ثانٍ بحل الحرس القومي وإلغاء القوانين الخاصة به.

6. 17 تموز 1968. تحرك البعثيون الأقوى تنظيماً والأكثر قبولاً في الساحة الدولية آنذاك للقيام بانقلاب على النظام القائم ، فوجدوا في طريق تحركهم جهة أخرى تسعى بنفس الاتجاه ، قادتها اللواء الركن (إبراهيم عبد الرحمن الداود) آمر لواء الحرس الجمهوري والمقدم الركن (عبد الرزاق الناييف) وكيل مدير الاستخبارات العسكرية ، فهم الأقدر على كتمان التحرك وضمان نجاح التنفيذ بحكم موقعهما في السلطة العليا وقربهما العشائري والمناطقية من الرئيس ، بالإضافة إلى العميد (حماد شهاب) آمر اللواء المدرع العاشر ، والمقدم (سعدون غيدان) آمر كتيبة دبابات الحرس الجمهوري ، حيث دخل الانقلابيون بناية القصر الجمهوري صباح يوم 17 تموز 1968 محذرين الرئيس بأطلاقه واحدة من مدفع دبابة جعلته يوافق على مغادرة حكم العراق.

المصدر. الفريق الدكتور. سعد العبيدي. وأد البطل نهاية جيش وملحمة وطن ، تموز ، الطبعة الأولى 2013 ، ص 33.

الذيل (1)

بالملاحق (ج)

منفذي انقلاب 8 شباط 1963

1. البعثيون

أ. العميد احمد حسن البكر.

ب. العقيد الطيار الركن حردان عبد الغفار.

ج. المقدم الركن صالح مهدي عماش.

د. المقدم طاهر يحيى.

هـ. المقدم المظلي عبد الكريم مصطفى.

و. النقيب الطيار منذر الوندأوي.

2. القوميون العرب

أ. العميد الطيار الركن عارف عبد الرزاق.

ب. العقيد الركن صبحي عبد الحميد.

ج. العقيد الركن عبد الكريم فرحان.

د. المقدم الركن عرفان عبد القادر وجدي.

3. شخصيات مستقلة

أ. العميد الركن عبد الغني الراوي.

ب. العميد رشيد مصلح.

المصدر. المصدر نفسه ، ص71.

الملحق (د)

بالتأثيرات السياسية والأمنية لعسكرة المجتمع العراقي بعد عام 2003

إستراتيجية الفوضى الخلاقة

1. عمدت الولايات المتحدة بتطبيق هذه الإستراتيجية بعد 9 نيسان 2003، كآلية لتسوية تركات الماضي من وجهة النظر الأمريكية، لينتهي الأمر بتسويات ما بعد الفوضى وصولاً إلى التوافق والاستقرار النسبي، بما يشبه عملية إدخال العراق في حالة ما قبل الطبيعة (حرب الجميع ضد الجميع) وتهيئة ظروف ذلك، مع مراقبة عملية انتقاله إلى حالة العقد الاجتماعي، على أن تتولى القوى الوحيدة الموجودة على الأرض وهي القوة الأمريكية بتحديد الأطراف التي ستشكل الشخوص الطبيعية لهذا العقد واشتراطاته ومضامينه، أما ما يرافق ذلك من تدهور امني وسياسي، فهي نتيجة طبيعية للتفاعلات الجارية في الحالة العراقية ولكن هذا لا يعني قدرة هذا التدهور على إلغاء المشروع الأمريكي من أصله.

2. أن هذه الإستراتيجية تقوم على خلق توازنات قلقة يؤدي فيها الطرف الأقوى الخارجي دور الراعي وحامل ميزان التوازن والقادر على تسخير تلك التوازنات القلقة لمصلحته في كل مرحلة تستوجب التغيير ، وكانت أولى الخطوات العملية لهذه الإستراتيجية تتمثل بقيام الحاكم المدني الأمريكي (بول بريمر) بحل جميع المؤسسات العسكرية والأمنية للدولة التي كانت تتألف من الجيش والشرطة وحرس الحدود وغيرها، دون القيام بمسؤوليتها الأمنية وفقاً لقواعد القانون الدولي واتفاقية جنيف ،

والخطوة الأخرى كانت باستدراج المتطرفين وتجميعهم في العراق ومن ثم القضاء عليهم، بدلا من مواجهتهم في مناطق متعددة من العالم، وهو ما عبر عنه الرئيس الأمريكي جورج بوش (بأن العراق ساحة رئيسة لمواجهة الإرهاب).

المصدر. عامر هاشم عواد. مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في العراق بين الاستمرارية والتغيير ، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات(25) ، جامعة بغداد 2008 ، ص 38.

بالتأثيرات السياسية والأمنية لعسكرة المجتمع العراقي بعد عام 2003

النقاط الأساسية المزمع إدراجها في الدستور

1. الفيدرالية. كان الخلاف يتمحور حول طبيعة الفيدرالية أو صيغتها أو اعتبار المرحلة غير مناسبة لتطبيقها ، والبدء بطرح بدائل كاللامركزية الإدارية في ظل قانون الحكم الذاتي ، وهناك من رأى أن الفيدرالية شكل آخر من الانفصالية والتقسيم.
2. اسم الدولة العراقية. حيث طرحت مسميات عدة في حينها منها (الجمهورية العراقية الإسلامية الاتحادية ، الجمهورية العراقية ، الجمهورية العراقية الإسلامية ، الجمهورية العراقية الاتحادية).
3. هوية العراق. أي التباحث حول الوضع الدستوري والقانوني للقوميات الأخرى غير العربية مثل الكورد والتركمان التي تشكل نسبة غير قليلة من سكان العراق.
4. عائدات الموارد الطبيعية. أي كيفية توزيع عائدات النفط والغاز بين السلطة المركزية الفيدرالية وسلطات الإقليم ، هل مركزيا بمعنى أن تعود للسلطة الفيدرالية ، أم انه يحق للإقليم الاحتفاظ بعائداتها من الموارد الموجودة على أراضيها.
5. أزمة كركوك. لمحافظة كركوك أهمية كبيرة على اعتبار أنها ملتقى القوميات والطوائف والأديان ، فتعرضت هذه المدينة لتغيير الوضع الديموغرافي فيها ، من ترحيل قسري وتغيير الحدود الادراية للمحافظة ، حيث احتلت المناطق المتنازع عليها في كركوك اهتمام خاص في اللجنة المختصة بوضع الدستور فأصبحت محل خلاف وجدل داخل اللجنة.

المصدر. نظلة الجبوري. الإستراتيجية الأمريكية في العراق بعد عام 2003 ، مجلة دراسات سياسية ،

العدد 12 ، بيت الحكمة ، بغداد 2007 ، ص 43.

المراجع والمصادر

الكتب

1. القرآن الكريم
2. التوراة، سفر العدد، الإصحاح: 23، الفقرة 24.
3. لسان العرب ، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور ، المجلد الرابع دار بيروت للطباعة والنشر 1968.
4. دوامات المحنة قراءة سياسية نفسية لاربع سنوات من المحن في عراق مابعد التغيير، الفريق الدكتور سعد العبيدي.
5. الأمن القومي العراقي (الأبعاد الفكرية السياسية لإستراتيجية الأمن القومي العراقي) ، علي عبد العزيز الياسري ، مجلس الأمن الوطني العراقي 2010.
6. نحو عراق جديد ، حسين درويش العادلي ، الطبعة الاولى بغداد 2004.
7. علم الاجتماع السياسي (اسسه وابعاده) ، د.صادق الاسود ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية ، 1990.
8. العلاقات الدولية المعاصرة ، محمد علي العويني ، مكتبة الانكلو المصرية ، القاهرة 1982.
9. مربع الارهاب الاجهزة الامنية في العراق خلال الفترة من عام 1968 - 2003 ، عامر مخيف العمر ، دار الحامد للنشر.

10. علم الاجتماع السياسي ، د. إحسان محمد الحسن ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / جامعة بغداد / كلية الاداب / قسم الاجتماع ، مطابع جاعة الموصل ، مديرية مطبعة الجامعة 1984.
11. دوافع وآثار عسكرة المجتمع في الكيان الصهيوني ، إبراهيم مصحح حمزة الدليمي ، بيت الحكمة ، بغداد 2002.
12. حرب المقاومة الشعبية ، فون جين جياب ، ترجمة ناجي علوش شفيق ، دار الاداب ، بيروت.
13. أثر التحولات العالمية في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في العالم الثالث ، د. احمد عدنان كاظم ، دار الكتب والوثائق ببغداد 2015 ، الطبعة الاولى 2016.
14. المجتمع والسلطة في العراق المعاصر (حفريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات ، هشام داوود ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد.
15. نظرية الدولة ، نيكولاس بولانتزاس ، ترجمة ميشيل كيلو ، النور للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية 2010.
16. الحرس الثوري الايراني نشأته وتكوينه ودوره ، كينيث كاتزمان ، ترجمة مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط3 ابو ظبي 1998.
17. العنف المجتمعي ، د. صفوان مبيضين ، الطبعة العربية 2013.
18. وأد البطل (نهاية جيش وملحمة وطن) ، الفريق الدكتور. سعد العبيدي ، دار

الكتب والوثائق ببغداد لسنة 2012 ، الطبعة الاولى 2013.

19. ثقافة ضد العنف اطلالة على عراق مابعد الحرب ، شاكر الانباري ، الطبعة الاولى — بيروت

2007.

20. الاتفاق العسكري والتسلح ونزع السلاح والامن الدولي ، بيتر ستالنهايم وآخرون ، معهد

ستوكهولم لبحاث السلام الدولي ، الكتاب السنوي 2005 ، ترجمة حسن حسن وآخرون ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.

21. عراق مابعد الديكتاتورية (قراءات في المشهد السياسي العراقي) ، عباس عبيد سالم ، اصدارات

مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية 2013 ، الطبعة الاولى - بغداد 2013.

22. الدحض العلمي لأسطورة التفوق العلمي ، أشيلي مونتيانو ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر

، بيروت ط2 ، 1981.

23. الإجرام السياسي ، د.عبد الوهاب حامد ، دار الحقيقة ، بيروت.

24. ديناميكيات النزاع في العراق (تقييم استراتيجي) ، فريق ابحاث ، معهد الدراسات الاستراتيجية

، بغداد ، الطبعة الاولى بيروت 2007.

25. الضبط الاجتماعي ، د.معن خليل العمر ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان — الاردن ،

الطبعة العربية الاولى / الاصدار الاول 2006.

26. الكتاب السنوي (التسلح ونزع السلاح والامن الدولي 2003) ، أيان انطوني

(محرر) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ترجمة فادي حمود وآخرون.

27. الحشد الشعبي الرهان الاخير ، مجموعة من الباحثين ، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ، الطبعة الثانية 2015.

28. الامن المفقود دور الاستخبارات والتنمية في استتباب الامن ، بشير الوندي ، بغداد ، الطبعة الاولى 2013.

29. الاسلام والعنف (الواقع وتحدي الارهاب وأزمة البناء التعليمي) ، د. خالص جليبي وآخرون ، عمان ، الطبعة الاولى عمان 2005.

30. قياس الامن والاستقرار في العراق ، كنث كاتزمان ، ترجمة مركز العراق للابحاث ، دار الكتب والوثائق ببغداد 326 لسنة 2008.

31. سياسة الامن الوطني في العراق ، علي عبدالهادي المعموري ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، الطبعة الاولى 2016.

32. نظام الحكم في العراق بعد 2003 والقوى المؤثرة فيه ، ا.م.د. خيري عبدالرزاق جاسم ، مركز الدراسات الدولية/جامعة بغداد ، الطبعة الاولى 2012.

33. أي حزب نريد في عراق ديمقراطي جديد ، د. كامل العضاض ، الطبعة الاولى – بيروت 2004.

34. عشر سنوات هزت العالم (عقد على احتلال العراق) 2003 - 2013 ، اسامة ابو ارشيد ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الطبعة الاولى / بيروت 2015.
35. تطور التمرد العراقي 2003 - 2005 ، انتوني كوردسمان ، ترجمة (امير جبار الساعدي) ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، الطبعة الاولى 2011.
36. انقاذ العراق وبناء امة محطمة ، غير امين قردار ، دار الساقى ، الطبعة الاولى بيروت 2010.
37. الحراك السياسي وتداعياته على التخطيط الاستراتيجي ، د.نظلة الجبوري ، بيت الحكمة ، الطبعة الاولى 2010.
38. الانتخابات العامة وبناء الدولة في العراق ، ا.م.د.ستار جبار علاوي ، مركز الدراسات الدولية/جامعة بغداد ، الطبعة الاولى 2012.
39. الحركات الاسلامية المعاصرة والعنف ، احمد علي الخفاجي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، الطبعة الاولى 2009.
40. المواطنة والهوية المشتركة ودورها في بناء الدولة العراقية ، د.نادية فاضل عباس ، مركز الدراسات الدولية/بيت الحكمة ، الطبعة الاولى 2011.
41. عراق مابعد الديكتاتورية (قراءات في المشهد السياسي العراقي) بعد عام 2003 ، عباس عبيد سالم ، اصدارات مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية ، الطبعة الاولى 2013.

42. الفدرالية والمجتمعات النقدية ولبنان ، عصام سليمان ، دار العلم للملايين ، بيروت 1992.
43. الفدرالية النظام الاتحادي والهوية الوطنية العراقية ، سعدي إبراهيم حسن ، دار الكتب العلمية ، بغداد.
44. اصول الموازنة العامة ، محمد شاكر عصفور ، دار المسيرة ، عمان ، الطبعة السابعة 2015.
45. الامن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة 1970 - 2007 ، عباس علي محمد ، مركز العراق للدراسات ، الطبعة الاولى 2013.
46. الحكومة والفقراء والانفاق العام (دراسة ظاهرة عجز الموازنة واثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية ، د. عبد الرزاق الفارس ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - الطبعة الاولى.
47. نحو استراتيجيات جديدة لادارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد احادي الجانب ، د. احمد عمر الراوي ، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية ، بيت الحكمة ، بغداد ، الطبعة الاولى 2011.
48. مفهوم الدولة ، عبد الله العروي ، المركز الثقافي العربي ، الطبعة التاسعة 2011.
49. القانون الدولي الخاص (تنازع الاختصاص التشريعي) ، د. سامي بديع منصور (وآخرون) ، ج 1 ، الطبعة الأولى 2009.

الكراسات والوثائق الرسمية

50. الانفاق العسكري العربي (دراسة تحليلية) ، اللواء الدكتور عادل عبدة مسعود، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003 ، ابو ضبي 2003.

الاطروحات والرسائل الجامعية

51. الامن الوطني العراقي بين النظرية والتطبيق ، اللواء الركن عباس عبد الحسن يسر ، اطروحة مقدمة الى كلية الحرب/جامعة الدفاع الوطني.

52. الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية ، د.هيفاء رشيد حسن ، رسالة ماجستير ، جامعة كركوك / كلية العلوم السياسية.

53. سياسة ايران الاقليمية تجاه دول الجوار وانعكاساتها على الوطن العربي 1990 - 2000 ، ضاري سرحان الحمداي ، رسالة ماجستير مقدمة الى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية.

54. الايديولوجية الصهيونية دراسة حالة في علم الاجتماع، عبد الوهاب محمد المسيري، الكويت 1982.

55. الانفاق العسكري والتنمية الاقتصادية (دراسة تطبيقية لبعض الدول العربية في منطقة الشرق الاوسط) ، د.زكية مشعل ، جامعة اليرموك / كلية الاقتصاد / قسم الاقتصاد ، الاردن.

56. العنف الناتج عن الحروب وعلاقته ببعض الامراض ، غير نجم عبدالله احمد

الخالدي ، اطروحة دكتوراه.

57. الصهيونية حركة عنصرية إرهابية دراسة سياسية قانونية ، سهيل حسين الفتلاوي ، بغداد 1990.

58. المذهب العسكري الإسرائيلي ، هيثم الكيلاني ، مركز الأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ،

بيروت 1969.

59. العنف في المجتمع العراقي في أعمال السلب والنهب عقب أحداث 9 / 4 / 2003 ، مني محمود

العيينة جي.

60. عسكرة المجتمع العراقي وانعكاساته التربوية والنفسية واستراتيجية الحد منه (دراسة ميدانية)

، د. إسماعيل حامد محمد ، جامعة الموصل/كلية التربية/قسم العلوم التربوية والنفسية.

61. المجتمع العراقي تحليل سيكوسوسيولوجي لما حدث ويحدث ، د. قاسم حسين صالح.

62. العسكرة واثارها على قيم المجتمع العراقي 1970-2003 ، إيمان شاكر عبدالله ، رسالة

ماجستير مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية / الجامعة المستنصرية 2005.

63. فراغ السلطة في العراق بعد عام 2003 الاسباب والنتائج ، د. إسراء علاء الدين ، مركز الدراسات

القانونية والسياسية جامعة النهدين.

64. دوامات نمذجة العنف في خطاب الابداع التصويري العراقي المعاصر احداث العنف اثناء وبعد صيف 2014 ، اريج سعد عدنان الهنداوي.

65. ظاهرة العنف السياسي في الانظمة العربية ، د.حسين توفيق ابراهيم ، سلسلة اطروحات الدكتوراه ، مركز دراسات الوحدة العربية.

66. ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والاقليلية ، د.ناظم نواف الشمري ، كلية العلوم السياسية/الجامعة المستنصرية.

67. العنف السياسي في العراق ، طالب حسين حافظ ، مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد ، العدد 41.

68. دور المجتمع في بناء المؤسسة العسكرية ، الرائد الحقوقي.جاسم محمود صالح ، كلية الاركاز / جامعة الدفاع الوطني ، دورة الاركاز المشتركة /73.

69. الانفاق العسكري والتنمية الاقتصادية (دراسة تطبيقية لبعض الدول العربية في منطقة الشرق الاوسط) ، د.سعيد الخطيب ، جامعة اليرموك / كلية الاقتصاد / قسم الاقتصاد ، اربد - الاردن.

70. الواقع الحالي لتنظيم الجيش العراقي الجديد والرؤيا المستقبلية له ، رائد مد.عبدالله عبيد احمد ، كلية الاركاز / جامعة الدفاع الوطني ، دورة الاركاز المشتركة /73.

71. الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي ، احمد وليد داداه (وآخرون) ، مركز دراسات الوحدة العربية.

72. الانفاق العسكري واثره على التنمية الاقتصادية (العراق مثالا) ، الرائد مشاة آلي علي سعدي مالك جعفر ، جامعة الدفاع الوطني / كلية الاركان / دورة الاركان المشتركة 75.
73. الانتخابات العراقية 2010 وتأثيرها على التخطيط الاستراتيجي ، ا.م.د. ستار جبار علاوي ، مركز الدراسات الدولية/جامعة بغداد ، السلسلة السياسية بغداد 2011.
74. الامن القومي الكوردي وسبل حمايته جنائياً ، مسعود حميد اسماعيل ، السليمانية 2008.
75. الطائفية وأثرها في حياة العراق السياسية ، احمد علي محمد ، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد ، شباط 2008.
76. العراق ودول الجوار قراءة في المواقف المتضاربة ، د. دهام محمد العزاوي ، جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية ، بغداد 2011.
77. العنف السياسي في العراق بعد عام 2003 ، عدي فالح حسين ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد/كلية العلوم السياسية ، 2010.
78. الدولة والأمن في زمن العولمة ، شوان محمد طه ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الدفاع الوطني ، 2008.

الموسوعات

79. المجتمع العراقي ، د. علي الوردي ، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، بغداد 1965.
80. موسوعة الاستراتيجية ، تيري دي منبريال و جان كلين ، ترجمة د.علي محمود مقلد ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات ، عمان - الطبعة الاولى 2011.

المعاجم

81. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، د.احمد زكي بدوي ، بيروت ، مكتبة لبنان 1978.

المجلات والصحف

82. عسكرة المجتمع العراقي رؤيا انثروبولوجية في مظاهرها واثارها السلبية ، حميد الهاشمي ، مجلة علوم انسانية ، العدد 7 عام 2004.
83. السلم الاهلي في العراق بواعث القلق ، غانم جواد ، مجلة المواطنة والتعايش ، السنة الاولى ، العدد الاول ، آذار 2007.
84. السياسة الاجتماعية في العراق ، د.مثال عبدالله غني العزاوي ، دراسات اجتماعية ، بيت الحكمة ، العدد 29 ، بغداد 2012.
85. الضبط الاجتماعي وبناء المجتمع ، عهود جبارة عبيدة ، مجلة كلية التربية للبنات / قسم الخدمة الاجتماعية ، المجلد 25 لسنة 2014.

86. العنف في العراق ، د. حسن علي كاظم ، مجلة رسالة الحقوق ، السنة الثانية ، العدد الثاني 2010 ، جامعة كربلاء / كلية القانون.
87. ثقافة العنف والكراهية ، د. ساجد شرقي محمد ، مجلة بابل / العلوم الإنسانية، المجلد 15 ، العدد 4 ، 2008.
88. مجلة النبأ. العدد 78 ، آب 2005.
89. العنف والديمقراطية ، عبد الله بلقزيز ، مقالات تصدر عن جريدة الزمن المغربية ، مايو 1999.
90. مجلة الفكر العربي المعاصر ، مركز الائمة القومي ، بيروت ، خريف 1983 ، العدد 27 - 28.
91. التنشئة الاجتماعية السياسية في الجامعات العراقية ودورها في تنمية ثقافة الحوار ، طه حميد حسن ، المجلة السياسية والدولية.
92. السياسة الاجتماعية في العراق، أ.م.د. سلام عبد علي ، دراسات اجتماعية ، بيت الحكمة ، العدد 29 ، بغداد 2012.
93. العنف يؤدي الى تغيير في السياسة بشأن الجيش العراقي ، تشارلز كلوفر ، الديلي تلكراف ، لندن 24 حزيران 2003.
94. المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الارهابية (عوامل الانجاز ودواعي الاخفاق) ، د. حسن تركي عمير ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، جامعة

ديالى/كلية القانون والعلوم السياسية ، العدد 12 عام 2015.

95. عوامل انتشار الظاهرة العسكرية ، احمد شوقي الحنفي ، المنار ، العدد 64 ابريل 1990.

96. عسكرة حياة الطفل دراسة في العنف المؤسسي ، أ.م.د. فهيمة كريم رزيح ، جامعة بغداد/كلية الاداب/قسم الاجتماع ، مجلة كلية الاداب العدد 96.

97. نظرة في واقع التنظيم القانوني لدمج الميليشيات (العراق انودجاً) ، د.محمد الساعدي ، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، مركز جيل البحث العلمي ، العدد الاول يناير 2015.

98. الامن الاستراتيجي العراقي في ظل التحالفات الناشئة ، رضا حرب ، مجلة دورية تصدر عن مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية العدد 11 كانون الثاني 2016.

99. ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في دول العالم الثالث ، م.د.حسين عبد فياض العامر ، الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية ، مجلة واسط للعلوم الانسانية ، العدد 27.

100. اثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في العراق ، م. فوزية خدا كرم عزيز ، جامعة بغداد/كلية العلوم السياسية ، مجلة الاستاذ العدد 207 المجلد الثاني 2013.

101. دور الانفاق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2003 — 2012 ، أ.م.د.بتول مطر الجبوري ، مجلة القادسية للعلوم الادراية والاقتصادية ، عمان - الطبعة الاولى 2011.
102. حول منهج النظر في التعدد والحرية ، هبة رؤوف عزت ، رؤى ، السنة الثالثة العدد (14) 2012.
103. السياسة المالية وأثرها على الاسعار في العراق ، عبد المجيد رشيد التكريتي ، تنمية الرافدين ، العدد 18 تموز 1986.
104. ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في دول العالم الثالث ، م.د.حسين عبد فياض العامر ، الجامعة المستنصرية/كلية العلوم السياسية ، مجلة واسط للعلوم الانسانية ، العدد 27.

المؤتمرات

105. علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الأداء السياسي ، الباحث علاء عكاب خلف (محرر) ، وقائع أعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني لقسم الدراسات السياسية ، بيت الحكمة ، بغداد 2011.
106. مراكز الدفاع والامن في بناء الدولة العراقية الوطنية ، اللواء الركن المتقاعد محمد احمد عزت البياتي ، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية ، بيت الحكمة ، بغداد ، الطبعة الاولى 2011.

107. المشهد العراقي جدلية العنف والتسامح ، أ.د. ناهدة عبدالكريم حافظ ، مؤتمر السليمانية (ثقافة اللاعنفي في التعامل مع الاخر) ، بغداد 2008.

108. الواقع السياسي وتداعياته على التخطيط الاستراتيجي للدولة العراقية ، د. عامر هاشم عواد ، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية/جامعة بغداد ، بيت الحكمة العراق - بغداد ، الطبعة الاولى 2011.

109. اعمال المؤتمر المركزي لبيت الحكمة (بناء الانسان.. بناء العراق) ، م.م. هديل سعدي موسى ، بيت الحكمة ، الطبعة الاولى بغداد 2009.

المقابلات والأحاديث

110. المقابلة مع الفريق الركن المتقاعد حسن سلمان البيضاوي ، في مكتبه بتاريخ 25 آب 2016.

المحاضرات

111. محاضرات تاريخ القوة الجوية العراقية ، الرائد الطيار الركن. عمر شاكر حمودي ، كلية القيادة والأركان المشتركة ، دورة 75.

الشبكة العالمية (الانترنت)

112. النور ، اخذت بتاريخ 25 تموز 2016.

<http://www.alnoor.se/article.asp?id=264863#sthash.G2fm6K7Q.dpuf>

113. د. علي العبادي ، اخذت بتاريخ 25 تموز 2016.

http://www.janes.com/news/security/jir/jir101104_1_n.shtml

114. الجهاد والارهاب ، تركي علي الربيعي ، اخذت بتاريخ 8 آب 2016.

<http://www.balagh.com/Thaqafa/Thaqafa5.htm-26k>

115. المريم ، اخذت بتاريخ 18 آب 2016.

<http://www.merriam-webster.com/dictionary/violence>

116. عسكرة المجتمع والسلطة والدولة (السلطة الرابعة) ، محمد حميد رشيد. كتابات ، في

2016/5/28.

Mh.ha_r@yahoo.cm

117. شبكة الاعلام العراقي ، نشرة بغداد 21 تموز 2005 ، اخذت بتاريخ 2 ايلول 2016.

<http://www.corpwatch.org/article.php?id7880>.

118. ويكيبيديا ، اخذت بتاريخ 22 آب 2016.

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

119. عسكرة المجتمع جنة لزيادة الارباح 2015 ، علي العزاوي ، اخذت في 3 تموز 2016.

Mh.ha_r@yahoo.cm

120. السياسة العراقية بعد عام 2003 ، البرت ناصر ، عنكاوا ، في 13 ايلول 2016.

&num=2519 <http://kitabab.com/index.php?mod=page>

121. تحديات وآفاق بناء الدولة العراقية المعاصرة ، عادل الجبوري ، مركز الرافدين للدراسات والبحوث ، في 13 ايلول 2016.

alrafedein@hotmail.com Email:

122. الدولة واحتكار الاستعمال المشروع للعنف ، محمد الاشكر ، ستارتا ، في 14 تشرين الأول 2016.

<http://www.startimes.com/?t=21961590>

123. محمد حامد شادي ، الميليشيات المسلحة وكسر احتكار الدولة للعنف ، في 15 تشرين الأول 2016.

<https://ar.scribd.com/document/130942754>

124. بحث حول النظرية الكينزية ، هبة الرحمن ، أخذت بتاريخ 27 تشرين الأول 2016.

<http://www.aliklil.com/vb/showthread.php?t=31942>

عسكرة المجتمع

التأثيرات السياسية و الأمنية

يمكن القول أن هذه الدراسة تهدف الى ادراك تفسير ظاهرة العسكرة وتحليل الأسباب والدواعي التي تؤدي إليها والوقوف على الأدوات والأساليب لهذه الظاهرة في محاولة لتحقيق التوازنات الطبيعية بين الجماعات داخل المجتمع نفسه من جهة ، وبين المجتمع والدولة من جهة أخرى ، وكذلك لتحقيق الفائدة من جوانبها الايجابية وتقليل الجوانب السلبية منها ، اذا هي وسيلة من وسائل التطبيع الاجتماعي، و استمرارها لسنوات عدة شكل ثقافة اجتماعية وسيكولوجية أدى الى تكيف الأفراد مع الواقع المفروض عليهم ، عند تناولنا عسكرة المجتمع فإننا يجب أن نأخذ بنظر الاعتبار عدة مؤشرات منها رقمية تتمثل بتزايد أعداد الحاملين للسلاح ، ونوعية تتمثل بالفئات العمرية للأفراد والمؤسسات التي طالتها العسكرة، فنجدها تتعلق بالمتغيرات الأمنية والسياسية وانعكاسها على الواقع الاجتماعي .

ISBN 978-9957-99-693-6



إبصار
مفرد و مؤلفون
إبصار لنشرون و موزعون
المحترفون العربيون لصناعة بابل



ibssarBraillejo ibssarbraillejordan@gmail.com

دار أمجد للنشر والتوزيع
طباعة • نشر • توزيع

daramjadbooks amjadbooksdar daramjadbooks
dar.amjad2014dp@yahoo.com daramjadbooks@gmail.com

+962796803670 +962799291702 +962796914632 Tel: +9624652272 Fax: +9624653372

للتواصل و الاستفسار: